

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

معضلة الأمن القومي العربي والتدخُّل الدولي: سوريا دراسة حالة للفترة (2011-2016)

إعداد الطالبة

رانية محمَّد طالب عابد

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتَّاح علي الرَّشدان

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
العلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2017م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة رانية محمد طالب عابد الموسومة بـ:

معضلة الامن القومي العربي والتدخل الدولي سوريا دراسة حالة للفترة ٢٠١١/٢٠١٧

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **العلوم السياسية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		٢٠١٧/٤/١٧	مشرفاً ورئيسا
د. حمود علي ابو سليم		٢٠١٧/٤/١٧	عضواً
د. رضوان محمد المجالي		٢٠١٧/٤/١٧	عضواً
أ.د. صداح احمد الحباشنة		٢٠١٧/٤/١٧	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د.محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

بعد رعاية الله سبحانه وتعالى،

إلى الأيادي الحانية التي مُدَّت لي...

وإلى أولادي .....

أهدي هذا الجهد المتواضع،،،،

رانية محمد طالب عابد

الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله الذي أنار طريقي إلى العلم والمعرفة وما توفيقي إلا بالله.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام في قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة، وأخصُّ بجزيل الشُّكر لمنارة العلم، أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان جعلكم الله ذخراً وسنداً وفخراً للجميع، حيث قام بمد يد العون والإشراف على عملي وأطروحتي، فلم يبخل عليَّ بنصحائه العلمية القيمة، وتوجيهاته السَّديدة، ومنحني من وقته وجهده كثيراً ممَّا كان له أثر كبير في إنارة دربي وإرشادي إلى الصَّواب.

وأتقدَّم من لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة، والدكتور حمود أبو سليم، والدكتور رضوان المجالي؛ لتفضُّلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدِّراسة، وإثرائها بملاحظاتهم القيِّمة.

رانية محمد طالب عابد

فهرس المحتويات

المحتوى	صفحة

الملخص

معضلة الأمن القومي العربي والتدخُّل الدولي:

سوريا دراسة حالة للفترة (2011-2016)

رانية محمد طالب عابد

جامعة مؤتة، 2017م

هدفت الدِّراسة إلى بيان وتفسير مصادر معضلة الأمن القومي العربي وإعادة تعريف مصادر التهديد الداخلية والخارجية وتداعياتها على الأزمة السُّورية التي أدت إلى التدخُّل الإقليمي والدولي، من خلال بيان دوافع وانعكاسات التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية على الأمن القومي العربي، وانطلقت الدِّراسة من فرضية أساسية تحاول الإجابة عن العلاقة بين معضلة الأمن القومي العربي والتدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية، من حيث إنَّ ضعف وهشاشة الأمن القومي العربي ساهم في فتح المجال أمام التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية.

واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وإسقاطها على الحالة السُّورية، كما عملت الدِّراسة على توظيف نظرية الأمن القومي، والنظرية الواقعية لتفسير العلاقة بين معضلة الأمن القومي والتدخُّل الدولي في ضوء الأزمة السُّورية التي أصبحت مصدراً للتغيير في النظام الإقليمي والدولي.

وتوصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ هنالك مجموعة من العوامل التي ساهمت في زيادة التدخل الإقليمي والدولي في سوريا، حيث إنِّ هشاشة العمل العربي المشترك، وعجز الدول العربية عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بعمل مشترك، وغلبة القطرية على القومية، والتغير في خارطة الصراعات، والبحث عن مصادر بديلة لمفهوم الأمن القومي العربي، والتحوُّلات المتسارعة التي تطرأ على هيكل التفاعلات في البيئة الدولية أدَّت إلى التدخُّل الإقليمي والدولي في سوريا.

Abstract

The Arab National Security Dilemma and International Intervention: The Case of Syria Craises (2011-2016)

Rania Mohammed Taleb Abed

Mu'tah University 2017

This study aimed at demonstrating the Sources of the Arab National Security Dilemma, redefinition and the impact of the internal and external sources of threat on the Arab national security through the Syrian craises, that caused the regional-international intervention through demonstrating the incitement and impact on Arab National Security, the study departs from a hypothesis of a "presumed relationship between the dilemma of Arab national security and international intervention as the fragility of the former notion contributed to the intervention in the Syrian crisis".

The study applied the descriptive analysis and a case study methodology on the Syrian crisis within the applicaton of the national security and realist theory to explain the relationship between national security dilemma and international intervention in light of the Syrian crisis which became a source of change of the regional and international arena.

The study concluded that, the fragility of the Arab joint action and inability of coping with the internal and external challenges, predominance of the state concept over nationalism, search for alternative sources for the notion , moreover, the structural rapidal changes of interactions in the international arena caused the regional and international intervention in Syria.

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدِّراسة

نشأ الأمن القومي العربي في ظل نشوء الدولة القطرية وما تلاها من تأسيس لجامعة الدول العربية عام 1945 وتلازم مع تلك النشأة التحول في نظام القوى المتعددة إلى نظام الثنائي القطبية في النظام الدولي تجسد على شكل تهديدات وردود أفعال لهذه التهديدات، وتحديداً مع قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية والذي شكل التهديد الأول للأمن القومي العربي بعد الاستعمار الأوروبي وظهور العمل العربي المشترك إزاء القضية الفلسطينية، والخطر الذي دفع إلى تبلور مفهوم الأمن القومي العربي إلى عدة أشكال على أثر اتجاهات وسياسات القوى الكبرى في التدخُّل بهدف منع قيام أي مشروع وحدوي كأولى مرتكزات الأمن القومي العربي.

واجهت الأمة العربية مشكلات معقَّدة ومختلفة الأوجه بدأت منذ تواجد الاستعمار الأوروبي، الفرنسي والانجليزي والإيطالي تحديداً بعد الحرب العالمية الأولى، وقيام دولة إسرائيل عام 1948، الأمر الذي ضاعف من معضلة الأمن القومي العربي والتهديدات، ومخاطر تلك التهديدات على الدول العربية الراغبة في الاستقلال والتحرُّر من الاستعمار بشكل عام، والدول المجاورة لفلسطين بشكل خاص، حيث تعرَّض الأمن القومي السوري لهزّة قوية نتج عنها اضطراب في كافة جوانب الحياة السياسية السُّورية، فقد توالت الانقلابات العسكرية منذ الاستقلال إلى عام 1970، مروراً بالحروب الأهلية اللبنانية عام 1979، والغزو العراقي للكويت عام 1990، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والحرب الأهلية العراقية عام 2006، إلى قيام ثورات الربيع العربي عام 2011، بالرغم من وجود نظام برلماني ورثته سوريا عن الاستعمار الفرنسي، وحياة حزبية كان لها دور في انتزاع الاستقلال السياسي وتعميق النظام السلطوي.

ولا شكَّ أنَّ التدخُّل الدولي في الحالة السُّورية (2011–2016) يُثير تساؤلات أساسية ورئيسية، نظرية وعملية، حول "الأمن القومي العربي"، ماهيته، ومعضلته، وهل في الإمكان الحديث عن أمن قومي عربي، أم عن أمن أنظمة عربية في كل دولة عربية في ظل القصور اللغوي للفكر القومي العربي التقليدي وحركته التي هدفت إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، وفشل دولة ما بعد الاستقلال العربية في تحقيق "الأمن الوطني" على أراضيها.

إنَّ ما يميّز الحالة السُّورية أنَّها شطرت العالم العربي عامودياً، دولاً وشعوباً إلى شطرين، بمعنى أنها أفرزت نمطاً جديداً يختلف من حيث بناء الدولة وعلاقتها بالمجتمع بالمعنى التقليدي، إنما هو نمطاً يقوم على القيادة الأفقية التي تفتقد إلى الرأس. الأمر الذي كشف عن حالة من عدم اليقين تجاه مصادر التهديدات والمخاطر والتحديات على "الأمن القومي العربي"، ممَّا أدَّى إلى حالة من الإرباك، وعجز "الدول العربية" بكل قدراتها عن إدارة أنماط علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية، وانعدام القدرة على صياغة توجّهات إستراتيجية لتحقيق الأمن القومي لكل دولة منفردة، وأمن الدول العربية مجتمعة.

وبما أنَّ الأمن القومي العربي يتأثر في أيَّة تطورات دولية وإقليمية، فقد أدى انهيار المنظومة الاشتراكية، والدخول في صراع دولي من أجل التعددية القطبية كبديل لمحاولات "الولايات المتحدة" الإنفراد في قيادة العالم، وبروز ظاهرة "العولمة" بديناميكياتها الثورية الفريدة في الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا والعلوم، وبزوغ ظاهرتي الإرهاب والتطرف وباندلاع ما سمِّي بثورات الربيع العربي ضد الفساد والاستبداد وأدى انتشار الاحتجاجات والانتفاضات الواسعة النطاق في دول الربيع العربي، التي لم تصدم الأنظمة العربية فقط، بل فاجأت العالم الغربي والدول الإقليمية المحيطة بالعالم العربي إلى عدم القدرة على التعامل مع مثل هذا التطور الجديد.

إذاً يصبح العمل على البحث عن صياغة بناء فكر إستراتيجي واضح لمفهوم الأمن القومي العربي بما يتماشى مع واقع التحوّلات والتغييرات التي تحدث في ميزان القوى

الدولية والإقليمية وفي البلدان العربية وتداعياتها وآثارها ونتائجها المستمرة على أبعاد هذا الأمن في مواجهة مشكلة عدم اليقين، وهذا ما تحاول الدِّراسة البحث فيه، وهو معضلة الأمن القومي العربي في ظل التدخُّلات الإقليمية- الدولية في الأزمة السُّورية عام 2011-2016.

تحاول هذه الدِّراسة البحث في انعكاسات التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية على الأمن القومي العربي وذلك من خلال توظيف واعتماد الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتقع هذه الدِّراسة في خمسة فصول، يتناول الفصل الأول خلفية الدِّراسة ومشكلاتها، وأسئلتها، وفرضياتها، وأهميتها، وأهدافها، والمناهج التي سيتم تطبيقها على الحالة السُّورية، والمصطلحات التي تدور حول محور الدِّراسة، أما الفصل الثاني، فقد تناول الإطار النظري للدراسة، والذي يشمل نظرية الأمن القومي والنظرية الواقعية التقليدية، والدراسات السابقة من خلال الأدبيات التي تحدثت أو اقتربت إلى الموضوع ومادة البحث، وما يميز هذه الدِّراسة عن الدراسات السابقة، في حين يستعرض الفصل الثالث معضلة الأمن القومي العربي ومفهوم الأمن القومي العربي، ومصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية والخارجية من حيث بُعدها في مرحلة التحوُّلات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة العربية والأزمة السُّورية بشكل خاص، أما الفصل الرابع، فقد تناول التدخُّل الدولي مشروعيته ومبِّرراته في القانون الدولي العام وفي ميثاق الأمم المتحدة، التدخُّل الدولي البارز لروسيا من خلال استعراض دوافع وأدوت التدخُّل الروسي، بينما تم استعراض التدخل الأمريكي بشكلٍ عام، والتدخُّل الإقليمي البارز لإيران من خلال دوافع وأدوات التدخُّل الإيراني، والتدخُّل التركي بشكلٍ عام. وجاء الفصل الخامس في استعراض الأزمة السُّورية، نشأتها وتطورها وتداعيات التدخُّل الدولي على الأزمة السُّورية وتداعيات الأزمة السُّورية على الأمن القومي العربي.

2.1 مشكلة الدِّراسة

تُعدُّ مسألة الأمن القومي العربي والحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة السياسية الداخلي والخارجي من المهام الصعبة والتي تسعى كافة دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية – وبكافة الوسائل المتاحة– إلى تحقيقه والعمل على ديمومته وثباته.

والأمن القومي العربي الذي يواجه تهديدات منذ تبلور المفهوم مع نشأة النظام الإقليمي العربي، وواقع التجزئة العربية والانقسامات البينيّة حول السياسات والمواقف والتحالفات الإقليمية في مكوِّنات هذا النظام وأعضاؤه نتيجة للتدخلات الخارجية، وعدم التجانس بين مكوِّنات هذا النظام؛ وذلك لاختلاف مواقف ووجهات نظر الأنظمة السياسية القائمة – يواجه الكثير من المعضلات التي تعيق عملية التكامل والبحث في الأسباب الرئيسية التي تواجه الباحثين في تحديد أهم العوامل المكوِّنة لمعضلة الأمن القومي العربي بأسلوب وصفي يتوافق مع التغيرات الهيكلية في النظام السياسي الدولي وتداعياته على مفهوم الأمن القومي العربي.

وتدور إشكالية الدِّراسة حول محاولة الاقتراب من الظاهرة السياسية التي تقترن بالمفهوم وتعريفه، ومن ثم تحديد وتحليل المعضلات في ظل التدخُّلات الخارجية وانعكاسات الأزمة السُّورية وما ترتب عليها من تدخلات دولية وإقليمية في أمن الإقليم العربي، يختلف عمَّا كانت عليه المصادر التي أتت لتهدد الأمن العربي القومي.

ونتيجة لما تقدَّم ذكره سابقاً، تبرز معضلة الأمن القومي العربي وتداعيات التدخُّل الدولي وانعكاسه على الأزمة السُّورية للفترة من (2011–2016) وذلك من خلال تحديد مصادر التهديد الداخلية والخارجية، ودراسة آثار تداعيات الاختلالات الوظيفية للأمن القومي العربي وأثره على الأمن القومي العربي في ظل التدخُّل الدولي، ومشكلة أثر الحالة السُّورية على الأمن القومي العربي.

وتدور مشكلة الدراسة أيضاً حول أنَّها ما زالت تتعامل مع أحداث جارية لم تكتمل ملامحها والمتغيرات المتلازمة لها أكثر من الثوابت والمجهول منها أكثر من المعلوم، كما

واجهت الدِّراسة إشكالية تحليل المضمون في المراجع والمصادر التي توفرت لهدف خدمة الدِّراسة وعامل الإنهاك الزمني الذي تطلب من الباحث جهوداً مضاعفة لإمكانية توافر مصادر المعلومات عن الأزمة الحالية.

3.1 أسئلة الدِّراسة

تتركز الدِّراسة حول معضلة الأمن القومي العربي والتدخُّل الدول في الحالة السُّورية (2011–2016)، ومن هنا تسعى هذه الدِّراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي وهو: ما هو أثر التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية للفترة (2011–2016) على الأمن القومي العربي؟

ويتفرَّع من السؤال الرئيس للدراسة، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي معضلة الأمن القومي العربي ومصادر تهديده والتحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي؟
2. كيف ساهمت الأزمة السُّورية في مضاعفة معضلة الأمن القومي العربي؟
3. ما هي تداعيات التدخُّل الدولي والإقليمي في الأزمة السُّورية على لأمن الوطني السوري والعربي؟
4. ما هو مستقبل الأزمة السُّورية في أجندات التدخُّلات الدولية والإقليمية؟

وبناءً على أسئلة الدِّراسة وعنوانها، فقد انطلقت هذه الدِّراسة من مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

4.1 فرضية الدِّراسة

تنطلق فرضية الدِّراسة من مقولة أساسية مفادها: **أن هناك علاقة بين معضلة الأمن القومي العربي والتدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية من حيث إن ضعف وهشاشة الأمن القومي العربي ساهم في فتح المجال أمام التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية.**

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ- ساهمت الأزمة السُّورية في مضاعفة أعباء الأمن القومي العربي من خلال التدخُّلات الأجنبية في الأزمة.

ب- أدى غياب العمل العربي المشترك لإنهاء الأزمة السُّورية إلى زيادة فرص التدخُّل الأجنبي في الأزمة وتهديداته للأمن القومي العربي.

1.5 أهمية الدِّراسة

تنطلق أهمية الدِّراسة من اعتبارات علمية وعملية، كما يلي:

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدِّراسة العملية في تحديد أهم المعضلات التي تواجه مفهوم الأمن القومي العربي من الناحيتين العملية والنظرية في ظل التدخُّلات الخارجية كأحد العوامل التي تشكل عائقاً أمام التكامل العربي كمدخل لمفهوم الأمن القومي العربي والعمل العربي المشترك، بالإضافة إلى عامل التفاوت في النظرة الشمولية بين الأنظمة العربية المختلفة لمفهوم الأمن القومي العربي بشكل عام، ومن ثم تحليل إثر التدخُّلات الخارجية وانعكاسات هذا التدخُّل في الأزمة السُّورية على مفهوم الأمن القومي العربي.

وتأتي الأهمية العملية لهذه الدِّراسة من خلال النظر في التحوُّلات الهيكلية التي طرأت على النظام الدولي منذ مطلع التسعينيات بعد تفكُّك نظام التوازن الدولي والثنائية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق 1991، وبداية نظام عالمي جديد أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور مفهوم التدخُّل في تأثير الأنظمة القومية والنظام العالمي على كلٍ من الأمن القومي والأمن العالمي بشكل عام، وانعكاس معضلة الأمن القومي العربي على النظام العالمي والمجتمع الدولي، ومن ثم تداعيات التدخُّل الخارجي على مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

الأهمية العلمية

تأتي هذه الدراسة بإضافة علمية في مجال البحث العلمي والأكاديمي، من حيث إنَّ الدِّراسة تبحث في العوامل والمتغيرات التي ترتبط بمفهوم الأمن القومي العربي ومكوناته باعتبار أن مصادر تهديد الأمن القومي العربي هي الأساس المشرع للتدخل الدولي وتداعيات التدخُّل الدولي، تأثيره وانعكاساته على المستوى الداخلي والخارجي.

كما أنَّ ما يشهدهُ النظام الدولي القائم خلال فترة الدِّراسة والحالة السُّورية بشكل خاص من تحولات في هيكل القوة والأزمة الممتدة في سوريا تستدعي إعادة صياغة جديدة وتضيف آفاقاً جديدة حول الأسس والركائز والوحدات المكونة للأمن القومي العربي التقليدي، مما يستدعي أيضاً بلورة آليات وإطار تنظيمي جديد لمتغيرات البيئة الأمنية على القومي والدولي.

وتنبع أهمية الدِّراسة من تناولها "معضلة الأمن القومي العربي"، من خلال دراسة الحالة السُّورية، حيث سمحت هذه المعضلة في قلب موازين القوى الكبرى الدولية، وفتحت الأبواب مشرعة وبطلب من جانب جامعة الدول العربية لتدخل المجتمع الدولي الذي يُعاني من انقسامات وشروخات عميقة في صراعه للانتقال من الحالة القطبية الأحادية إلى التعددية القطبية، وأحدثت تحوُّلاً هيكلياً في سلَّم العلاقات الدولية.

ومن جوانب أهمية الدِّراسة أيضاً، في أنّ مصادر التهديد الداخلية والخارجية ومستوياته وآثاره وتداعياته السابقة كان له تأثير واضح في التدخُّل الإقليمي والدولي في الحالة السُّورية (2011–2016)، وتسعى الدِّراسة للكشف عن تباين مواقف التيارات الفكرية والسياسية السائدة في الوطن العربي عن الأمن القومي العربي.

وأهمية الآثار السلبية للتدخل الدولي في الحالة السُّورية ودورها في تعميق معضلة الأمن القومي العربي، من خلال دراسة وفحص المتغيرات العربية والإقليمية والدولية التي أنتجها هذا "التدخُّل الدولي" في "الحالة السُّورية"، وما نشأ عن هذا التدخُّل من آثار وتداعيات ونتائج ستنعكس على الحاضر والمستقبل العربي وأجياله لعقود قادمة.

6.1 أهداف الدِّراسة

تسعى هذه الدِّراسة إلى بيان جوانب معضلة الأمن القومي العربي لتفسير الوعاء الفكري لمفهوم الأمن القومي العربي، وإمكانية إعادة تعريف مصادر تهديده الدخلية والخارجية، والتعرُّف على تلك المعضلات ومحاولة ملاءمتها لإمكانية فهم الظواهر بشكل علمي ينجم عنه توصيات لدراسة لاحقة حول موضوع الرسالة، ومن ثم تحليل أثر وتداعيات تلك المعضلات على الحالة السُّورية التي أدت إلى التدخُّل الإقليمي- الدولي، من خلال بيان دوافع وانعكاسات التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية على الأمن القومي العربي.

7.1 حدود الدِّراسة

الإطار الزماني

تقتصر هذه الدِّراسة على الفترة الزمنية (2011-2016)، وهي فترة انطلاق ما سمي بثورات الربيع العربي وبداية الأزمة السُّورية تحديداً، حيث إن بداية الفترة الزمنية للدراسة تم اختيارها لما شهدته تلك الفترة من التحوُّلات الإستراتيجي التي طرأت على المنطقة العربية، متمثلة بالثورات التي بدأت في بعض الدول العربية، وما أحدثته من تطورات متسارعة متتالية فيما بعد، وانعكاسها سلباً على حالة الأمن القومي العربي، وتتوقف الدِّراسة عند يناير لعام 2017، حيث آخر تاريخ يمكن أن تتوفر فيه الدراسات والمعلومات والبيانات والمعطيات عن الدِّراسة إلى حين إعدادها.

الإطار المكاني

إنَّ البيئة الفعلية للدراسة هي المنطقة العربية؛ كون سوريا هي أحد مكونات المنطقة العربية، وقلب هذه الأزمة التي تعاني منها تشكل منها معضلة للأمن القومي العربي، والبيئة الإقليمية والدولية التي تحدث في إطارها التفاعلات بين مكوِّنات النظام الدولي وأثرها على معضلة الأمن القومي العربي.

8.1 منهج الدِّراسة

تتطلَّب دراسة معضلة الأمن القومي العربي والتدخُّل الإقليمي- الدولي إلى بُعد النظر في الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من عدة جوانب مختلفة، ومصادر البحث العلمي المتوفرة، وأدوات ومناهج البحث التي تتوافق مع هذه الدِّراسة من حيث تركيز الدراسات السابقة على توظيف مناهج تُعنى في تحليل النظام الإقليمي العربي الذي يقع في قلب النظام الدولي، بينما توظِّف الدراسة الحالية لتفسير وفهم الأمن القومي العربي منهجين هما: الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة.

1. المنهج الوصفي التحليلي

ويُعنى بوصف الأحداث، وكذلك الأدبيات التي تحدثت عنه، ومن ثمَّ تحليلها؛ للتعرُّف على المتغيرات الفاعلة فيها، وتطوُّر المشكلة عبر الزمن، ووصف العلاقات بينها وبين الأبعاد الأخرى المتداخلة معها، ومحاولة التنبؤ بمستقبلها، وهو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة، أو حالة معينة تحديداً واضحاً (بدر، 1973: 29).

ويقوم المنهج الوصفي على تحديد الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها، وتحديد المكونات الرئيسية، ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة، أو الحالة من خلال تحديد أبعادها، وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي دقيق متكامل لحالة الدِّراسة (محمد، 2014: 181).

ويُعدُّ المنهج الوصفي من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظاهرة السياسية ذات الطبيعة المتغيرة، حين يقدم وصفاً دقيقاً يفيد في الوصول إلى تفسير علمي للظواهر السياسية قيد الملاحظة والتي تمتاز بطبيعتها المتغيرة الأمر الذي يجعلها غير قابلة للقياس والملاحظة لإمكانية قياس وتحقيق الأبعاد الواقعية المحيطة بالظاهرة السياسية، إذ إن المنهج الوصفي يضفي أهمية للدراسة كخطوة أساسية تمكن من تقديم توصيفا أوليا

للظاهرة قيد الدِّراسة كما هي في الواقع (عبيدات وآخرون، 1988: 176)؛ أي إنه يعتمد على دراسة الظاهرة لبيان خصائصها التي تمكن من تفسيرها موضوعياً بما يتلاءم مع طبيعة الظاهرة الفعلية، بالإضافة إلى سهولة تطبيقها عند إجراء دراسات تتعلق بدول العالم الثالث بصور خاصة ومحاولة الربط بين الظاهرة السياسية والمتغيرات واكتشاف العلاقة بينهما، ومن ثم تفسيرها (القصبي، 262:2007).

واعتمدت الدِّراسة على هذا المنهج في وصف واقع الأمن القومي العربي وظاهرة التدخُّل الدولي، وكذلك وصف واقع الأزمة السُّورية، ووصف التطورات الراهنة على الساحة الدولية بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص وأثر ذلك على الأمن القومي العربي.

2. منهج دراسة الحالة

يمكن تعريف منهج دراسة الحالة بأنه أسلوب من أساليب البحث العلمي الذي يقدم مدخلا دقيقا عند دراسة حالة معينةحيث يسهم هذا المنهج في إبراز الخصوصية للظاهرة قيد البحث من خلال الاهتمام بدراسة حالة محددة أو نظام محدد في فترة زمنية محدَّدة، أو دراسة حالات متماثلة دراسةً متعمقةً للوصول إلى تصور شامل للظاهرة قيد البحث من خلال التركيز على جمع البيانات والمعلومات المحيطة بالحالة والتي تتطلب دقة أثناء جمع المعلومات وذلك من مصادر مختلفة للوصول إلى وصف دقيق وتحليل كامل عن الظاهرة محل الدِّراسة، والتي تتناول البحث في المتغيرات والعوامل والعلاقات المتعلقة بالظاهرة ونشأتها (عبيدات وآخرون، 1988: 363).

تقوم خطوات هذا المنهج على البحث في تطور مراحل الحالة كما جاءت في الواقع الفعلي، ويعتمد المنهج على طريقتين في البحث للحالة موضع الدِّراسة والتغيرات المحيطة بها، كحالة نظام، أو مؤسسات سياسية، أو قائد سياسي، أو جماعات، أو أحزاب سياسية، ويسمح بالتركيز على أي جانب من جوانب الحياة، ويُعنى بدراسة وقائع معينة وتحديدها، كدراسة صانع قرار سياسي، أو مؤسسة سياسية معينة، أو تنظيم سياسي معين؛ ليمكِّننا

المنهج من الوصول إلى توصيف وتشخيص للحالة تعتمد، إما على طريقة البحث في تاريخ الحالة من خلال عرض مراحل نشأتها وتطورها وامتدادها، أو من خلال مراحل تطورها (القصبي، 2007: 269).

وسيمكّننا هذا المنهج من وصف الحالة السُّورية، وفهم طبيعة الأزمة منذ نشأتها ومراحل تطورها، والوقوف على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وكذلك ظاهرة التدخُّل الدولي التي تشهدها الحالة السُّورية، خاصة باعتبارها أزمة ممتدة الأمر الذي يتطلب البحث والتدقيق في مراحل تطورها، كما يساعد هذا المنهج في تحديد ودراسة المواقف المختلفة والأطراف المؤثرة في الحالة السُّورية وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي.

1.9 مصطلحات الدِّراسة:

1- المعضلة

تُعدُّ المعضلة مرحلة متقدمة تحمل قيما مضافة، قائمة على أساس حدوث خلل بنائي وخلل وظيفي يرتبط بتهديد المصالح الحيوية للبقاء القومي للدولة، ويضم منظومة أخطار وتحديات بينية في مكوّنات هذا النظام الذي يتفاعل فيه الدول، ومع تطورها تصبح أزمة ممتدة، وبسبب عدم وجود آليات لضبطها واستراتيجيات لمكافحتها، يأخذ المفهوم بُعداً كمياً ونوعياً، ويصبح بالتالي تهديداً ويقاس التهديد ومكوناته ودرجة حدة هذه التهديدات عبر البحث عن المصادر الرئيسية التي تقترن بالمعضلة وقياس حدتها عبر انعكاسها سلباً بمنحى تصاعدي ينذر بمضاعفة حدة الصراع في قلب الأزمة وتفاقهما (توركماني، 2014: 14).

وبما أنَّ مراحل المعضلة تبدأ من نقطة تعارض المصلحة القومية مع الأهداف المرجوة بتوفير الحد الأدنى للأمن القومي، وتزايد الضغوطات الخارجية مع عدم قدرة الدولة بالوفاء بواجباتها في شتى جوانب الحياة السياسية وغيرها، مما يدفع أطراف الصراع

إلى الاحتدام المباشر باستخدام أدوات القوة التقليدية وغير التقليدية وتقوم المعضلة (عبدالواحد، 2014: 39).

وعليه، يصبح مفهوم المعضلة في المفهوم الإستراتيجي هي وصول تضارب المصالح والغايات القومية الوطنية إلى مرحلة يستحيل معها إيجاد حلول سلمية، حيث تصبح الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية وتوفير الحد الأدنى لأمنها السياسي والاقتصادي والعسكري وعدم استطاعة الدولة موازنة ضغوط البيئة الدولية و الخارجية مما يجلب معه التفوق باستخدام أدوات القوة المسلحة للأطراف المتصارعة معرضة الأمن القومي الوطني لأحد الأطراف المتصارعة للخطر المحتدم (عبد الواحد، 2014: 39).

2- الأمن القومي

هناك الكثير من التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي، وفيما يلي عرضاً لبعضها:

عرَّف علي مراد الأمن القومي بأنه: "الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية، بعيدة عن أي تسلط أو تهديد أي قوة خارجية"، وبين أن أبعاد الأمن القومي كقيمة مرتبطة بالأهداف العليا للسياسة الخارجية للدولة، وإمكانات وقوة الدولة، والتفاعلات السياسية للدولة، وحماية كيان الأمة ضد أي أخطار أو عدوان بالوسائل والقدرة العسكرية، صيانة قيم الدولة الداخلية، وتأمين كيان الدولة الذاتي لضمان بقائها القومي على الصعيد الدولي أيضاً" (مراد، 2005: 29).

وعرَّفه عبد المنعم المشاط على أنَّه: "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف" (المشاط، 1993).

ويعرَّف الأمن القومي بأنه: "تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" (الكيالي،1997: 331).

ويعرف أيوب الأمن القومي بأنه: "سيادة الأمة على أراضيها وثرواتها والعمل على توفير حالة الأمن والشعور بالاطمئنان لأبنائها من أي تهديد خارجي (أيوب، 2003: 73).

بينما عرَّفه مهنا فإنَّ الأمن القومي هو: " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات بغض النظر إن كانت تلك التهديدات خارجية أم شكلية وبغض النظر عن نوعها" (مهنا، 1996: 11)

ويقدِّم المشاط العديد من التفسيرات والتعريفات للأمن القومي من وجهة نظر بعض المفسرين وهي كما يلي:

كرونبرج وتريجير يؤكِّدان أنَّ القومية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي ويتحدد بموجبها الأمن وأنه جزء من سياسة الحكومة التي تسعى لإيجاد شروط سياسية ووطنية ملائمة لحماية الوطن والمواطن (المشاط، 1993).

ويشتق مفهوم الأمن القومي بمعناه الشامل من نظرية الأمن القومي العامة و ثوابت قيم الأمن القومي بين مختلف جهود المفكرين في الغرب، وفي الشرق الأوسط، فإن الأمن القومي كنموذج تحليلي مقترح، ولا بدَّ أن يشمل هذه الثوابت:

نجد أن البناء النظري للأمن القومي: كقيمة ترتبط بقضايا الدولة أو باعتبار الدولة هي قيمة الأمن فكلاهما يؤسس لنشاطات عملية (وظائف وسياسات، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها (المشاط، 1993: 18).

إن نظرية الأمن القومي و ثوابتها القيمية (البناء الوظيفي) وما ينتج عنها من برامج، سياسات وخطط عملية، يدور محورها حول هذه الأسس:

أ- صيانة سيادة الدولة واستقلالها و تحقيق المصالح الحيوية وتحقيق أهداف الدولة القومية و الحفاظ على الدولة "ضد أي تهديد أو عدوان أو خطر محتمل داخلياً وخارجياً".

ب- تحقيق أهداف الدولة العليا وتلبية احتياجاتها، وتوفير شتى السبل الوسائل الممكنة والمتاحة في سبيل ضمان تطبيق سياساتها في هذا الشأن (مراد، 2005: 45).

إنَّ البناء النظري والتطبيق العملي لمفهوم الأمن القومي الشامل، يظهر أن الصياغة النظرية لمفهوم الأمن ترتبط عضوياً برسم السياسات التي تقتضي إمكانية تطبيقه عملياً، مع الأخذ بعين الاعتبار بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية، منظومة القيم الاجتماعية، النظام السياسي القائم، الرأي العام، المعارضة وجماعات ضغط المصالح وهكذا (خيري، 1983: 23-25).

ويرجِّح علي مراد في مفهوم الأمن القومي الشامل و ثوابته القيمية، وتباين المفاهيم النظرية، وبرامج التطبيق العملي للأمن القومي التأثير المتبادل بين التفاعلات التي تحدث بين مفهوم الأمن القومي النظري الشامل، وبين التطبيق العملي لمفهوم الأمن القومي الشامل مع التأكيد على خصوصية كل مرحلة وكل دولة، الشروط والإجراءات المتبعة في تحقيق الأمن القومي وفق ظروف زمانية ومكانية محدَّدة، تشتمل على الثوابت الآتية:

1- القيمة العليا والمصالح القومية والأهداف القومية والحيوية.
2- المعضلات، العدوان واحتمالية العدوان ضد أهداف الدولة.
3- قدرة الدولة والإمكانات والموارد المتاحة في سبيل تحقيق الأهداف.
4- ضغوط البيئة الداخلية أو الخارجية وقيودها (مراد، 2005: 40-42).

3. التدخُّل الدولي

إنَّ المفهوم الواسع للتدخل الدولي يمكن تعريفه وفق أنصاره من فقهاء القانون الدولي العام مثل لازاريف وليزليه أنتونيو بأنه "تلك الأفعال التي تقوم بها أطراف خارجية لإحداث التأثير في دولة معينة تتمتع بسيادة على أراضيها من خلال التعرض لشؤونها الداخلية أو

الخارجية"، وعرَّفها رينيه كوست بحسب استناده في تعريف التدخُّل إلى إعلان الأمم المتحدة المؤرخ (2131) لعام 1965، بأنه "عبارة عن التعرض لدولة بأدوات القوة العسكرية أو الغير عسكرية أي المباشرة أو غير المباشرة بهدف التدخُّل في شؤونها الداخلية أو الخارجية وفرض إرادة الدولة المتدخلة على تلك الدولة سواء كان بأدوات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، عسكرية ضد أرادة الدولة واستقلاليتها وسلامة أركانها"، ممَّا يعني أن المفهوم الواسع للتدخل يحتوي على أشكال عدة، فقد يكون عسكري، اقتصادي، ثقافي، سياسي، غير عسكري بما فيها المساعدات التنموية، بحيث تخلق معها هذه الأشكال تغييراً على شكل السيادة، حيث يقع هنا الخلط الذي يصير بين مشروعية التدخل القانونية والسياسية من وجهة نظر الأطراف المتدخلة (الصويعي، 2013: 112).

أما المفهوم الضيق للتدخل يعني بالممارسات التي تقوم بها الأطراف الخارجية في الإقليم أو الشؤون الداخلية لدولة أخرى باستخدام القوة بأدوات عسكرية ضد دولة معينة، ويقترن بالمفهوم آليات وصور وفواعل وأطراف، ممَّا يشير إلى اقتران المفهوم بقضايا متعددة تتعلق بأسباب ودوافع للتدخل وعادة تكون بطريقة تقديم تنازلات نظام سياسي مسيطر ذو سيادة على أراضيه وسكانه، ومن هنا أهمية السيادة كمفهوم رئيسي في النظام السياسي الدولي ومبدأ عدم التدخُّل في شؤون الدول، والتي هي من أهم مبادىء القانون الدولي العام والذي قام عليه الميثاق المنشىء لهيئة الأمم المتحدة (الجومرد، 2010: 19-29).

ومن أنصار المفهوم الواسع للتدخل الدكتور محمد المجذوب الذي عرفه أنه" تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض مسوغ قانوني، والغرض منه يكون غالبا رغبة دولة قوية في إملاء سياسة معينة أو طلب أو أمر معين من دولة أضعف منها" (المجذوب، 2004).

ويعرِّفها العبدلي بأنَّه قيام دولة بالتعرض لدولة أو مجموعة دول تتمتع بالسيادة والاستقلال على أراضيها بهدف إحداث التأثير في الشؤون الداخلية أو الخارجية قائمة

على علاقات تفاعل جيدة فيما بينهما ودون الحاجة إلى الحصول على الموفقة المسبقة للقيام بذلك من قبل الدولة التي يقع عليها التدخُّل من أجل جملة دوافع يقتضي تحقيقها أن تطال الاختصاص الداخلي للدولة وشؤونها، سيادتها، وتنفيذها باستخدام أدوات القوة العسكرية (العبدلي، 1994: 470).

أما الدكتور سموحي فوق العادة، فقد عرَّف التدخُّل بأنه "تعرض أحدى الدول للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بغية أرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستعملة في سبيل ذلك نفوذها وسلطتها وما لديها من وسائل الضغط والإكراه (فوق العادة، 1960: 229).

يتبيَّن من هذه التعريفات السابقة عن التدخُّل، أن التدخُّل يأخذ صوراً كثيرة وأشكالاً عدة،؛ نظراً لخصوصية كل مرحلة من مراحل التاريخ يأخذ فيها التدخُّل أشكالاً متنوعة، ودوافع متغيرة، ومبِّررات متفاوتة بحسب الهدف المعلن أو المستتر للدولة المتدخلة (الجومرد، 2010: 27).

ومن هنا يصير التدخُّل في هذه الدِّراسة يُعنى بدراسة دور الأطراف الخارجية في تفاعلات على جميع المستويات (تفاعلات ثنائية، وإقليمية، وداخلية) تكون فيها طرف غير مباشر أو تدخل الأطراف الخارجية في قضايا تمس قضايا داخلية للدولة عرضة للتدخل؛ مما يخلق معه تساؤلاً حول كيفية تحديد طبيعة وبيئة العلاقات والقضايا التي توضع من منظور أطراف التدخُّل، أي تحديد القضايا وشكل التدخُّل بحسب جدول الدول الفاشلة، تأتي بالحديث عن مكونات ثقافية، اقتصادية، قيمية، قانونية،سياسية، عسكرية، إستراتيجية سواء كانت داخلية أم خارجية.

4. الأزمة السُّورية

منذ شهر آذار 2011 تشهد سوريا واحداً من أخطر الظروف في تاريخها الحديث، من خلال أزمة اجتماعية سياسية عميقة وصلت إلى حد النزاع المسلح، وقد بينت هذه الأزمة مدى تعقيد العوامل الداخلية والخارجية التي تقترن بالأزمة منذ نشأتها وتوالي

الأحداث إلى تصاعدها، مما أفضى إلى عنف غير مسبوق على الأراضي السورية، وتدخل قوى خارجية وإقليمية لدعم أطراف الصراع المحلي (نصر وزملائه، 2013: 13).

مما أدى إلى تأطير الحالة السُّورية، بحيث جعلها تخضع لحسابات القوى الكبرى الدولية قبل أن تخضع لحسابات الأطراف العربية، وتحولت الثورة التي قامت على أساس مطالب تنادي بالحرية، وإسقاط النظام السياسي الحالي فيها إلى حرباً بالوكالة تتنازعها وتتقاسمها إرادات الأطراف الدولية والإقليمية، مستغلة الأراضي السُّورية لتحقيق مصالحها وزيادة عامل تكريس الصراع فيها بدلا من إنهاؤه (المحجوب، 2016: 91).

وأصبح مسار الأزمة يتوقف على مدى تحقيق طرف مصلحته ومكاسبه على حساب الطرف الآخر وحتى إن تطلَّبت المكاسب إلى استمرار الأزمة بدلاً من احتوائها (علام، 2016: 51).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2الإطار النظري

اعتمدت هذه الدِّراسة في إطار محاولة وصف و تحليل أبعاد التدخُّل الدولي والإقليمي في الأزمة السُّورية على الأمن القومي العربي على نظريتين رئيسيتين هما النظرية الأمنية والنظرية الواقعية لما تملك هذه النظريات من أهمية في تفسير و فهم مشكلة الدِّراسة الحالية أولاً، ولارتباط مفهوم الأمن القومي بمفهوم المصلحة القومية أحد أهم أركان ومرتكزات النظرية الواقعية.

- نظرية الأمن القومي

أصبح مفهوم الأمن مركز اهتمام الباحثين الأكاديميين والسياسيين وصنّاع القرار في كافة الأنظمة السياسية في العالم من خلال السعي الحثيث لفهم مفهوم الأمن وتعريفه وآليات تحقيقه، بحيث أصبحت قضية الأمن ذات أهمية قصوى و أولوية أولى للحكومات والأنظمة السياسية حول العالم (جمعة، 2010: 29-31)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن للأمن مستويات وأبعاد، وستتطرق الدِّراسة لها لاحقاً للوصول إلى مفهوم الأمن القومي بمعناه العام.

ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم الأمن من خلال المنظور التقليدي والمنظور المركب على النحو التالي:

الأمن بمفهومه التقليدي يهتم بالدولة ويهدف إلى حماية الدولة و سلامة أراضيها وسيادتها من التهديدات المحتملة وهو ما ركّزت عليه المدرسة الواقعية التقليدية، حيث يرى الواقعيون أن الدولة هي الفاعل الرئيسي وإن الحفاظ على بقاء الدولة لا يتم إلا من خلال تعزيز المقدرات العسكرية للدولة (القوة) للحفاظ على بقائها وبسط نفوذها على الآخرين (مقلد، 1993: 174).

وعند الحديث عن مفهوم الأمن القومي لا بدَّ لنا من استعراض مستويات الأمن أو ما يمكن وصفه بالتحليل الأمني، والتي يطلق عليها أحياناً مصطلح الأمن الموضوعي الذي يشمل المصالح العامة والخاصة (أمين، 2006: 47).

وتشتمل مستويات الأمن على مجموعة من المفاهيم منها الأمن الفردي، الإنساني، الأمن المجتمعي، الأمن الوطني، أو ما يسمى بأمن الدولة، والأمن المناطقي، على غرار أمن الاتحاد الأوروبي، ثم الأمن الإقليمي، وأخيراً الأمن الدولي (الكيالي وآخرون، 1979: 330-332).

بناءً على ما تقدم، ولأغراض الدِّراسة الحالية، فإن النظرة الشمولية للأمن القومي يمكن أن تتبلور من خلال النظر في علاقة الأمن القومي بالأمن الوطني و الأمن الإقليمي. وهنا يمكن القول بأن الأمنين الوطني والإقليمي يشكلان معاً بعض مستويات الأمن القومي والذي يثير الجدل في تحديد العلاقة بين المفاهيم في النظرية الأمنية عندما يتضارب مفهوم القومية مع مفهوم الوطنية خاصةً في حال عدم التجانس بين مكونات الديموغرافية لإقليم ما.

هذا التقاطع بين المفاهيم والمصطلحات يبدو واضحاً عند الحديث عن مصطلحات كالأمة، والقومية، حيث تعبِّر القومية عن مجموعة من الأفراد يتوزعون على أكثر من إقليم إلا أنهم تجمعهم خصائص مشتركة قد تشمل العرق واللغة والدين –العرب– وهنا تعني القومية الشعور بالانتماء إلى الأمة التي هي ذلك المجموع الذي يعيش على أرض واحدة، وله تاريخ مشترك ولغة مشتركة وأهداف واحدة، وهنا يبدو التقاطع والاختلاف بين مصطلح القومية والوطنية حيث تقتصر الوطنية على إقليم سياسي واحد وحدود سياسية خاصة بينما تشتمل القومية على أكثر من إقليم (السيد، 2011: 153-154).

ويرى بعض الباحثين العرب أمثال حسن سعيد في دراسته المعنونة بـ "الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه" بأن المصالح المشتركة ووحدة اللغة والدين تحتم على الدول

العربية العمل المشترك لمواجهة التحديات والأخطار الخارجية، بحيث يصبح الأمن الوطني لكل دولة بمثابة الأمن الجمعي للأمة؛ أي الأمن القومي (سعيد، 1977: 12).

وترى هذه الدِّراسة بأنَّ من محددات مفهوم الأمن القومي العربي هو هذا التشابك في المفاهيم المتداخلة وعلاقة أو مدى تأثير وتأثر كل منها بالآخر و صعوبة الدمج بين الأمن القومي العربي بمعناه العام والأمنين الوطني والإقليمي.

ومن هنا يمكن لنا أن نشير إلى أهمية البحث في مجموعة العوامل التي توضح ما وصفته الدِّراسة بمعضلة الأمن القومي العربي، إضافة إلى التدخُّلات الخارجية في شؤون الإقليم العربي بشكل عام والأزمة السُّورية بشكل خاص.

يرى أستاذ العلاقات الدولية حسن نافعة إن نظرية الأمن القومي ترتكز إلى حجم عناصر القوة الشاملة التي يمتلكها طرف والكفاءة في توظيف هذه المكونات ضد أي تهديدات أو معضلات قد تواجه الدولة ويميز بين الأمن الوطني والأمن القومي الذي يدل على أمن الدولة والذي يعكس رؤية النظام السياسي الحاكم لأمن الدولة مما يعني أن مفهوم الأمن الوطني هو مفهوم شكلي يعكس أمن النظام الحاكم والنتيجة بذلك تماهي الحدود بين ما هو وطني وما هو قومي عند الحديث عن الأمن القومي العربي ببنائه النظري (نافعة، 2015 : 17).

إن هذا المصطلح قد تمتع بأولوية التفكير الإستراتيجي والعسكري والسياسي لدى السياسيين والمحللين والمفكرين وذلك لعدة أمور، وهي:

1- إن الأمن القومي هو محور السياسة الخارجية للدولة أو لمجموعة من الدول تربطها علاقات اتحادية، فالسياسة الخارجية تعد سلوكاً خارجياً للدول يكون فيه الأمن القومي أحد أهم مرتكزاته الرئيسية.

2- إن الأمن القومي مرتبط بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعات كثيرة ضدها خاصة في سياق الحفاظ على أمن حدودها (سليم، 1989: 51).

وتأسيساً على ما تقدَّم في تناول الاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير الأمن القومي، يتبيّن لنا أن الفكر الواقعي هو الأكثر سيطرة على الدراسات الأمنية والقيم المضافة التي تحملها متغيرات الأمن القومي العربي، حيث طورت المدرسة الواقعية الوعاء الفكري الخاص الذي يتناول مفهوم الأمن القومي، على اعتبار أن البُعد العسكري هو الذي يرتبط ارتباطاً قوياً مباشراً في تحقيق الأمن القومي، ويحمل الأمن القومي في قيمته الثابتة جوانب ومستويات متعددة نسبياً؛ ولذلك لأغراض الدراسة الحالية، بمعنى غايات ضبط البحث، فإن النظرية الأمنية سيتم تناولها على مستوى علاقة الدولة والبناء المجتمعي فيها.

مرتكزات نظرية الأمن القومي:

1- النظام السياسي الحالي.

2- التعريف بحجم التهديدات من البيئة الداخلية والخارجية وإمكانية التنبؤ بها وتحديدها، طبيعة النظام الدولي الحالي وطبيعة وشبكة التفاعلات التي تحدث بين وحدات السلوك الدولي.

3- تحديد إمكانات الدولة والموارد المتاحة لتحقيق التنمية وتحقيق مظاهر التطور الاجتماعي والحضاري العام (مراد، 1994: 41).

أشكال تهديدات الأمن القومي العربي

يمكن تعريف الأشكال التي تهدد الأمن القومي العربي بأنها عبارة عن قراءة في المؤشرات الدالة من عناصر وصور التهديدات الواردة في أدبيات الفكر السياسي والعلوم الإنسانية وعلم العلاقات الدولية، والتي ساعدت البحث في كيفية الوقوف على أشكال التهديد كمسببات أدت إلى تفاقم الأزمة الأمنية للقومية العربية، والوقوف على الأسباب الرئيسية لحدوثها؛ أي الوقوف بعد ذلك على مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية والخارجية التي سيتم ذكرها في فصل لاحق.

1. التهديدات العسكرية والاقتصادية

ترتكز هذه التهديدات في احتمالات شن هجمات عسكرية بأبعادها وأشكالها المختلفة على الدولة أو استباحة أراضيها عن طريق احتلالها، وانتهاك حدودها، وانتهاك ممراتها الإقليمية، وأجوائها الجوية وكافة الإجراءات المصاحبة للعملية العسكرية والتي تهدد مباشرة أمن الدولة وأمن المواطنين، مما ينتج عنه قيام الدولة لمواجهة هذا النوع من التهديدات عبر إجراءات عسكرية، وإعدادات تتعلق بالتسلُّح والجيش والدفاع لمنع ذلك العدوان (عبد الواحد، 2014: 40).

2. التهديدات السياسية والاقتصادية

يمكن تعريفها من خلال أشكال عدم الاستقرار السياسي، وظاهرة تعددية القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي، والتهديدات التي تشمل منظومة التكوين الهوياتي من أثنيات وأعراق ومذاهب وطوائف والتي ينتج عنها عدم وجود إجماع قومي حول الأهداف العليا لسياسة الدولة القومية والتي تجعلها عرضة للاستغلال المباشر من قبل أطراف خارجية في ظل تقاطع مصالح هذه الأطراف في دولة عدم الاستقرار السياسي مما يؤول بطبيعة الحال إلى فرض عقوبات عليها بأدوات الأمم المتحدة، والأدوات الدبلوماسية لضمان تفاقم هذه التهديدات وعدم قدرة الدولة القومية على الوقوف ومواجهة أو حتى مجابهة الانقسامات التي تحدث في منظومة التكوين الهوياتي داخل أراضيها (كعوش، 1989: 22).

3. التهديدات المؤسسية

ويُعرَّف عنه من خلال محددات عجز أجهزة الدولة القومية في تفعيل مؤسساتها وسلطاتها الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، ممّا ينتج عنه عدم تلبية لمطالب الأمن القومي والقيم الحيوية العليا للدولة، ويحصل فكا للارتباط بين قمة الهرم السياسي من الأعلى إلى الأسفل وهذا التهديد المؤسساتي يمكِّن من سهولة الاختراق الداخلي من أطراف وقوى خارجية بكل سرعة ونفاذ وسيطرة (بوبوش، 2010: 18).

4. التهديدات الاجتماعية

وهي التهديدات التي تأخذ أشكالاً وعناصر تسعى إلى هدم روابط المجتمع والتي تعمل على تفكيك منظومة المجتمع القومي، وتؤدي إلى هزِّ شرعية النظام والحكم، وتساهم في تقطيع أوصال المجتمع، ممَّا يؤدي إلى سيادة وتعاظم مظاهر الشعور بعدم الرضا من قيم وأفكار هدامة، بحيث تدخل فيها الدولة القومية في أزمات حادة مع منظومة المجتمع المكوِّن لها، ممّا ينتج عنه حالات هجرة واغتراب وما شابه، وسيادة مظاهر الأجواء السلبية في داخل المجتمع القومي (المشاط، 2012: 36-37).

النظرية الواقعية

استخدمت هذه الدِّراسة النظرية الواقعية بالاعتماد على الأساس الفكري الذي يحكم النظرية والذي يمكن من تفسير التغييرات والتحوُّلات التي تشهدها الساحة الدولية وخلافا للأطر النظرية المنافسة لها والتطورات التي مرت بها النظرية الواقعية، عبر عنها أهم أنصارها هانس مورجانثاو من خلال جملة مرتكزات تقوم عليها التي يكون فيها تفسير لحالات لجوء الدول إلى استخدام القوة في وقت السلم والحرب (المجالي، 2014: 51).

وتتمحور هذه المرتكزات حول التركيز على الدولة كفاعل رئيس فيما يتعلق بالأمن، وأن أولوية الأمن القومي تكون على ما دون غيره من المستويات الأخرى لمفهوم الأمن، وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظرو الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا للدولة، وما عداها من قضايا أخرى هي قضايا السياسة الدنيا، وبناءً عليه يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية لأمن الدول (بيضون، 2002: 252).

ويعتقد أنصار هذه المدرسة أن مصادر تهديد الأمن القومي هي داخلية وخارجية، فالأمن الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات على المستوى الداخلي إن كانت بسبب صراعات أو نزاعات داخلية أو ظروف اقتصادية واجتماعية تمر بها الدولة، في حين أن الأمن الخارجي يتعلق بالبعد عن مصادر التهديد والعدوان الخارجي، ويرى أنصار هذه المدرسة

أن الأمن الداخلي هو الأساس في توفير الأمن الخارجي، وكلما كان البناء الداخلي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري قوياً أدى ذلك إلى منع عوامل التهديد الخارجي والعكس صحيح (عبد الصبور، 2014: 6).

وباعتبار أن ملامح النظام الجديد ذو طبيعة فوضوية مع انحسار دور نمط القيادة الأحادية القطبية التي سعت لها الولايات المتحدة بأداء وظيفة صنع القواعد العامة للنظام الدولي والسيطرة عليها، والحد من تكاليفها تجاوز حدود الدول والفواعل من غير الدول، فبتراجع ذلك النمط التقليدي الإمبراطوري الأحادي القطبي متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية وبروز النهج المنافس الروسي الذي خلق معه ملامح النظام العالمي الجديد قطب يضبط ويحدد قواعد التنظيم والصراع الدولي فيها (وهبان، 2014: 12).

مرتكزات النظرية الواقعية

ترتكز النظرية الواقعية على القوة في توجيه سياسات الدول على المستوى الداخلي والخارجي وتفسير دوافع وتصرفات اتخاذ القرارات في سياسات الدول الداخلية والخارجية.

أولا: القوة: يعدُّ استخدام هذا المفهوم والذي يطلق أحيانا النظرية الواقعية من جانب المفكرين والمحللين السياسيين بنظرية القوة والأكثر شيوعاً بين صفوف الباحثين في مجال العلوم السياسية وتعود هذه العناية باعتبار المفهوم هو جوهر هذه النظرية وان الصراع الدولي ما هو إلا دافع يحفز جميع الفواعل السعي للحصول على القوة من منطلق أنها تشتق من النزعة الإنسانية التي تكون في صراع ديناميكي بحسب ستراوس هوبيه، وبالتالي ترتبط هذه الأهداف بمكونات تتشكل منها القوة بحسب الأهداف التي تسعى وحدات السلوك الدولي للحصول عليها وتحقيقها من خلال تحريكها في اتجاه التأثير على فواعل أخرى لضمان تحقيق الأهداف التي تحددها تلك الفواعل في النظام الدولي (مقلد، 1987: 51).

ثانياً: المصلحة القومية: تعدُّ المصلحة القومية المحرِّك الأساسي والقوة الدافعة لسلوك الدولة الخارجي وتساعد في تفسير سلوك الدول عند القيام في التدخُّل في دول أخرى

والذي تحكمها إطار المصلحة القومية، وتحديد المصلحة القومية هو الذي يفيد في إمكانية وقوع التدخُّل من عدمه، وبما أنها مرتكز أساسي تقوم عليها النظرية الواقعية، سيتم اعتبار المصلحة القومية وربطها بالتدخُّل الدولي كما عرَّفها أنصار الواقعية على النحو التالي:

ثالثاً: المصلحة القومية والتدخُّل العسكري الدولي: بما أنَّ النظرية الواقعية ترتكز على الحفاظ على الدولة كأعلى سلطة سياسية وسيادتها وعلى تحقيق المصلحة الوطنية للدولة، وفي ظل نظام دولي يتمتع بطبيعة تصارعية وفقاً لمبدأ عدم تكافؤ توزيع القوة بين وحدات السلوك الدولي، وحيث إن المصلحة الوطنية هي التي تحرك استراتيجيات سلوك الدولة مع غيرها من الدول في اتجاه تحقيق مصالحها الوطنية خارج حدودها، وبحسب مبدأ النظرية الواقعية القائم على أن لا مبِّررات أخلاقية للتدخل، يمثل التدخُّل العسكري الدولي في النظرية الواقعية تحقيق المصالح الذاتية للدولة المتدخلة التي تدافع عنها الدولة المتدخلة للحفاظ على أمنها القومي خارج حدودها في حالة تهديد أمنها، فيصبح مبدأ التدخُّل الإنساني في الواقعية لخدمة مصلحة الدولة المتدخلة من خلال القرارات التي تقرها تحت مسمى حماية حقوق الإنسان من عدمه؛ وفقاً لسلوك الدولة الخارجي، ولا يكون تدخلاً جماعياً في أطار منظمات دولية لتحقيق الأمن والسلام العالمي (معوض، 2014: 11).

والتدخُّل في الواقعية هو تدخل عسكري تقوم به الدولة حيث المصلحة القومية تكون هي نفسها القوة حتى لو كان ذلك على حساب مضاعفة واحتدام الصراعات الداخلية في داخل الدول، وبما أن مبدأ عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول كقاعدة للحفاظ على سيادة الدول، ومبدأ الدفاع عن النفس الذي أنشا علاقات التفاعل بين الدول، والطبيعة التصارعية بين وحدات السلوك الدولي، يصبح التدخُّل لصالح الدولة المتدخلة بناء على حساب الخسارة والربح، والهدف هو المحدد من التدخُّل أو عدمه (عبد الصبور، 2014: 50).

ووفق هذه النظرية، يمكن تفسير التدخُّلات الإقليمية- الدولية للدول، وبشكل خاص روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا في الأزمة السُّورية، وهذا التقسيم يأتي

لغايات الدور الحيوي للدول المتدخلة، مما يعني البحث في دوافع الدور الروسي أولاً، ثم الأمريكي ثانياً، ثم الإيراني على المستوى الإقليمي، وأخيراً الدور التركي.

2.2 الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربيّة:

لقد تناولت الكثير من الدراسات معضلة الأمن القومي العربي ومن خلال الرجوع إلى تلك الأدبيات، سيتم عرض أهم الدراسات التي تناولت البحث في المحاور الرئيسية التي انطلق منها البحث عن متغيرات معضلة الأمن القومي العربي، والبحث في مصادر تهديده التقليدية والحديثة ومستوياته، وأثر التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية، وانعكاسات الأزمة السُّورية على الأمن القومي العربي كما يلي:

دراسة (الخزرجي، 2016) بعنوان "الأزمة السُّورية ومواقف الدول الكبرى"، هدفت الدِّراسة إلى البحث في أسباب الأزمة السُّورية وتفسير تبنِّي روسيا والصين حق الفيتو في مجلس الأمن مما ساهم في تعطيل قرارات المجلس وإطالة أمد الأزمة لما لها تداعيات سلبية في البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وقامت فرضية الدِّراسة على البحث في إن كانت الدول الدائمة العضوية تستخدم حق الفيتو بحيادية أم لخدمة وتحقيق مصالحها وبحثت الدِّراسة عن أسباب الأزمة الداخلية في مكوِّنات النظام الحاكم وقمع الأجهزة الأمنية الشعب والاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب والاقتصاد السوري وربطه بالعوامل الإقليمية والدولية التي بدأت بصعود الدور الروسي في روسيا مع نظيرتها الصين، بهدف نقل النظام العالمي إلى التعددية القطبية، وتوصلت الدِّراسة بتأكيد الفرضية استخدام دول مجلس الأمن دائمة العضوية فيها حق الفيتو وتعطيل أجهزة الأمم المتحدة كدعامة لروسيا في القيادة العالمية يقوم على ملء فراغ القوة وتحقيق التوازن مع القوى المماثلة لها بأدوات اقتصادية تقود للتعددية القطبية.

ندوة مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، (2016)، بعنوان "الأزمة السُّورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية". بدأ الحديث في الندوة عن استعراض لأهم التطورات المصاحبة للأزمة السُّورية وانعكاساتها على منظومة الأمن الإقليمي والبيئة العالمية، وتناول العرض في أسباب الأزمة السُّورية منذ نشأتها والتحوّلات في المواقف الدولية إزاء التهديدات التي تحتل سلم الأولويات في البيئة الدولية مع فشل الجهود لاحتوائها، وتحديداً عند الحديث عن الإرهاب كظاهرة دولية تتغذى من بيئة محلية على الأراضي السُّورية لتنتقل الأزمة من كونها صراعا أهلياً لتصبح بين أجندات ومصالح القوى الكبرى ممثلا بالتدخُّل الروسي فيها مضيفة تفوق نوعي على الأزمة وبُعداً عالمياً، وفي ظل عدم وجود استراتيجيات دولية لمحاربة الإرهاب، ناقشت الندوة مصادر التمويل للإرهاب الواقعة على أراضيها والتي يتم تمويلها بأدوات إقليمية توجد داخل الإقليم ودور كل من هذه المصادر في تعظيم الأزمة وكانت نتائج الندوة بالمزيد من الانكشاف الأمني الإقليمي والذي يهدف إلى إضعاف القدرة السياسية في سوريا، وتعظيم دور الفواعل من غير الدول الذي ينذر إلى المزيد من التدخُّلات في المستقبل على الأراضي السُّورية.

دراسة (مرسي، 2015)، بعنوان "التدخُّل العسكري الروسي المكثف في سورية– الدوافع والتداعيات والنتائج". جاءت الدِّراسة بهدف دراسة الأوضاع السُّورية في حينها، متناولة منهج اتخاذ القرار ومستوى تحليل القائد السياسي وجماعات المصالح داخل النظام السوري وحللت مسار الأزمة الراهن وصعوبة التنبؤ عن مسارات التسوية السياسية القادمة، وهدفت الدِّراسة إلى إثبات فرضية عجز النظام والمعارضة عن حسم الصراع الميداني، وتثبيت دعم النظام السوري الحالي، وفي تحليل الخطاب الروسي للوقوف على دوافع وأسباب وتداعيات قرار التدخُّل الروسي في الأزمة السُّورية، ولأنَّ العجز طال الساحة القتالية في الواقع السوري، وتدهور الوضع أدى إلى تجاوزه الإطار الجغرافي، حتى جاء القرار الروسي عام 2015، والذي صدر بالإجماع من البرلمان الروسي في الحق في استخدام القوات الجوية العسكرية والتدخُّل العسكري في سوريا، وتناولت الدِّراسة

مواقف الأطراف الإقليمية والداخلية بالتركيز على الدور السعودي الحالي من الأزمة، وتوصلت الدِّراسة إلى غلبة عدم اليقين على الوضع الحالي باعتبار أنَّ الأحداث في سوريا ما زالت جارية ومتغيرات التغيير فيها أكثر من الثابتة.

دراسة (أبو القاسم، 2015) بعنوان "تداعيات خطرة: أبعاد التدخُّل العسكري الروسي في سوريا". طبَّقت هذه الدِّراسة المنهج التاريخي منذ اندلاع الثورات العربية بالتركيز على سوريا، والتسلسل الزمني للأحداث التي وقعت بداية إلى ما آلت إليه تلك الأحداث وصولاً إلى الأزمة الممتدة بجميع عناصرها ومكوناتها، وانطلقت الدِّراسة من فرضية تبرير التدخُّل الروسي وتحليل الموقف الروسي بناءً على حسابات وقف وتعطيل الإستراتيجية الأمريكية في سوريا وأوكرانيا، بالإضافة إلى دراسة الرؤية الروسية للإستراتيجية الأمريكية، توصلت إلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في المنطقة العربية إلى إثارة الثورات التي تُسهم في زعزعة الأوضاع الداخلية لدول الربيع العربي، أو لغيرها بما سمِّي بالفوضى الخلاقة، وتبرير التدخُّل على أساس حساب التكلفة المصلحية بإطار منخفض التكاليف، واللعب على تناقضات المواقف الإقليمية لضمان عدم قيام قيادة إقليمية في سبيل تحقيق الأمن والسلم في الإقليم، وإبقاء موازين القوى في الإقليم في حالة شد وجذب بين أطراف القوى الكبرى تبعا وبناءً على مصالحها وأمنها القومي أولاً. وتوصلت إلى أن الساحة السُّورية بالنسبة للرؤية الروسية هي ساحة اختبار للتوجهات الروسية الجديدة تمتلك مقومات الحليف الإستراتيجي والإبقاء على النظام؛ لأن كلفة تغييره باهظة الثمن.

دراسة (سعيد، 2015)، بعنوان: "دور الأوضاع السُّورية في استدعاء التدخُّلات الخارجية وتصعيد النشطات الإرهابية". قامت فرضية الدِّراسة على اعتبار أن التطورات التي تشهدها الساحة العربية والمبدأ القائم في النظام الدولي على عدم التدخُّل في شؤون الدول وتحديدا الدول العربية بأدوات إقليمية تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب الدولي، يفترض أن عدم الاستقرار السياسي للدول العربية فتح باب التدخُّل الروسي اثر تفجر

الأزمة السُّورية واتساع نطاقها، وتناولت الدِّراسة هذا التدخُّل في أطار سوريا كمركز رئيسي للصراع بين القوى الدولية وملء فراغ القوة بين لصالح القطب الروسي مقابل القطب الأمريكي والتي تتقاطع مع مصالحها بتطبيق آلية المساومة على الأزمة السُّورية في طور التناقض والتباين في المواقف الإقليمية للأطراف الدولية غير الفاعلة كأوروبا وبريطانيا، وتوصلت الدِّراسة أن هناك إجماع واتفاق دولي ضمني بشكل عدم معارضة إزاء التدخُّل في الأزمة السُّورية، وما يحدث على أراضيها دون الاتفاق على مدى وحجم هذا التدخُّل.

دراسة (حجاج وآخرون، 2013)، بعنوان "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي إلى بعد انتهاء الحرب الباردة 1990–2010". هدفت الدِّراسة إلى بيان مدى تأثير التحوُّلات الدولية بعد مرحلة انتهاء الحرب الباردة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي وتوضيح تداعيات هذا التأثير وانعكاساته على الأمن القومي العربي، واستخدمت منهج النظم كأساس في تحليل هيكل النظام الدولي القائم وعلى مستوى الدولة وعلى مستوى الإقليم والعلاقات والتفاعلات والوحدات الدولية التي تحكم هذا النظام. وتوصلت الدِّراسة إلى أن التحوُّلات الإستراتيجية في البيئة الدولية بمكوناتها والتباين في المواقف الدولية على حساب المنطقة العربية قد أدى إلى تحول في الإدراك لمفهوم الأمن القومي العربي لدى النخب الحاكمة والشعوب العربية وعملت على إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة مما أدى إلى التأثير سلبا على مدى فاعلية النظام العربي في النظام الدولي في ظل غياب الإرادة السياسية العربية واستمرار التبعية الاقتصادية، هذه المتغيرات ستبقى عائقاً يحول دون تكامل عناصر الأمن القومي العربي بل ساهم في تعميق الخلافات العربي– العربي.

دراسة (محمودي، 2012)، بعنوان "دور اختلالات النظام الإقليمي العربي الوظيفية في استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية". تولت الدِّراسة أبعاد النزاعات الداخلية العربية البينية ومصادرها ومتغيراتها ودروها في اختلال النظام الإقليمي، ودرست

المغيرات الوظيفية المميزة للنظام الإقليمي العربي وأبعاده الثلاثة: الأول (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي)، الثاني (الثقافي)، والثالث (طبيعة النظام الدولي). ووجدت الدِّراسة أن النظام الإقليمي العربي قد نشأ مع تأسيس الجامعة العربية، والذي قام على محددات هي: (التحرير، والتوحيد، والتنمية)، ونتيجة للاختلالات الوظيفية وتراكم المشكلات البينية، إضافة أنماط الحكم العربية وما ألقته عليها العولمة من متغيرات، اصطدام الخطاب الوجودي العربي مع الواقع السياسي تكرَّست الدولة القطرية، وأن مشاريع الوحدة العربية فشلت بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وعدم الانسجام بين الإمكانات الاقتصادية للدول وفي ظل هذا عجز انعكس ذلك على قدرة النظام السياسي العربي على مواجهة تلك التحديات.

يتَّضح ممَّا تقدم من دراسات سابقة، أنَّ غالبية تلك الدراسات كانت قد تناولت موضوع الأمن القومي العربي بمفهومه التقليدي بالاعتماد على وصف الحالة دون الإمعان في تحليل أهم العقبات والمعوقات التي واجهت الأمن القومي العربي منذ الاستقلال وعجز النظام الرسمي العربي عن مواجهة التحديات التي واجهه الأمن القومي العربي وبيان أسباب هذا العجز والتي من أهمها التدخُّلات الأجنبية، خاصة من قبل القوى العظمى، الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تحديداً.

ومن هنا فقد أتت هذه الدِّراسة لإلقاء الضوء على واحدة من أهم التحديات التي شكلتها الأزمة السُّورية على الأمن القومي العربي والناتج عن التدخُّلات الأجنبية في هذه الأزمة من خلال دراسة وتحليل حالة الدِّراسة للوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تُسهم في تغطية القصور في تحليل معضلة الأمن القومي العربي ومدى تأثيره في الأزمة السُّورية.

ب- الدراسات الأجنبية:

دراسة (Ama Abu Jiries,2014) بعنوان " THE US FOREGIEN POLICY TOWARDS THE CURRENT SYRIAN CRISIS". هدفت الدِّراسة إلى

البحث في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة السُّورية والخيارات المتاحة من قبل الإدارة الأمريكية واتخاذ القرار السياسي للتدخل باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحماية مصالحها وتعزيزها في الإقليم من خلال تفسير واقع التجزئة الداخلي والدولي بخصوص الأزمة السُّورية والإبقاء عليه والآثار الناجمة عن التدخُّل الأمريكي وانعكاسه السلبي للوصول إلى حل سلمي لإنهائها، وارتكزت الفرضية على عدم قيام التأثير الفعال للدور الأمريكي لاحتواء الأزمة وتراجعه من خلال تحليل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والدور الدولي، من خلال تبرير التدخُّل العسكري وتشريعه. وتوصلت الدِّراسة إلى عدم فاعلية القرار السياسي الأمريكي والتدخُّل العسكري فاقم من الأزمة بمنحى تصاعدي ينذر بالمزيد من التهديدات بحسب تحليل الدِّراسة لمصادر التهديدات الداخلية على المستوى الأمن القومي السوري.

دراسة (Andrew, Terrill, 2015) بعنوان: " THE RUSSIAN INTERVENTION AND THE INTERNAL DYNAMICS OF SYRIA"

هدفت هذه الدِّراسة إلى دراسة وتحليل الديناميات والمتغيرات الداخلية في الواقع السوري، وتحليل مصادر التهديد التي يعاني منها النظام الحالي حكومة وشعباً، وقامت الدِّراسة إلى التركيز على الأزمة ونشأتها وعوامل تطورها من خلال تحليل كثافة العامل الطائفي والعرقي، ومساهمته في إطالة أمد الأزمة، وتعظيم وسائل العنف المستخدم من قبل النظام، ومن قبل الأثنيات والجماعات المسلحة على أراضيها، مشيراً إلى عامل الإنهاك للطرفين الذي أوجب التدخُّل الروسي، وتوصَّلت الدِّراسة إلى أن المكوِّن الطائفي وكثافة وجوده المسيطر من خلال تحليل الخارطة الجغرافية للواقع السوري، هو من أهم أسباب التي ساهمت في تطورها وامتدادها بالرغم من الإجماع الضمني حول دعم روسيا للنظام السوري في غطاء مصلحي روسي، ويبقى جدوى الرهان قائم على خطر وقوع سوريا تحت الانفصال الذي سيسببه التآكل السيادة الشرعية على أراضيها، حيث إن الدعم

الذي تقدمه روسيا والتدخُّل العسكري في آنٍ واحد ساهم في تكريس انعزالية نظام الحكم وتعظيم فقدان كيان الدولة.

دراسة (Ronald, Popp, 2012) بعنوان " THE SYRIAN CIVIL WAR: BETWEEN ESCALATION AND INTERVENTION". تحدثت هذه الدِّراسة عن الحرب السُّورية المدنية بالنظر إلى عوامل نشأتها وتباين المواقف الإقليمية والدولية، وكذلك في قرارات الأمم المتحدة حول الأزمة. وهدفت إلى البحث عن التفاوض على حلول لإنهاء الأزمة وتداعيات التصعيد أو التدخُّل، حيث أكدت الدِّراسة على أن أي من السيناريوهات المستقبلية عن الوضع القائم في سوريا لا بدَّ أن يحمل صراع التمييز بين السيناريوهات التي ترجح امتداد الأزمة وتصاعدها، أو الوقوف على عامل الإنهاك الزمني لاحتوائها قبل أن تتحوَّل إلى كارثة إنسانية إقليمية ودولية، ويأتي التدخُّل الروسي في ظل انقسام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتكاليف الباهظة الثمن في حال وصول الدول الأعضاء بالإجماع، أن يتم إنهاء المشهد السوري بأدوات الأمم المتحدة، ممَّا يؤكد عدم رغبة الأمم المتحدة في استخدام أدواتها في الأزمة الحالية. وتوصَّلت الدراسة إلى أنَّ، الواقع السوري سيفرض حروب الوكالة في الإقليم، وسيعيد تشكيل موازين القوى الإقليمية، وعلاقات التفاعل بين هذه القوى وأثرها على البيئة الدولية.

ما يميِّز هذه الدِّراسة عن الدِّراسات السابقة:

نظراً لما تواجهه الأزمة السورية من تحوُّلاً تاريخياً في كيانها السياسي، وفي ظل حالة الاختراق الأجنبي الذي يتعرَّض له النظام الإقليمي العربي، وظاهرة التدخُّلات الإقليمية- الدولية في شؤون الدول العربية، فقد عمدت الدِّراسة إلى التركيز على عدِّة محاور مختلفة ميَّزتها عن الدِّراسات السابقة في عدّة جوانب، أهمها:

1- تقع فترة الدِّراسة من عام 2011- إلى مارس 2017م؛ أي أنَّها ما زالت تشهد تطوُّرات الأزمة السورية الممتدة والأحداث المتصاعدة في سوريا وإمكانية رصدها من حيث تتبُّع الحالة والمراحل المتلازمة والمتزامنة لتفاقمها، مما أحدث معها نوعاً شكلاً

جديداً من أشكال الدولة الهويزية التي تتميز ببناء أكثر حداثة وببنية تحتية أقرب إلى العصور الوسطى.

2- تأتي هذه الدِّراسة بالتركيز على معضلة الأمن القومي العربي والتدخل الدولي في الأزمة السورية من خلال بيان أشكال التدخل والتداخل في شبكة الأهداف والمصالح في حرب يقودها الكل ضد الكل، نتج عنه حدوث تماهي بين حدود الأمن وحدود التدخل.

3- تنطلق الدِّراسة من قاعدة تستند إلى النظرية الأمنية في ظل الدولة الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين بناء الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وتظهر في الحالة السورية هشاشة الدولة العربية في تحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاقتصادية وغيرها من عوامل التهديد الداخلية، مما يبين أن استقلال الدول العربية جاء على شكل صفقات استعمارية بين القوى الكبرى.

4- تناولت الدِّراسة موضوع التدخل الإقليمي- الدولي بحسب العقيدة الأمنية للدولة المتدخلة، وأهداف المصالح القومية لكل منها، خلافاً للدِّراسات السابقة التي تناولت المواقف الإقليمية- الدولية في اتجاه تحقيق أهداف أمنها القومي دون الربط بالعقيدة الأمنية العسكرية للدولة المتدخلة؛ بمعنى أنَّ الدِّراسة تناولت بحثاً دقيقاً للاقتراب من فهم وتفسير لجميع عناصر الأمن القومي وأشكاله، ومستوياته، وسبل تحقيقه وتحليل التغيرات الجديدة التي طرأت على مصادر تهديد الأمن القومي العربي في ظل الأزمة السورية التي كرست من تآكل الآلة القانونية للنظام الإقليمي العربي منذ نشأته عام 1945.

الفصل الثالث
مفهوم الأمن القومي العربي

1.3 مفهوم الأمن القومي العربي

إنَّ مفهوم الأمن القومي National Security، يمكن إرجاعها إلى فكرة سيادة الدولة، تلك الفكرة التي أسست معالمها معاهدة (ويستفاليا) عام 1648 في أوروبا، والتي أعلنت نظاماً دولياً جديدا يقوم على أساس الدولة القومية، أما المحاولات الأكاديمية لتعريف الأمن القومي، فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) كمفاهيم ترتبط بسياسات الدول للتغلب على التهديدات الداخلية والخارجية التي كانت تحدق بها آنذاك (مقلد،2001: 134).

ارتبط مفهوم الأمن القومي العربي بعد جلاء الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 إلى أواخر الستينيات بمفهوم القومية العربية (Arab Nationalism) وحركات التحرر العربي (Arab Libirations Movements) وظهور مفهوم العرب والعروبة (Pan Arabism)، ثمَّ سيطرة الكيان الصهيوني على فلسطين عام 1948 وأراضي عربية أخرى إلى بداية التسعينيات، والتحوّلات التي طرأت على النظام الدولي وانتشار ظاهرة العولمة والهيمنة الأمريكية على العالم، وانطلاق ما يسمَّى بثورات الربيع العربي عام 2011، وبداية مرحلة الأزمات العربية والأزمة السُّورية تحديداً، وأثر جميع هذه العوامل على مفهوم الأمن القومي العربي الذي عانى ولا زال يعاني من غلبة المفهوم القطري والتبعية على الهم العربي المشترك. ومن هنا فإنَّ مفهوم الأمن القومي العربي الذي نشأ كظاهرة مرجأة لدى شعوب الوطن العربي قد تأثر وبشكل واضح في تعزيز مفاهيم القطرية والوطنية والسيادة، والتي تشكل بمجموعها تحديات ومعوّقات أمام تحقيق مفهوم العمل العربي المشترك، ومن ثمَّ الأمن القومي العربي، ممَّا يعني ارتباط مفهوم الأمن القومي العام بالمخاطر الخارجية التي تهدد استقرار الدولة ونظامها السياسي ومقدرات الدولة على

اختلاف أنواعها على مواجهة المخاطر الخارجية بكافة الوسائل المتاحة لديها (كعوش 1989: 49).

ولقد اختلفت وجهات النظر بين الكتاب والباحثين حول مفهوم الأمن ووسائل تحقيقه، فهناك من يرى بأن الأمن مصطلح ملازم لمسميات متعددة، منها الأمن الوطني، والأمن القومي، والأمن الجماعي والإقليمي، وما إلى ذلك من تسميات تشترك جميعها بمفهوم الأمن (بلقزيز 1989: 23).

ويشير الفكر السياسي العربي وأنصاره في هذا الشأن، إلى أن أية صياغة شاملة لمفهوم الأمن القومي العربي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار ما ورد في الفقرات السابقة، ومن هنا يرى زهرة بضرورة عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي العربي ومفاهيم أخرى كالأمن الوطني والأمن القومي والأمن الإقليمي أو منظومة القيم والمصالح المشتركة أو المصلحة الوطنية أو المصلحة القومية (زهرة 1991 :119) .

ويرى الكيلاني بأن الأمن القومي العربي هو "تلك الحاجة التي تكون فيها الأمة العربية ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الواحد الذي يحتضن مواطنيها، وقادرة على الدفاع عن أمنها وحقوقها، وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندةً إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية"، وهو أيضاً "مجموعة من الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على أهداف وأمن المنطقة العربية سواءً في الحاضر أو المستقبل مع مراعاة الإمكانات المتاحة و تطويرها واستغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة" (الكيلاني 1996: 71).

والأمن كتطبيق تزامن مع مراحل تطور البشر والمجتمعات وصولاً إلى الدولة القومية، تطور فيها مفهوم الأمن عبر ثلاث مفاهيم عامة:

1. **الأمن هو القوة:** يتحقق في قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وفي ظل هذا المفهوم كان امن الدولة يقاس بمدى قوة الدولة في امتلاك

القوة العسكرية الكافية ووسائل تحقيق بقائها القومي بكافة الوسائل والإمكانات والموارد المتاحة وبأي شكل من أشكال التهديد العسكري.

2. **الأمن هو التنمية:** جاء نتيجة المرحلة التي تبدل فيها مفهوم الأمن العسكري لصالح القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية في العلاقات الدولية أو في داخل التفاعلات التي تحصل في النظام الدولي مما يعني أن دور التنمية يصبح هدفاً يتفوق على الهدف العسكري من خلال امتلاك الدولة القدرة السياسية والاقتصادية ومظاهر التطور الاجتماعي وقيام التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتكنولوجية.
3. **الأمن هو الديمقراطية والتنمية:** ويأخذ الأمن هنا مفهوماً مركباً متوازناً ويعني في هذا الصدد، قدرة الدولة على حماية الحقوق والحريات وتوفير الاستقرار المجتمعي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والعسكرية والبيئية والتكنولوجية والعلمية والإعلامية ضد أي أخطار أو تهديدات خارجية كانت أو داخلية أو على المستوى الإقليمي أو الدولي بكافة الأشكال (توركماني 2004: 15-17)

ومع توسع المفهوم للأمن ليصبح الأمن القومي الشامل يضم المكونات التالية لتحقيقه:

"أمن قومي معلوماتي، أمن قومي اقتصادي، أمن قومي عسكري، أمن قومي سياسي، أمن قومي ثقافي، أمن قومي بيئي، أمن قومي اجتماعي، أمن قومي تكنولوجي" (توركماني، 2004: 16).

ويمكن القول أن الأمن القومي بمفهومه المعاصر هو مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد، فلم يعد مقصوراً على الأمن العسكري، بل غدا مفهوماً مجتمعياً، كذلك ذو صلة بالمجتمع من كافة جوانبه، وهو ظاهرة حركية متطورة، وليس حالة سكونية جامدة، يتفاعل مع المرحلة الزمنية ومع أمن الوحدات السياسية والإقليمية الأخرى، والوضع الدولي وتوازن

القوى فيه، كما أن التهديد العسكري الخارجي لم يعد هو الخطر الوحيد على الأمن القومي، فهناك عدة أشكال من التهديدات منها الخارجي والداخلي كعدم الاستقرار السياسي وعدم التكامل الاجتماعي والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وفشل إستراتيجيات التنمية.

تصنيف تهديدات الأمن القومي:

1. طبيعة التهديد:

من حيث طبيعة التهديد فقد يكون إما مؤقتاً تنشأ في حدث دولي أو إقليمي معين و خلال فترة زمنية معينة يزول فيها التهديد بزوال السبب، محتملاً وممكناً؛ بمعنى وجود مؤشرات حقيقية دون وصولها إلى حد التهديد الفعلي وتتوفر الحلول السلمية لمثل هذا النوع من التهديدات، مباشراً كأن يقع على الدولة اعتداء مباشر مما يهدد أمنها ، حالياً أو دائماً نتيجة استمرار تعارض المصالح والأهداف القومية للدولة (حبيب،2012: 40).

2. مصدر التهديد

يعاني هذا التصنيف لتهديدات للأمن القومي من صعوبة التمييز و الفصل بين ما إن كان مصدر التهديد داخلياً أو خارجياً لما لهذه المصادر من تأثير متبادل فيما بينهما فقد جرى التصنيف التقليدي من حيث مصدر التهديد تجاه الأمن القومي إلى تناول البعدين الداخلي والخارجي، فقد تنشأ التهديدات داخل الدولة كمشاكل الأقليات أو التعصب الديني أو الاثني أو العرقي، وقد تكون تهديدات للأمن الداخلي للدولة بأدوات تدخل غير مباشرة مثل الإرهاب والتخريب وتغيير الأنظمة الحاكمة والذي يكون مسلكاً لدولة تجاه دولة أخرى ليس في تجاه حدودها الإقليمية (المشاط، 2012: 36).

3. درجة خطورة التهديد

وتنقسم هنا إلى تهديدات رئيسية وثانوية من حيث درجة مساسها لكيان الدولة وبقائها سواء وردت هذه التهديدات من مصادر داخلية أو خارجية ومقتضيات العمل الفوري على مواجهتها بكافة الإمكانات والموارد المتاحة للدولة للقضاء عليها، والثانوية هي التي لا تهدد البقاء القومي للدولة، ويتم التعامل معها عند صياغة السياسات الأمنية

بنفس متطلبات التهديدات الرئيسية لاحقاً؛ لضمان عدم تصاعدها واحتوائها بعد أن يكون تمَّ التعامل مع التهديدات الأخطر للأمن القومي للدولة (عبد الواحد، 2014: 39).

ولأغراض الدراسة الحالية، سيتم الاعتماد في تصنيف التهديدات من حيث مصدرها ببعديها الداخلي والخارجي؛ أي بمدى اقترابه أو بُعده عن الدولة القومية.

2.3 مصادر تهديد الأمن القومي العربي

وفق النظرية الأمنية التقليدية ومرتكزاتها تتطلب حماية الأمن القومي أولاً، وعلى تحديد مصادر التهديدات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن القومي للدولة ثانياً، في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف الدولة القومية العليا والإستراتيجيات التي تضعها القيادات السياسية في كل مرحلة زمنية وفقاً للمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، والتي تقوم بإعدادها وصياغتها القيادات السياسية والعسكرية في الدولة (هلال، 1986: 43-45)

وبما أنَّ مفهوم الأمن القومي ومشكلاته هو مفهوم شائك ينظر إليه من كافة الدول بمنظور يختلف عن الآخر وفقاً لمقدرات الدولة، خاصة العسكرية والاقتصادية وطبيعة النظام السياسي للدولة و موقع الدولة في النظام الدولي ومحيطها الإقليمي، فإن مقومات ودوافع تحقيق الأمن القومي العربي أو إعاقته يبدو أكثر تعقيداً من المفهوم العام للأمن القومي وذلك لتعدد الأقطار العربية واختلاف أنظمتها السياسية وعلاقات التبعية وغلبة النزعة الوطنية على النزعة القومية ومفهوم الأمن الجماعي لدى مؤسسات الحكم في المنطقة العربية واختلاف مصادر تهديدها (المشاط، 1993: 41).

تقسم المصادر التي تهدد الأمن القومي العربي إلى مصادر تهديد داخلية ومصادر تهديد خارجية، وهذا التمييز لغرض ترتيب سلَّم الأولويات عند رسم السياسة الأمنية لأي بلد وإعدادها لمواجهة المصدر الرئيسي الذي يهدد أمنها القومي أولاً، ثم مواجهة المصادر الخارجية بعد ذلك (كعوش 1989: 48-49).

ويأتي هذا التمييز بين مصادر التهديد الداخلية والخارجية لبيان مدى تهديدها للأمن القومي العربي ككل، ثم إسقاطها على الحالة السُّورية وليس حسب اقتراب أو بعد موقع المصدر، وهذا التمييز سيساعد في ضبط الدِّراسة لإشكالية التوازن بين مفهوم الأمن القطري والقومي من حيث أن المصدر الذي قد يمثل مصدر تهديد داخلي لقطر أو دولة عربية، يعدُّ مصدر تهديد خارجي لدولة أو قطر عربي آخر، فبالتالي يأخذ مصدر التهديد الداخلي صفة مصدر رئيسي ومصدر التهديد الخارجي صفة الثانوي في الأمن القومي العربي.

في حين أنه حقيقة ثابتة أن القوى الكبرى تستخدم سياسات وإستراتيجيات عدم تحقيق الأمن القومي العربي ووحدة مكوِّناته، وإحباط أي جهود في سبيل تحقيقه، وأن توفر بادرة أمل؛ فتسعى إلى المزيد من العراقيل لإنهائه وفشله من خلال أشكال التدخُّلات التي تصوغها من واقع الانكشاف الأمني العربي بعد الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا من خلال ما سيتناوله البحث عن الحديث عن تفاعلات القوى الكبرى في داخل الإقليم العربي وانعكاسه على الأمن القومي العربي (خير الدين، 2016: 1110-111).

1.2.3 مصادر التهديد الداخلية

وهي التهديدات والأخطار التي تأتي من داخل الدولة القومية، ويعبَّر عنها بعدّة أشكال سلبية، وقد تكون مقترنة مع عدم استقرار السياسة الداخلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي- الاجتماعي والديني أو الاثني (العرقي) (توركماني، 2004: 16).

وعلى المستوى الداخلي للدولة القطرية أي الدولة ونظام الحكم السائد التي تمثل الواقع العربي، تصبح مصدر التهديد الداخلية كالتالي:

1. كسر سيادة الدولة:

ما حدث مع الثورات التي قامت في دول الربيع العربي وبيئة ما بعد الثورات ساهمت في خلق معادلات جديدة لمفهوم الدولة الوطني الجديد القائم على تهديد شرعية

الدولة واختزال أهم مكون من مكونات عناصرها الثلاثة وهي الإقليم، حيث تظهر الدول في شكل عدم سيطرة الدولة على أراضيها وتظهر أشكال تقطيع أوصال الدولة كما هو حاصل في سوريا، أو احتمالية حدوث الانفصال كما هو في اليمن، أو بشكل تغذية للفجوات الحدودية، كما في المشهد المصري الشرقي والجنوبي لمصر؛ أي أنَّ الحدود المتاخمة للدولة أصبحت مرتعاً للإرهاب ونفاذه إلى داخل الدولة، وما يزيد من خطورته حين يتم تمويله من الدول أو الجماعات الإرهابية التي تقطن في هذه الدول وغيرها من المشاهد لباقي دول الربيع العربي، والتي تؤكد تآكل شرعية الدولة القومية بمعناه التقليدي؛ مما يعني أن بيئة ما بعد الثورات قد خلَّفت معادلات جديدة لمفهوم الدولة الوطني (مجيب، 2015: 5).

أ. **تنامي ظاهرة النزعة الانفصالية:** إن من مصادر التهديد الداخلية، المقترنة لظاهرة كسر سيادة الدولة، تنامي ظاهرة النزعة الانفصالية وتطورها بمنحى تصاعدي يتجاوز فكرة تقسيم الدولة بمعناها التقليدي إلى المطالبة للانفصال، أو حصول الانفصال تماماً كما حصل في اليمن، وحالة الانفصال التام لإقليم كردستان في العراق، وما يجري في ليبيا والجزائر، وإنذارات مستقبلية أكثر خطورة تأخذ منحى تصاعدي سلبي على جميع الدول (سعد الدين، 2014: 23).

ب. **تنامي ظاهرة عدم سيطرة حكومات دول الإقليم على كامل أراضيها،** عبر عنه راضي هلال بـ "النموذج الفاضح"، مشيراً إليه عند حديثه عن "داعش" كمثال، والتمدد الامبريالي الذي حققَّته من الرقة السُّورية إلى الرمادي في العراق؛ أي السيطرة وبسط النفوذ في آن واحد على كل من المدن التي تحتوي على موارد إستراتيجية في العراق، كمصفاة النفط في تكريت، وسيطرتها على أقاليم في العراق لا تقل عن بغداد في الأهمية كالموصل ثاني أكبر مدن العراق من حيث موقعها الحيوي بين إيران وتركيا وسوريا، والأنبار التي توجد فيها مصفاة بيجي وأهميتها

الإستراتيجية العسكرية كممرات آمنة في امتداد التنظيم داخل سوريا (سعد الدين، 2014: 22).

ج. **تنامي ظاهرة عدم سيطرة حكومات الدول على حدودها** ويأتي النموذج الداعشي مبيناً سيطرة التنظيم على معابر الحدود الرئيسية بين سوريا والعراق، والحدود بين مصر وليبيا من حيث الممرات الغربية بينهما، وتماهي السيطرة عليها بين أطراف النزاع، في حين أصبحت مرتعاً لتجارة الأسلحة والمخدرات، ومعبراً آمناً لمثل هذه التجارات، وصولاً إلى سوريا، والأزمة الحدودية المنتهية مع تركيا ودول الجوار بعبور المواطنين السوريين واستخدامها كممرات آمنة طلباً للعيش، وحدودها مع إسرائيل (معوض، 2014: 12).

د. **الانكشاف السياسي العربي الزائد أمام القوى الدولية والإقليمية** من خلال طلب الحكومات المحلية أو من خلال جامعة الدول العربية أو من خلال النخب الحاكمة مباشرة أو من خلال الموافقة ضمنيا للتدخل العسكري بالقوة في بلادها وعلى أراضيها واستباحة التدخُّل بالقوة العسكرية المباشرة (هلال، 2014: 44).

2. **اختلال وانهيار المنظومة القيمية الفكرية للمجتمع:** ويأتي ثاني مصادر التهديد الداخلي للأمن القومي العربي، هو انهيار منظومة القيم الفكرية للمجتمع المحلي، وذلك عبر الطبقات والشرائح المكوِّنة له، والذي نتج عنه إعداد منظومة القيم في قوالب فكرية متحيزة بالنسبة للطبقات التي تنتمي إليها، وهنا المكوِّن الديني والعرقي والاثني يتبدل فيه الصراع إلى أساس طائفي أو عرقي أو أثني، ويأتي مضمونه على شكل صراع بقاء ضد الدولة والمجتمع الذي لا ينتمي إلى تلك المنظومة، بمعنى أن الصراع يصبح على أساس دافع الإحساس بعدم الولاء للدولة القطرية مهما كانت الأسباب الكامنة التي تقف وراءه (مجيب،2015: 7).

أ. **الطائفية، العرقية، الأثنية السياسية:** تصاعد دور جماعات المعارضة الداخلية مقترنة بمؤشرات الاختراق وقابلية الاختراق الخارجي، حيث أدى عنف أجهزة الدولة

المسؤولة عن الأمن الداخلي إلى كسر شوكة الدولة وهيبتها أمام مواطنيها، وصولاً إلى التعدي على مؤسسات الدولة واختراقها كما حدث في مصر، وهذا كله ساهم في تصاعد هذه الجماعات التي عانت في مراحل بقائها من عقدة القومية كأقليات دينية أو عرقية كانت أو أثنية إلى البحث عن مصادر أخرى للعيش الكريم (هلال، 2014: 44).

ب. **الدور المتصاعد للتنظيمات الدينية:** حيث يتسم نشاطها السياسي بطابع أثني، عرقي، أيدلوجي وهكذا خلافا للأحزاب التقليدية التي نشأت على أسس أيديلوجية وفكرية. ومنهم الحوثيين في اليمن يعرف عنهم بجماعة أنصار الله، وداعش في سوريا والعراق والذي يعرف عنهم بتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيمات وجماعات الأخوان المسلمين في المغرب ومصر وحزب الله اللبناني وهو الأداة التنفيذية لسياسات الدول الراعية لها (السيد، 2015: 15).

ج. **صعود المشاريع السياسية البديلة عن القومية:** أضافت صبغة جديدة للعمل والنشاط السياسي في العلاقات بين مكوِّنات المجتمع في داخل الدولة لتتبدل وتختلط بما يسمى سياسة الهويات والعرقيات والأثنيات المضطربة مع اختلاف مصادر عملها وعلاقاتها وتفاعلاتها تعود لأسباب تتعلق بعدم المساواة الاقتصادية، والحرمان الاقتصادي، والإقصاء السياسي (عبدربه، 2015: 32).

3. كسر احتكار الدولة للعنف وأدواته

أ. **تنامي القدرة العسكرية للفاعلين الجدد من غير الدول:** تكتسب أهميتها بفعل حيويتها وتأثيرها على عدم الاستقرار السياسي في داخل الدول التي تمارس نشاطاتها فيها، ومن حيث التفوق العسكري في عدد الجيوش لديها، وممارسة استخدام القوة في الدولة ضد الدولة، الأمر الذي أحدث معه تقويض احتكار الدولة لمظاهر استخدام القوة الشرعي في مواجهة التهديدات الأمنية، مما يعني سيطرة الفواعل البديلة على احتكار الدولة للعنف وأدواته وصل إلى التعدي على

مؤسسات الدولة واختراقها مما كرس معه معضلة شرعية الدولة الوطنية التقليدية وشرعية أجهزتها أمام مواطنيها (عبد ربه، 2014: 32).

ب. **تصاعد أهميتها بالنسبة لصالح دول أطراف الصراع:** كأداة من أدوات تنفيذ سياسات الدول التي تستخدمها لأغراض تحقيق مصالحها واتجاه تحقيق أهدافها وتقاس بفعل النشاط والنفاذ الديناميكي الذي تتمتع به هذه الفواعل وعلاقاتها الارتباطية القائمة على المصلحة للدولة الراعية في تعظيم وتعزيز قوتها في الدولة الراعية إمدادهم بالإمكانات والموارد المتاحة تساهم في زيادة قوتهم جراء التمويل والتسليح والإعلام الدعائي (السيد، 2015: 15).

ج. **سهولة نفاذها وأشكال سيطرتها:** ساهمت سهولة نفاذها والأشكال والعناصر التي تتخذها هذه الفواعل الجديدة من غير الدول في بناء الحواجز المذهبية مثل ما نجحت به داعش؛ أي تنظيم الدولة الإسلامي في سوريا والعراق، حيث أعلن كامل سيطرته على دير الزور السُّورية المتاخمة للحدود العراقية ونينوى والموصل في الشق المقابل للشريط الحدودي السوري، وسيطرتها على الموصل ثان أكبر مدينة من مدن العراق وغيرها من هذه المظاهر والنفاذ الحدودي وأثره الدامي وقد يكون مؤثراً لتحفيز وتشجيع تنظيمات وجماعات أخرى في المطالبة بإقامة كيانات مستقلة لها (هلال، 2014: 44).

2.2.3 مصادر التهديد الخارجية

وهي تلك التهديدات التي تأتي من البيئة الخارجية للدولة والتي تهدد المصالح الحيوية للبلاد بفعل مؤثرات من البيئة الخارجية وتكمن أسبابها في مجالات مختلفة سياسية، اقتصادية، دينية وغيرها (توركماني، 2004: 16-17).

1. إسرائيل

كانت إسرائيل تشكل التحدي الإقليمي الأول ومرتكز أساسي على طاولة المفاوضات الأمنية للدول العربية، وبعدما كان الصراع العربي الإسرائيلي كان يعد المحفز كحد أدنى لمظاهر وحدة النظام الإقليمي على مر السنين، إلَّا أن حصاد الثورات التي قامت، تحول المحور الأساسي للقضية على حساب الجهود الإقليمية لمواجهة تهديد الخطر النووي في إسرائيل (رزق، 2014: 54).

تراجع الاهتمام بقضية الصراع العربي- الإسرائيلي لحساب مصلحة إسرائيل في النظام العربي، وذلك من خلال الضغوط التي تتعرض لها إمكانات النظام العربي في مجال التسلح والتفوق العسكري الإسرائيلي لضمان أمنها وتعظيم قدرتها العسكرية، تزامن مع فشل الدول العربية لضم إسرائيل في معاهدة حظر الأسلحة النووية، أو السعي إلى جعل المنطقة العربية خالية من أسلحة الدمار الشامل (عبد الناصر، 2015: 85-87).

انعكست بيئة ما بعد الثورات العربية، على الصراع العربي الإسرائيلي، ممَّا أدى إلى اختزال القضية الفلسطينية من قضية قومية عربية إلى قضية قطرية داخل حدودها الجغرافية، وأصبح حاضراً في مدركات القيادة الإسرائيلية مدى انشغال الدول العربية في حل مشاكلها الداخلية في مختلف القضايا التي تتعرض لها أو تواجه أخطارها مما أدى إلى تحول في مكانة القضية الفلسطينية التي كانت تصاغ ضمن سياسات الدول العربي الداخلية والخارجية في السابق.وأدت هذه التداعيات إلى تهميش القضية الفلسطينية في جداول وسياسات الدول القومية العربية وزيادة الاعتداءات الإسرائيلية وتكريس الاستيطان وتهويد القدس واستباحة المسجد الأقصى، وسمحت بذلك تجاوز القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتعطيل مبادرات السلام ومخالفة المواثيق الدولية لما هو شرعي وغير شرعي بدون حساب (الفرا، 2014: 133).

2. تركيا

تلعب تركيا دوراً مناصراً للثورات العربية، وهي الأكثر استفادة على الصعيد الإقليمي بحسب ما تتمتع به من علاقات ايجابية وذلك باعتبار أنها تمثل الدول القائمة على المذهب السني مقابل نفوذ المذهب الشيعي الإيراني، وتظهر أطماع تركيا في السيطرة والهيمنة على الإقليم ومظاهر التدخُّل المباشر في الشؤون العربية والقضية الفلسطينية على الرغم من اللبس الواقع لدى القيادة التركية حول التنظيمات والجماعات الإرهابية وتحديداً داعش، إلا أن البرلمان التركي أجزم ووافق على التدخُّل العسكري المباشر الفوري في سوريا (مجيب، 2015: 7).

لعبت العوامل الإقليمية والاضطرابات التي تشهدها دول المنطقة العربية إلى سعي تركيا إلى محاولة امتلاك النفوذ والتأثير في الدول العربية التي تعاني من هذه الاختلالات بقصد إنتاج نظم سياسية موالية لها، وتهيئة الأوضاع لنظام إقليمي قادر على خدمة مصالحها، وإحياء العثمانية الجديدة، مما أدى إلى الترويج التركي في تقديم الدعم المسلح للفاعلين من غير الدول في الأزمة السورية، مخالفاً في ذلك النموذج الإسلامي الديمقراطي التي كانت ترتكز عليه في سبيل تعزيز صعودها الإقليمي (عبدالوهاب، 2016: 103).

3. إيران

استقبلت إيران ثورات الربيع العربي بمواقف واتجاهات حادة تتراوح بين إثارة الانقسامات الطائفية تارة، أو بالتدخُّل في الشؤون الداخلية في الدولة تارة أخرى، وحتى إن تطلب الاعتداء عليها واستباحة أمنها، تظهر إيران داعمة للنظام السوري. بينما اعتبرت الصحوة الإسلامية في دول الثورات أطماع إيران للسيطرة والهيمنة والتدخُّل المباشر في الشأن العربي والشأن الفلسطيني وأيادي إيران الموجودة في العراق وسوريا، اليمن، البحرين ولبنان (مجيب، 2015: 7).

وجاء عدم الاستقرار السياسي في اليمن، والموقع الإستراتيجي المميز لها، وظاهرة سيطرة الجماعات المنشقة عن النظام اليمني الحاكم على أجزاء كبيرة من أراضيها، ونشير

بالحديث عن الحوثيين والخطر المحدق النابع عن تمركزهم بالعاصمة صنعاء بيئة خصبة لدعم إيران للنظام الشيعي في اليمن، والمساعي الإيرانية للتمدد في الإقليم يعود بداعيات خطرة على أمن الملاحة في باب المندب، والأمن الحدودي السعودي، وبما أن البوابة السُّورية وغيرها من البوابات فتحت المجال لمثل هذا الاختراق المباشر لها من الإقليم؛ فكل ذلك ينذر بزيادة الاختراق الإيراني على حساب الأمن القومي العربي (أحمد، 2015: 65).

4. ظاهرة الإرهاب العابر للحدود

إن نتاج الإرهاب وخطره المحدق، وعدم وجود التدابير الكافية؛ بالرغم من الجهود المبذولة لمحاربته، وبالنظر إلى تلك الظاهرة المعقدة والمركبة، ومصدرها المقترن بالعنف والأيديولوجيا والدين، وبحسب هذه المكوِّنات للمفهوم والمتغيرات المضافة له تتزايد حدته ودرجة خطورته، ونتاجه يصبح عنف إرهابي ديني يلاقي شرعيته ويستمدها من نصوص وردت في الكتب المقدسة وتمارس عن طريق أفراد ضد جماعات، أو المجتمعات كل ضد الكل، وسط حجج وذرائع فكرية متحيزة بإطار قوالب فكرية تقترن بمفاهيم سلبية حادة تعبر عن صراعات فكرية وعنصرية وجنسية واعتبارات خاصة في التنشئة السلوكية لمثل هذه الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، ينتج عن هذه القوالب أنماط سلوكية تسير داخل أنفاق مظلمة تنعكس بصورة إرهاب عنف عشوائي لا ينتظم ولا يتوافق مع أفكاره الأساسية؛ لعدم قدرة هذه الجماعات في تحديد أسباب قيامها وأهدافها وسبل تحقيقها، ومن هنا تنعكس هذه الظاهرة على الأمن القومي العربي كمصدر تهديد خارجي يزيل الحدود الجغرافية الفعلية بين الدول الحاضنة والداعمة له ليصبح مهدداً ذا بُعد خارجي أكثر منه داخلي نظراً لسهولة انتشاره ونفاذه وتعظيم قوته عن طريق الدعم المقدَّم من أطراف إقليمية تحمل في عقيدتها الأمنية أهداف وتحقيق مصالح متحيّزة تتراوح تجد نفسها في المكوّن الشيعي، السني، كأقليات، أو هويات، أو تكوين هويات جديدة (خضر، 2012: 15).

الفصل الرابع

التدخُّل الدولي: مشروعيته ومبِّرراته

إنَّ مبدأ عدم التدخُّل هو القاعدة القانونية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة، ومفهوم التدخُّل له علاقة بمنظومة العلاقات الوطنية والدولية التي طرأت عليها تغيرات أساسة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي عام 1990، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تمَّ تأسيس هيئة الأمم المتحدة والتي نص ميثاقها في المادة (1) الفصل الثاني على مبدأ المساواة بين جميع أعضاء المنظمة وكما ورد في المادة (1) من الفصل الرابع بأن "يفض أعضاء الهيئة منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدوليين عرضه للخطر "وعلى أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، أما فيما يتعلق بجواز استخدام القوه، فقد نظمها الفصل السابع فيما يتخذ من الأعمال التي يقررها مجلس الأمن في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين والإخلال به ووقوع العدوان (محمود، 2009: 66-67).

1.4 مشروعية التدخُّل في القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة

أولاً: الأساس القانوني لمبدأ عدم جواز التدخُّل في شؤون الدول

بالرغم من الخلاف الفقهي في القانون الدولي العام على مشروعية التدخُّل وإمكانية وجود تكييف قانوني يجيزه في حالات وأشكال معينة؛ لأنَّ الأصل هو عدم مشروعية التدخُّل، بحيث إنه على جميع الدول الأعضاء في النظام الدولي الالتزام بقواعد وضوابط ومبادىء القانون المنظم للعلاقات بين هذه الدول، وهو قانون ملزم لاحترام حقوق الدول ووجوب عدم التدخُّل في شؤونها الداخلية والتي هي من الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء والخارجية، وبما أن القاعدة العامة هي مبدأ عدم التدخُّل في شؤون الدول، يأتي

الخلاف الفقهي، كذلك حول عدم وجود اتفاق كلي حول ماهية هذه الاختصاصات ومدى مساسها بسيادة الدولة وأن وقع التدخُّل في شؤون الدولة يؤدي إلى الأضرار باختصاصات الدولة واستقلالها (العمر، 1970: 193).

يؤكد الصويعي وهو من فقهاء القانون الدولي العام، تأييده لـ (إيان براونلي)، وكلاهما مؤيداً لعدم مشروعية التدخُّل في أي شكل من الأشكال حيث، "إن هذا التدخُّل الإنساني يتنافى مع استقرار الدولة ومالها من الحرية في معاملة الرعايا، وأن التسليم بجواز هذا التدخُّل يؤدي إلى الفوضى في العلاقات الدولية وتدخل الدول في شؤون بعضها كلما دعتها أغراضها السياسية إلى ذلك". حيث يعتبر أنصار هذا المبدأ، بأنه لا مبِّررات تقتضي السماح للدول بأي من أدوات القوة، وسبب هذا الرفض لأنه يعتبر خروجاً واضحاً وانتهاكاً صارخاً لمبدأ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، ويعتبر في القانون الدولي هذا الأمر اختراقاً للدولة فموجب المادة (2) و (4) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص يمنع استخدام القوة؛ وأن كان استخدامها من أجل حماية حقوق الإنسان، ويأتي موقفهم واضحاً لاعتبار عدم جواز استخدام القوة بأسلوب القهر والإكراه (الصويعي، 2013: 121).

إلا أن الفقه الدولي أجاز حالات تعطي استثناءً للقاعدة العامة لمبدأ عدم التدخُّل ويجيز فيها حق التدخُّل في شؤون الدول في حالات معينة، كأن تكون الدولة في حالة حق الدفاع الشرعي عن نفسها على أن هذا الفريق يعارض أي تدخلات في شؤونها الداخلية والخارجية مهما كانت أسبابه ودوافعه. إذ يأتي الفريق الآخر ليؤيِّد جواز ومشروعية التدخُّل من منطلق أن هيكل النظام الدولي والتفاعلات التي تحدث فيه وواقع الحياة السياسية الدولية فرضت مبدأ التدخُّل ولم يعد من الممكن مراعاة هذا المبدأ، وفي كثير من الحالات يكون فرضاً لتجاوز هذا المبدأ، حيث التفاعلات الكثيفة بين الدول وتقاطع المصالح وتداخلها بين الدول تفرض الخروج أحياناً عن المبدأ من أجل حماية مصالحها القومية أو المصالح القومية الأخرى لوحدات النظام الدولي. وبناءً على ذلك، فإنه من الواضح أن مشروعية التدخُّل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطور القانون الدولي العام

والتآكل الذي لحق بالقاعدة العامة من جراء التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية والتي كرست لمثل هذا التآكل (محمود، 2009: 364).

أ. **الأساس القانوني لمبدأ سيادة الدولة:** يقرِّر ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ في المادة (2) في الفصل الأول (إن المنظمة تقوم على مبدأ مساواة السيادة بين أعضاءها)، وبما أن هذا المبدأ يشتق من القاعدة الأصلية التي وردت في القانون الدولي العام والتي أُنشئت على فكرة احترام قواعد القانون الدولي وتطبيقها وعدم الإخلال بها، وبناء على ذلك يعرِّف (بودان) السيادة على أنها السلطة الممتدة على إقليم الدولة، وكامل أراضيها، وشعبها، وممارسة السيادة على كافة أراضيها، وحرية التصرف في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وقيدها بسلطة القانون والدين (عكاوي، 2002: 117).

وبناءً على ذلك، فإن مبدأ السيادة يعطي الدولة حرية إدارة شؤونها على كافة أراضيها بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي، وبما لا يتعارض مع هذه القواعد والقوانين الملزمه للدول حتى وان امتلكت حق السيادة على إقليمها.

كما ورد في النصوص القانونية أن أشخاص القانون الدولي تتمتع بالسلطة العليا على إقليمها، وتمارس اختصاصاتها، وتكون حرة التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية، حيث يقرر الميثاق مبدأ السيادة في م (1) ف(1) ويترتب على فكرة السيادة حق الدولة في ممارسة مظاهر السيادة على أراضيها والتي نصت عليها م(2) من إعلان حقوق الدول وواجباتها، مع مراعاة الحصانة المقررة في القانون الدولي، وتمتلك الدولة أيضاً حق المساواة بين الدول، وحق عدم جواز التدخُّل في شؤونها الداخلية والخارجية، ويترتب أيضاً على السيادة المبدأ القاضي بحصانة الدولة، ومظاهر الهيبة والكرامة في سلم العلاقات الدولية، حيث تنص المادة "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاؤها والذي يكفل جميع الحقوق والمزايا المترتبة على الالتزام وفض جميع النزاعات الدولية بالوسائل السلمية دون الإخلال بالأمن والسلم الدولي" (ميثاق الأمم المتحدة، ف1).

نصت المادة (2) ف(1)، والمادة (3) ف(2)، من ميثاق الأمم المتحدة، حيث جاءت في مجملها في الحديث عن ضرورة جميع الدول الأعضاء العمل على "تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس الاحترام وتحقيق التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للبشر بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وعلى الحقوق والمزايا التي تضمن استقلالها والتي تمارس فيها سيادتها على أراضيها والتي تمنع التدخُّل في شؤونها وشؤون الدول الأخرى كل على نسق المساواة، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، والعمل على حل الخلافات فيما بينها باستخدام أدوات الحل السلمية، وأن تتجنب اللجوء إلى الأدوات العسكرية والعنف في سياساتها الوطنية" (ميثاق الأمم المتحدة، ف4).

ثانياً: مبِّررات التدخُّل في شؤون الدول في القانون الدولي العام

نعود مرة أخرى إلى الخلاف الفقهي حول إن كان هناك مُسوّغات تبيح التدخُّل في شؤون الدول بأشكاله وعناصره العديدة. والفريق الذي يقول إن التدخُّل غير مشروع إعمالاً لمبادىء القانون الدولي العام؛ وذلك لغياب السند القانوني، ولما سيترتب عليه في الاعتداء على سيادة الدولة، وعلى مبدأ عدم التدخُّل في شؤون الدول (علي، 2010: 95).

والفريق القائل بأن التدخُّل مشروع عن طريق إسناد الفعل القانوني إلى مبِّررات أخلاقية والتي لا تمنعه قواعد القانون الدولي العام والتي يستمد مشروعيته من خلال التبرير الأخلاقي لفعل ذلك، حيث إنه في هذه الحالة ليس بالقصد عن إزالة صفة التدخُّل؛ لان التدخُّل حاصل في جميع الأحوال، وإنما تعمد الدول على إضفاء صفة الشرعية عليه، فمن حيث الشكل قد يكون مباشراً أو غير مباشر، ومن حيث الأسلوب قد يكون سياسياً، واقتصادياً، ونفسياً، وعسكرياً، ومن أنصارها روسو، والبعض شمل التدخُّل بنطاق الشؤون المراد التدخُّل فيها بحسب تقييدها لإرادة الدولة على الإطلاق أو بوجه الخصوص، ولم يربط أنصار هذا الاتجاه بالغاية من التدخُّل ومدى مشروعيته أم عدم مشروعيته من حيث الأسلوب، ومن أنصاره كيلسن؛ الذي قد يكون باستخدام القوة العسكرية والاقتصادية وما يشملها من عقوبات، والبعض قد يحصره في نطاق الشؤون التي يراد التدخُّل فيها، مثل

الفقيه كافارييه، وأخيراً قد يكون التدخُّل ودوافعه بناءً على مدى وجود الأساس القانون، وقد يأخذ شكلاً إنسانياً؛ أي بهدف حماية حقوق الإنسان حتى وإن شمل المدى التدخُّل التعرض لشؤون الدولة الداخلية والخارجية، والاتجاه الثالث من حيث دوافع التدخُّل في القانون الدولي العام والذي اعتمده الفقيه بريرلي، وجيرهارد فان غلان، بأنَّه عبارة عن الممارسات التي تقوم بها دولة اتجاه دولة أخرى باستخدام القوة العسكرية بهدف تغيير أو الإبقاء على الوضع القائم، والذي قد يحصل بحق أو غير حق، ومن شأنه أن يمس بكيانها واستقلاليتها. ويأتي القانون الدولي العام في حالات استثنائية كما الدفاع عن الحق الشرعي، والتدخُّل دفاعاً عن حقوق الدولة، والتدخُّل بناء على طلب الدولة، والتدخُّل ضد التدخُّل، والتدخُّل الجماعي بناءً على الميثاق الأممي، والتدخُّل لحماية حقوق ورعايا الدولة والتدخُّل الدولي الإنساني (السيد 2012: 164-167).

ثالثاً: مشروعية التدخُّل الدولي في ميثاق الأمم المتحدة:

أ. المادة (2) الفصل (7) من ميثاق الأمم المتحدة

يحتوي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الأفعال التي تخوِّل المنظمة في حال وجود تهديد للأمن والسلم الدوليين وعدوان يقع على مواطنين في دولة من أعضاء الجماعة الدولية. ويمنح هذا النص القانوني مجلس الأمن سنداً قانونياً للتدخل في شؤون الدول تحت ذرائع ومبِّررات يتم العمل على تكييفها مع مصالح القوى الكبرى في الساحة الدولية (علي، 2010: 95).

وبما أنَّ منظمة الأمم المتحدة تمارس اختصاصات شاملة تشابه تلك التي تمارسها الدول في أنظمة الحكم الداخلي القانوني الوطني لها، وتغطي هذه الاختصاصات الشاملة لكافة جوانب الحياة العامة والتي يتمتع بها مجلس الأمن في مجالات وجوانب عديدة سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وقانونية وغيرها؛ فلهذا قام الميثاق على فصل بين الاختصاصات في المنظمة، وممارسات الدول لمنع أي نزاع بينهما، وتنص المادة (2) من الفصل السابع بأنه "ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون

التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع" (ميثاق الأمم المتحدة، ف7).

نتيجة لذلك يوفر الميثاق الأممي الأرضية القانونية لمشروعية التدخُّل والذي يتكون بعد إخضاعه إلى سند قانوني معيَّن يجيز مشروعيته، وفي هذه الحالة يصبح التدخُّل مشروعاً من النصوص القانونية المنظمة له، والضوابط الحاكمة له، والمبادىء المنشئة له بما يتطابق ويتماشى مع نصوص المادة (2) ف (7) (علي، 2010: 96).

ب. قيد الاختصاص الداخلي في المادة (2) من الفصل السابع

وقد عرَّفه الفقه الدولي على أنَّه سيادة الدولة على أراضيها واستقلالها، ولها حق التصرف في شؤونها بالكامل بالشكل الذي يتم اختياره دون أي تدخل خارجي مع مراعاة التزام الدولة بقواعد القانون الدولي العام الذي يحكم إرادة وتصرفات الدول باعتباره قيداً على الدول والتي يجب عليها تحقيقه على حدٍ سواء فيما يتعلق إن كان القيد موضوعياً، أم إجرائياً. وعند وجود قيد على الاختصاص الداخلي للدولة، يفرض ذلك حرمان الدولة من حرية التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية، والتي تكون فيها غير خاضعة لأي التزام أو معاهدة، أو عرف، أو اتفاق يقيد إرادتها، كما هو حال دولة مرتبطة بمعاهدة أو اتفاق دولي، فإن ممارسة اختصاصها الداخلي في هذه الحالة يصبح قيداً عليها بصفة المعاهدة الدولية التي أنشأتها (الجومرد، 2010: 51).

إنَّ معيار تحديد مسألة القيد الموضوعي أو الإجرائي في حق الدول التي تهدد الأمن والسلم الدوليين هو معيار يقوم على المصلحة السياسية الدولية والذي يمتاز بمرونته وإخضاع الكثير من المسائل التي تتعلق بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية لحساب مصلحة القوى المهيمنة في الساحة الدولية، من حيث توافر عناصره، وهذا ما اعتمدته منظمة الأمم المتحدة في تدخلاتها في الساحة الدولية ممَّا يشير إلى مرونة المعيار المحدد للمساس في الاختصاص الداخلي للدول كما نصت عليه المادة (2) ف(7)، مما يعني أن

نص المادة قائماً إلى حين تكامل عناصره ووقوع التدخُّل؛ أي إن نص الاختصاص الداخلي للدول ليس له علاقة بالاختصاص الدولي للتدخل، وأنَّ الأصل في حل النزاعات الدولية عن طريق التدخُّل، والاستثناء الحاصل هو عدم التدخُّل من قِبَل منظمة الأمم المتحدة في الاختصاص الداخلي للدول. وتلجأ منظمة الأمم المتحدة إلى توسيع اختصاصاتها بما يتماشى مع معايير المصلحة القومية للقوى الكبرى، التي تطال الاختصاص الداخلي في حال إخلالها بالأمن والسلم الدوليين؛ الأمر الذي يمكِّن منظمة الأمم المتحدة من التدخُّل بموجب الفصل السابع من الميثاق (الصويعي، 2014، 115).

رابعاً: مبِّررات التدخُّل في ميثاق الأمم المتحدة:

1. عند إخلال الدول بإحدى أهداف المنظمة المنصوص عليها في الميثاق والتي تم تنظيمها في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين تقوم المنظمة بالتدخُّل بأشكال متعددة والتي تطال الاختصاص الداخلي تحت مبِّررات أهداف المنظمة الملزمة لجميع الدول الأعضاء.
2. في حالات النزاع المسلح الداخلي وتهديده للأمن والسلم الدوليين، أو انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان أو الحالات التي تستدعي التدخُّل بسبب انهيار الأنظمة في الدول مع وجود تدخل أطراف أخرى، أو في حالات الإبادة الجماعية للمواطنين داخل الدولة، وما عدا ذلك من قيام حروب أهلية، أو ثورات مسلحة تبقى ضمن الاختصاص الداخلي للدولة.
3. في حالة وجود نزاع داخلي مسلح و إمكانية انتشاره إلى خارج حدود الدولة وتدخل طرف ثالث بالاستناد إلى المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة.
4. في حالات النزاعات الداخلية المسلحة التي تحتوي على انتهاكات مباشرة لحقوق الإنسان بحسب فقرة (2) من ديباجة الميثاق تقوم حينها الأمم المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لوقف مثل هذه الانتهاكات، وعليه يتم التبرير القانوني

للتدخل بعد إنشاء التحقيقات في ذلك، من خلال لجنة حقوق الإنسان، وفي حال استمرارها يصبح التدخُّل مشروعاً لإيقاف مثل هذه الانتهاكات.

5. في حالات انهيار النظام السياسي الداخلي للدولة مع وجود تدخُّل طرف خارجي، كالتدخُّل الذي حصل من قِبَل الأمم المتحدة في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003 (الجومرد، 2010: 53-55).

2.4 التدخل الدولي في الأزمة السُّورية

1.2.4 التدخل الروسي في الأزمة السُّورية:

أولاً: دوافع التدخل الروسي في الأزمة السُّورية

ثانياً: أدوات التدخل الروسي في الأزمة السُّورية

1.2.4 التدخل الروسي في الأزمة السُّورية

لطالما أُعتبرت سوريا حليفاً إستراتيجياً لروسيا في "منطقة الشرق الأوسط"، وأنها تشكل حجر الزاوية للاستراتيجية الروسية الشرق أوسطية، ولأنها تعتبر من الشراكات المهمة إستراتيجياً، وبحكم طبيعة النظام السياسي السوري وموقعها في المنطقة، تحتل سوريا مكانة مهمة في سلَّم المصالح الروسية على الصعيد الدولي (علي، 2014: 3).

وقد عملت روسيا الاتحادية منذ بداية الأزمة عام 2011 في سوريا لمنع أي تدخل عسكري لأي من القوى الغربية في سوريا، حيث إنها ترفض تكرار نموذج التدخل الدولي في ليبيا، لاسيّما أنَّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعلنت غير مرة أنها مع الاطاحة بالنظام القائم في سوريا، حيث يعتقد الكرملين أن هذه الإطاحة سوف تؤدي إلى نمو وسيطرة الجماعات "الأصولية المتطرفة" على مقاليد الأمور (بوزيدي، 2015: 131).

كما أشار وزير الخارجية لحكومة بوتين عام 2012 في تصريحاته حول الموقف الروسي من الأزمة السُّورية وضرورة العمل على تسوية النزاع بالوسائل السياسية

والدبلوماسية، وإضافة إلى ذلك في ما جاء عن سوريا في نفس العام 2012 حول جهود العمل الدولي تجاه تسوية الأزمة كما ورد في بيان جنيف الأول، مع نفس القرار الصادر من مجلس الأمن بخصوص نزع السلاح الكيماوي وقمة "الثماني الكبار" في عام 2013، حول ضرورة تكثيف الجهود الدولية إزاء محاربة الإرهاب والقضاء على التطرف وحماية الأقليات في سوريا والتأكيد على مبدأ عدم التدخل ضماناً لصيانة الوحدة واستقلال الأراضي السُّورية (المعايطة، 2016: 64).

ترتكز محددات الإستراتيجية الأمنية الروسية في المنطقة على العلاقات القوية والقديمة وطبيعة الدور السوري التي وضعت العلاقات الروسية- السُّورية في سلسلة تطورات كبيرة وناجحة في الحياة الاقتصادية والعسكرية والسياسية مما نتج عن الإستراتيجية الروسية موقف الدعم والحفاظ والبقاء للنظام السوري الذي يمتلك مقومات الحليف الإستراتيجي والذي ارتبط معها بتحالف إستراتيجي منذ كان إطار الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي في مقاومة النفوذ الأمريكي والسياسات الغربية آنذاك مما يعني، إنّ أي سقوط أو عملية تغيير في طبيعة النظام ستكون مكلفة صعبة بالنسبة لحجم المصالح الروسية، فبقاء النظام السوري يعد مصلحة عظيمة روسية لاسيما اقتصادياً في ظل الخسارة الروسية التي نجمت عن حالة عدم الاستقرار في سوريا والتي قدرت بما يزيد على 10 مليارات دولار بعد انهيار صفقات الأسلحة التي أبرمتها روسيا مع دول شهدت احتجاجات وثورات شعبية، وكذلك الاستثمار الروسي في سوريا الذي تعرض لنكسة كبيرة، إضافة لذلك أن بين البلدين عقود والتزامات صفقات مبرمة في مجال الأسلحة بأكثر من 4 مليارات دولار، وممَّا يزيد من أهمية سوريا بالنسبة لروسيا هو سعي روسيا لاحتلال دور هام ورئيس في عملية التنقيب عن النفط والغاز في سوريا وشرق المتوسط (الشيخ، 2015: 18-21).

وفي هذا الإطار أطلقت روسيا التحذيرات المتواصلة لقوى الغرب من أي محاولة للتدخل الغربي بالقوة العسكرية في الحالة السُّورية، واتخذت روسيا قراراً بالتواجد العسكري

البحري قبالة السواحل السُّورية في البحر الأبيض المتوسط، كخطوة أولى من تحقيق أهداف بقائها القومي ليشمل بعدها تزايداً ونفاذاً لقواتها في الأسطول البحري الروسي في المنطقة (الجوهري، 2012: 235-236).

أولاً: دوافع التدخل الروسي في الأزمة السُّورية:

1- العقيدة الأمنية الروسية:

أ. القيادة الروسية:

في نظرة عامة حول المشهد السياسي للإدارة الروسية، لا بدَّ من التعريف بالقيادات الفاعلة على مستوى اتخاذ القرارات العسكرية والأمنية للبلاد والتي جاءت بسلسلة تعديلات وتحديثات للعقيدة العسكرية الجديدة وأولهم الرئيس بوتين الذي يشغل منصب القائد للقوات المسلحة. وأمَّا الشخصية الثانية المتصلة بالقرارات العكسرية والأمنية والذي يشغل منصب رئيس الديوان سيرغي لافروف، ونيكولاس باتروشيف وهو رئيس مجلس الأمن القومي والمؤسسة العسكرية بيد سيرغي شويغو أما الشخصية الرابعة وهو يشغل منصب ويلقب بعميد الدبلوماسية الروسية والمندوب الدائم للبلاد في الأمم المتحدة لأكثر من عشرة أعوام على التوالي وأخيراً رئيس الحكومة ديميتري ميدفيديف (الشيخ، 2014: 17).

أمر الرئيس بوتين بدفع المقاتلات والقاذفات الروسية الى ماوراء حدود بلاده وأمر بشن الحرب على الإرهاب وضرب معاقل الإرهابيين على حد سواء في قراراته وتصريحات بلاده بالاستناد الى العقيدة الأمنية والعسكرية المحدثة عام 2014، حيث جاء هذا التعديل بالاستناد الى منظومة وقائمة الأخطار المحدقة التي تهدد الأمن القومي الروسي (بي بي سي عربية نت، 2015).

وقد أجرى الرئيس بوتين تغييرات في العقيدة العسكرية الإستراتيجية الروسية انطلاقا من نص العقيدة العسكرية القائل بمواجهة الناتو والإرهاب على أثر اندلاع الأزمة الأوكرانية واعلان حلف الشمال الأطلسي في تعزيز قواعده ونشر دروع الصواريخ العسكرية المتاخمة للحدود الروسية ومع تصاعد مخاوف في مدركات الفكر الاستراتيجي

في القيادة الروسية حول تأثير الصراعات والتي تأتي من بيئة ثورات الربيع العربي وما تشكله هذه العوامل من تهديدات على الأمن القومي الروسي (الديار نت، 2015).

ب. مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والخارجية: إن العقيدة الأمنية الروسية القائمة على ضمان سيادة واستقلال الدولة على كامل أراضيها وممارسة شوؤنها الداخلية والخارجية من التهديدات التي قد تعزز من إرساء مبدأ تغيير الأنظمة القائمة عبر التدخل الخارجي فيها، حيث تعد هذه الركيزة المتمثلة بمبدأ عدم التدخل تهديداً مباشراً للمصالح الروسية في مناطق أخرى ولا سيما القوقاز، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى التدخل في الشؤون الداخلية في روسيا ذاتها لدوافع ومبررات تتعلق بعملية التحول الديمقراطي في روسيا وغاية في إيجاد قوى معارضة للرئيس بوتين، بالرغم من أن بوتين يكتسب شرعيته كالقائد الأعلى للبلاد وكرئيس للدولة من خلال البراعة في قيادة بلاده وعودته بقوة إلى العمل على ستعادة مكانة روسياعالمياً في مواجهةالقطبية الأمريكية على الساحة الدولية، وبالاستناد الى التجربة المريرة للادارة الروسية في القوقاز وانعكاسها على العقيدة الأمنية العسكرية الصادرة عام 2010 وسلسلة الأخطار المباشرة للبلاد، أدى كل ذلك إلى العمل على أعادة النظر في العقيدة التي أقرها ميدفيديف لعام 2010 في الوقت الذي اتهم بوتين الإدارة الأمريكية حول استغلال الأزمة الأوكرانية وتعزيزات حلف الناتو، وعلى الرغم من ان الاستراتيجية الأمنية لم تكن تنص في السابق على إدراج الناتو في قائمة التهديدات للدولة الروسية إلا عن طريق مجلس الأمن، إلا أنَّ العقيدة المعدلة أكدت على أنه من جملة التهديدات هو تلك التمدد الذي يقع في الدول المجاورة والمياه الإقليمية؛ مما يضع الإدارة الحالية ضمن تهديد مباشر وأسلوب ضغط سياسي وعسكري على روسيا، إلى جانب استخدام القوة العسكرية المباشرة في أراضي دول الجوار ممَّا يعدُّ انتهاكاً لقواعد القانون الدولي نتج عنه بؤراً للنزاعات العسكرية هناك وتصعيدها، بالإضافة لإقامة كيانات وأنظمة في الدول المجاورة تكون سياستها مهددة للمصالح الروسية (مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015).

ج. مكانة روسيا في البيئة الدولية:

ترتكز رؤية النظام الروسي للدور إلى المكانة الأقليمية التي تسعى فيها إلى استعادتها على الساحة الدولية وأنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية ودورها كقطب على الساحة الدولية لها وشريكة للغرب في السياسة الدولية الروسية عن طريق استغلال الأزمة السُّورية فيما يتعلق بالتحالفات مع ايران من جهة وفيما يتعلق بمركزها الاستراتيجي لاسرائيل. مما يعني استعادة مكانتها كقطب عالمي في الساحة الدولية التي تهيمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية، اعتماداً على ما تمثله روسيا من قوة بشرية وجغرافية وعسكرية تقليدية وغير تقليدية في أوروبا وآسيا، ودورها الرئيسي في الأمن والاستقرار الدوليين (الشرق الأوسط، 2016).

ارتكزت عودة روسيا كدور صاعد في البيئة الدولية والاقليمية مع حالة عدم الاستقرار في أقاليم عدة ومناطق عدة في العالم على ركائز عدة منها، كما وردت في الوثائق الأصلية في وزارة الدفاع والتي أكدت فيها على أمن البلاد والعمل على رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات في مواجهة والتصدي لمنظومة الأخطار من جراء الإرهاب والحركات الانفصالية التي قد تطال سلامة ووحدة الأراضي الروسية؛ لذلك كان لعودة الرئيس الروسي بوتين دوراً في إدارة عمليات الصراع والمنافسة العسكرية على الساحة الدولية من الجانب الروسي، والأزمة السُّورية واحدة من الساحات التي مثلت اختباراً للتوجهات الروسية الجديدة في اتجاه تحقيق أهداف ورؤية القيادة الروسية (البهي، 2016).

تأتي دوافع الاستراتيجية الروسية والموقف الروسي من الأزمة من ذلك الأثر السلبي لحكومة واشنطن؛ نظراً لغياب قوى الغرب المؤثرة وغياب دور قوى الدول العربية المؤثرة في الأزمة، بالرغم من بعض الانشقاقات التي حصلت بين صفوف الجيش البعثي والتحول في صفوف المعارضة السُّورية حول الهوية القومية وبروز الاسلام الجهادي والتطرف وبروز ظاهرة السيطرةعلى الأقليم من تلك التنظيمات التي بدأت في الصعود

على حساب المعارضة في مواجهة النظام الحاكم، وما نتج عنه من ظاهرة تسليح الكل ضد الكل وماتلاها من تحولات بين صفوف الثوار من جبهة النصرة مما أدى كله الى تاكيد الدور الروسي والعمل على حماية الأمن القومي الروسي من التهديدات الامنية التي تشكل خطرا يهدد مصالح الأمن القومي للبلاد (المعايطة، 2016: 64).

جاء التحول الموقف الروسي من موقف الحماية السياسية والدبلوماسية في المجتمع الدولي، والدعم العسكري غير المباشر إلى "التدخل العسكري المباشر" في سوريا، كان لهذا التحول لإعطاء روسيا الإتحادية دوراً متزايداً في السياسات الإقليمية والدولية، حيث أن العملية العسكرية جاءت كأول قتال نَشَر روسيا بعيداً عن حدودها منذ عقود وقد أثبت الروس بهذه العملية مدى قدراتهم العسكرية التقليدية المتطورة جواً وبحراً بصورة واضحة للغاية كقوى صاعدة في الإقليم والبيئة الدولية (علوي، 2016: 91).

2- الأمن القومي الروسي

في اقتراب تحليلي حول الأسس والركائز التي تخدم المصلحة القومية العليا للادارة الروسية وفي قراءة للنسخة المعلنة والتي أدخل عليها التعديلات لتتلاءم مع حالة الفوضى والتحوُّلات الهيكلية التي تطرأ على النظام الدولي والفاعلين فيه جاءت أهمها كما يلي:

تتمثل جملة أهداف الرؤية الروسية في أولويات الحفاظ والدفاع عن الأمن القومي الروسي ضد وصول حلف الشمال الأطلنطي الى الحدود المتاخمة لأراضيها ومكافحة التنظيمات الإرهابية في دول الجوار أو تلك التي تنشط على أراضيها (السيد، 2015).

أ. **أولوية مكافحة الإرهاب:** تؤكد الوثيقة على أولوية مكافحة الإرهاب ومواجهة التنظيمات الإرهابية والقضاء على الجهاديين من روسيا وبلدان آسيا الوسطى سواء أكان ذلك بالجوار الروسي أو في دول تعد مصلحة روسية والشروع في الاستخدام المباشر للقوة العسكرية لحماية المصالح والأهداف الروسية في القوقاز وآسيا الصغرى ودول شرق أوروبا والشرق الأوسط والخوف الناتج عن انتهاج تنظيم الدولة سياسة الاعتماد على العناصر الاجنبية من أجل السيطرة على المراكز القيادية الميدانية وتقوية صفوفه ومخاوف، وعدم انشقاقها،

تمثلت استراتيجية التنظيم في استقطاب مقاتلي التنظيم وعائلاتهم من آسيا الوسطى ومناطق القوقاز، والهدف هو تهجير السكان المحليين من أجل تغيير خارطة المنطقة السكانية ورفع الحدود، وهؤلاء يشكلون تهديداً كبيراً على الأمن القومي الروسي (السيد، 2015: 16).

– الدافع النابع من عدم الاستقرار السياسي واهتزاز الشرعية القانونية في مناطق النفوذ الروسي أثار المخاوف الروسية من انتقال المد الثوري المتصل بالتحول الديمقراطي الذي انطلق مع بداية التسعينيات في أعقاب انهيار المنظمة السوفيتية. وما يدعم تلك المخاوف هو الثورات البرتقالية التي ضربت مناطق نفوذ روسيا في أوروبا الشرقية بدعم غربي الأمر الذي أسهم في الحد من نفوذ روسيا داخل هذه البلدان (مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015).

كما ورد في النصوص الأصلية حول العناصر الجديدة المدرجة إلى قائمة التهديدات للأمن الحيوي بالاضافة الى الإرهاب، الممارسات التي تهدف إلى استهداف النظام الدستوري، وأي من الأعمال التي تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي أو أي من الأعمال التي هدفها تخريب البنية التحتية ومنظومة التكنولوجيا المعلوماتية، وأعلنت عن إضافة 14 مكوّناً جديداً في جملة التهديدات المتصاعدة وكل من يحاول قي التدخل المباشر أو الهدام بأسلوب الأعلام وأدواته المغرضة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان سلامة منظومة القيم الاجتماعية على أثر التوترات العرقية والجماعات المنشقة أو أي من الايديلوجيات التي تستهدف أمن البلاد سواء وردت من داخلها أو خارج الأراضي الروسية (الشيخ، 2014: 19).

كما تشكل تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في أوكرانيا تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي، مما دفع تعمل القيادة إلى تطوير برامج التحديث النووي في الخطط والاستراتيجيات لاستعادة لزيادة مكانتنها في سوق الأسلحة، وتأتي هذه البرامج للتغيير والتطوير النوعي والكمي الذي سمي بالتحديث العسكري الروسي، ويُعدُّ

الإنفاق الروسي على التسليح ونظام الكفاءة العالي المستوى التي استخدمته في تحديث أسلحتها منذ دخلت برامج التحديث العسكري والتسليحي الروسي حيز التنفيذ في عامي 2007-2008 على التوالي، كاستجابة مباشرة للتهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي، وتعمل هذه البرامج بكفاءات محلية، وتستعين بالقدرات والخبرات المحلية الروسية، بالإضافة إلى تحقيق التحديث الذي أدخل على مكونات البناء العسكري للجيش الروسي من خلال أعادة هيكلة الجيش وانتشاره سواء في الحجم، أو في مدى انتشارة بين الأقاليم، يأتي كله استجابة لبيئة النظام الدولي المتغيرة في ظل متغيرات جديدة ظهرت ومؤثرات عديدة على السلوك الدولي وأطراف السلوك الدولي، إذن فهي تستجيب لأي تهديدات جديدة والحاجة إلى التصدي إلى تلك التهديدات لحماية وصيانة الأمن القومي الروسي أولاً (السيد، 2015: 16).

ب. **إنعاش وتنمية الاقتصاد الروسي:** تسعى روسيا إلى تنمية اقتصادها المحلي عبر سوق تصدير الأسلحة وبيعها إلى سوريا وغيرها من دول المنطقة في خطوة رئيسية لحماية المصالح الاقتصادية الروسية وذلك عن طريق التنسيق والاتساع في دائرة النفوذ الاقتصادي في دول الشرق الأوسط خاصة للدول المهمة لروسيا باعتبار أنها تحقق لها أهدافا اقتصادية سياسية من خلال فتح الأسواق أمام هذه الدول وتصدير المنتجات الروسية في مجالات بيع السلاح ومشروعات النفط والغاز والطاقة ونجد أن الصفقات التي أبرمتها روسيا كونها تحتل المركز الثاني في العالم كمصدر لتصدير السلاح (الشيخ، 2014: 94).

ثانياً: أدوات التدخل الروسي في الأزمة السُّورية:

1- أدوات التدخل السياسية والقانونية

منذ بداية الأزمة السُّورية عام 2011، قامت الإدارة الروسية في إجهاض قرارات مجلس الأمن الدولي باستخدام حق النقض (الفيتو) للمرة السابعة على التوالي، جاءت جميعها على شكل إدانة للنظام الحاكم، أو العمل على حظر وإتاحة تقديم المساعدات

الإنسانية، أو العمل على أقامة مناطق عازلة بسبب الانتهاكات الجسيمة للنظام بحق الشعب واستخدام الاسلحة الكيميائية وبهذا حرم المجتمع الدولي من فرص ايقاف الحرب وتقليص الفرص لأي مشاريع دولية من شأنها أن تساهم في حل الأزمة وتسويتها (الجزيرة نت، 2012).

ويتجلَّى ذلك في استمرار ممارسة روسيا لحق النقض الفيتو على كثير من القرارات الدولية التي يمكن أن تمسّ مصالحها بهدف التأثير في البيئة الدولية والحد من تسييس الغرب وأمريكيا لآليات الشرعية الدولية بما يلحق الضرر بالمصالح الروسية، أو أي من شركائها في العالم، جاء الفيتو الروسي الأول عام 2011 ضد المشروع البريطاني الفرنسي والأعضاء غير الدائمين ألمانيا والبرتغال (عتريسي، 2015، 105). في بداية دخول الثورة السُّورية وفي إطار العنف وأعمال القمع لأجهزة الدولة في حق المواطنيين والمدنيين، رغم أن روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي امتنعت عن عرقلة قرارات مجلس الأمن الدولي التي تندرج تحت مسؤولية الدول ذاتها تجاه سكانها أو في مسؤولية المجتمع الدولي لمساعدة الدول من خلال استخدام حق النقض في مجلس الأمن (عتريسي، 2015: 105).

ساهمت الأزمة السُّورية منذ بداياتها في تدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من جهة، وبين الصين والولايات المتحدة من جهة أخرى، ففي 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، جاء "الفيتو المزدوج" الروسي الصيني بشأن الأزمة السُّورية حيث أن استخدام حق النقض "الفيتو" من "روسيا الإتحادية" كان تعبيراً واضحاً عن حالة الخلافات والإنقسامات العميقة بين روسيا من جانب والولايات المتحدة وشركائها وأصدقاءها من الحلفاء من جانب آخر. هذا "الفيتو الروسي" حمل عدة مؤشرات ومقدمات للعمل وفقاً لـ"الأمن القومي الروسي"، مؤسساً لإستراتيجية روسية قومية جديدة للعمل على مستوى التأثير على سلم العلاقات الدولية (عبد المجيد، 2016: 9).

2- أدوات التدخل العسكري المباشر باستخدام القوة

جاءت الاستجابة بالتدخل العسكري لدعم النظام الاستراتيجي الحليف لروسيا لدعم النظام السوري عن طريق تزويد النظام وتفعيل الاتفاقات المبرمة فيما بينهما وتحقيق الانتصار على الإرهاب. وما تلاها من أنشطة عسكرية من خلال العمليات الجوية التي استهدفت أغلب مناطق السيطرة للمعارضة المسلحة على خطوط القتال مع النظام، إلى جانب العمليات الأخرى ضد تنظيم الدولة الاسلامي الذي كان يسيطر على مناطق واسعة من سوريا، وهذا التدخل يعدُّ تطوراً هاماً في الموقف السوري منذ بداية الأزمة إلى جانب ما سيلقي به من آثار على الساحة الدولية والإقليمية في المستقبل (الشرق الأوسط، 2016).

في عام 2015 تمَّ أجماع البرلمان الروسي والموافقة على التدخل العسكري الجوي المباشر عام والذي جاء على شكل استجابة الى طلب النظام القائم للتدخل العسكري المباشر وفق أحكام وضوابط القانون الدولي دون ابداء أي دور للأمم المتحدة في ذلك أو المجتمع الدولي وتأثير البيئة الدولية مما يؤكد عزم روسيا في استعادة مكانتها كقطب عالمي (مرسي، 2015: 88).

وفي 30 أيلول/ سبتمبر 2015، أطلقت "قوات الفضاء الروسية" عملياتها العسكرية في سورية، وهذا الدافع في إستراتيجية روسيا الإتحادية المتصاعد في التدخل في الحالة السُّورية جاء للتصدي ولاستهداف بؤر التنظيمات الإرهابية الموجودة على الأراضي السُّورية والتي تعود إلى تنظيم الدولة الإسلامي وجاء إعلان الإدارة الروسية واضحاً، وبدأت العمليات الهجومية الواسعة في سوريا، شملت مختلف أنواع الطائرات بالتنسيق مع القوات البرية والشركاء (سوريا، ايران، العراق) مع فرصة لا تقدَّر بثمن لتقييم روسيا لقدراتها العسكرية في الظروف التشغيلية، والقدرات في مجال القيادة المركزية للشبكة العسكرية، وأيضاً فرصة لاختبار مختلف التقنيات العسكرية الروسية التي لم تختبر منذ الحرب في أفغانستان (أورينت نت، 2015).

وتعمد القيادة الروسية إلى الحفاظ على مصالحها والحفاظ على القواعد العسكرية والابقاء عليها في سوريا عن طريق تقديم روسيا الدعم للنظام الحالي عبر استغلال الأزمة، كما جاء في أعلان الرؤية الروسية بوضوح عن الابقاء والاحتفاظ بقاعدة الأسطول البحري العسكري لها والذي يعدُّ آخر موقع لروسيا فقي الشرق الأوسط بهدف تعزيز الأمن والاستقرار الروسي في المناطق المتاخمة للحدود الروسية. وبما أن سوريا تعد منطقة نفوذ استراتيجي لروسيا، فإن روسيا تهدف للاحتفاظ بقاعدة طرطوس البحرية العسكرية والذي يعدُّ آخر موقع بحري للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط (السيد، 2015: 16).

بدأت روسيا في عملية إدارة الصراع السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي بانطلاق العمليات العسكرية الروسية جواً وبحراً، ومع الولايات المتحدة تحديداً، التي لم تستطع أن تعزل روسيا كشريك قوي وفاعل في اتخاذ إجراءات حاسمة في مكافحة تهديد السلم العالمي، والتعاون على قدم المساواة، وقد أكد هذه الحقيقة الاتصالات والاجتماعات التي لم تتوقف بين وزراء خارجية البلدين كيري ولافروف، وبحسب النمط الروسي وليس الأمريكي، ليتسع الدور الروسي ومسؤلياته عن الأمن والاستقرار العالمي وهو ما يعني مناقشة القضايا الأمنية في المشاكل الدولية ثنائياً بعيداً عن الاعلام، فقد اثبتت روسيا أنها شريكاً استراتيجياً دائماً وليس ظرفياً (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015).

وتعمل القيادة الروسية على تحقيق جملة من الأهداف القومية العليا من خلال حملتها العسكرية المباشرة في الأراضي السُّورية الى إعادة صياغة التصورات السابقة حول القوة الاستراتيجية العسكرية من بين قدرات روسيا، إظهار كفاءة وقدرة منظومات الأسلحة العسكرية، التأكيد على الولاء الاستراتيجي للحلفاء والاصدقاء والقدرة على الأخذ بزمام المبادرة مع حليف قديم هو النظام السوري وعلى المستوى الدولي أكدت روسيا على مبدأ سيادة الدول وحدودها، وأهمية بناء الاستقرار، الدفاع عن فكرة "روما الثالثة" والعودة الى

البابوية القيصرية، فقد اعتبرت الكنيسة الأرثودكسية أنها المدافع عن المجتمعات المسيحية الأرثودكسية في سوريا والمنطقة وأنها ضد التخريب، وأن الحرب في سوريا هي "حرب مقدسة"، وإزالة كل العناصر المتطرفة الذي جاؤا الى سوريا من مناطق القوقاز والشيشان، وكسر العزلة الدولية السياسية والدبلوماسية خاصة بعد أزمة أوكرانيا وشبة جزيرة القرم، وانتزاع زمام المبادرة من القوى العربية التي أظهرت إضطراباً وضعفاً نوعاً ما خاصة بعد وجود القوات العسكرية الايرانية في سوريا، وتعزيز دور روسيا الجديد- القديم الإستراتيجي مع الحلفاء والأصدقاء السابقين "كحليف موثوق، وتحديد موقع روسيا المهم والحاسم في حل قضية اللاجئين السوريين التي تشكل أزمة رئيسية وتحديا غير مسبوق لدول الاتحاد الأوروبي من خلال المشاركة الروسية القوية في الجهود الدولية لحل أزمة اللاجئين (المعايطة، 2016).

التدخل العسكري المباشر جاء لدعم نظام الحكم في سوريا، حيث جاء هذا التدخل مقتصراً على الجو والبحر بدون التدخل الروسي في أي عمليات برية، إذ اعتمدت القيادة الروسية على "قوات النظام" و"مليشيات الحرس الثوري الايراني وحزب الله اللبناني الى قوات الحشد الشعبي، فضلاً عن مشاركة قوات إيرانية في تلك العمليات على البر، وهو الذي يأتي مؤكداً على وجود تنسيق عالي المستوى بين السياسة الروسية والسياسة الإيرانية (عبد الوهاب، 2015: 102-107).

3- أدوات التدخل الاقتصادي

على الرّغم من جملة العقوبات التي فرضت على سوريا منذ عام2011 والجهود المبذولة في سبيل تصاعد هذه العقوبات من قرارات الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة، ثم الاتحاد الأوروبي ودول الإقليم العربي والدول الإقليمية كتركيا- كما سنتحدث لاحقاً، وبالرغم من صعوبة هذه العقوبات وتداعياتها الخطرة على النظام الاقتصادي والاجتماعي وتهديده للأمن الوطني السوري وعلى أثر ذلك اتخذت الإدارة الروسية موقفا مغايراً بما يخص حليفها الاستراتيجي (نورهان، 2016)، عن طريق نهج السياسة

الخارجية الروسية تجاه جملة العقوبات المتوالية على النظام والاجراءات المتخذة في التعامل معها كالتالي:

أ. التسهيلات والاستثمارات في القطاع الاقتصادي للنظام السوري

يأتي الدعم الروسي لاقتصاديات السوق المحلي السوري وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين والمعاهدات المبرمة بما لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي العام، وتؤكد الإدارة الروسية في التزامها في تطبيق تلك المعاهدات والاتفاقيات من جانب أن لا علاقة لها مع كون النظام حليفاً وفقاً لما ورد في النصوص المنشئة للاتفاقيات التجارية والاقتصادية بينهما.

وتأتي تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في المؤتمر الأمني الذي عقد مؤخراً في ألمانيا، أكَّد في قوله إلى عزم بلاده إلى مساندة الإدارة الروسية للنظام الحليف مؤكِّداً نهج روسيا الدفاعي في التعامل مع قضايا تهديد الأمن القومي الروسي، وبموجب اتفاقية تم التوقيع عليها بين موسكو ودمشق عام 1971م وكون سوريا حليفا إستراتيجياً، وبحسب حجم سوق الأسلحة الروسي تحتل سوريا المركز السابع في ترتيب الدول الأكثر شراء للأسلحة الروسية، ومدى مساهمتها في زيادة حجم الصادرات والتجارة والاقتصاد، بهدف تعزيز الأمن الروسي وضمان الاستقرار لها في المناطق التي تقترب من الحدود الروسية (مجيب، 2014: 18).

توفِّر الإدارة الروسية والقيادات الإيرانية والصينية إجمالي دعم 500 مليون دولاراً شهرياً من صادرات النفط، وأن مقارنة بهذا المبلغ في مقابل الدعم المقدَّم سنوياً لإسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، فإنَّ حجم الدعم المالي لسوريا يفوق حجم الدعم المالي المقدم لاسرائيل بفارق 3.8 مليار دولاراً سنوياً عن إجمالي ما تقدمه روسيا والصين وإيران لدعم النظام الحالي بمبلغ 6 مليار سنوياً (شلبي، 2016).

إنَّ الاستثمار الروسي في سوريا يعكس واقعاً مغايراً لذلك فبالرغم من تلك العقوبات، بلغت حجم الاستثمارات في عام 2009 ما يراوح العشرون مليار دولار في

مجالات متعدِّدة أهمها في مجالات إنتاج الغاز والتنقيب من خلال استخراج النفط السوري وخطط انتاج الطاقة النووية في سوريا، بالإضافة إلى توفير الخدمات لانتاج الطاقة المحلية في سوريا (الشيخ، 2014).

ب. رفض جملة العقوبات المتخذة في حق القيادة السُّورية والنظام:

اتَّخذت الولايات المتحدة ترتيبات وإجراءات فرض عقوبات تراوحت إدراج أسماء القيادات السُّورية على القائمة السوداء، وتجميد حسابات القيادة السُّورية، وحظر سفرهم إلى الخارج، أو اتِّخاذ أشكال أخرى من حيث تجميد الحسابات، ومنع التداولات النقدية، ومنع إرسال الأوراق النقدية، وحظر الاستثمارات، ووقف تصدير أدوات تصنيع النفط والغاز، وتضييق الخناق. والمؤسف من جملة 27 العقوبات المفروضة على الواقع السوري هي تلك التي فرضت في عام 2012 من "دول الجامعة العربية تتفق على فرض عقوبات اقتصادية هي الأشد من جملة العقوبات على إحدى الدول الأعضاء بالجامعة، ووزراء خارجية الجامعة العربية يقرِّرون تعليق جميع التعاملات مع البنك المركزي والمصرف التجاري السوري المملوك للدولة، بالإضافة إلى وقف التعاملات المالية والاتفاقات التجارية مع سوريا" (الجزيرة نت، 2015).

بينما جاء الموقف الروسي ليؤكد رفض تلك القرارات التي لم تتم تحتاج إلى إجراءات إقرارها من مجلس الأمن الأممي، وليس في إطار اتخاذ مثل تلك العقوبات بطريقة منفردة من قبل دولة أو مجموعة دول، على اعتبار العامل السياسي المصلحي الموجَّه في خدمة سياسات الدول التي فرضت تلك العقوبات، ولم تتم جملتها بموافقة الأمم المتحدة، أو مراعاة لضوابط وقواعد القانون الدولي العام، بينما تمَّ تقديم مشروع القرار في عام الأزمة ومروره من خلا لمجلس الأمن، جاء رد فعل الحكومة الروسية بالتلويح بحق النقض على جملة القرار القائل بفرض العقوبات على روسيا، ممَّا أدى إلى قيام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى القيام باتخاذ إستراتيجية استخدام القوة غير المباشرة من

خلال فرض عقوبات اقتصادية بهدف إضعاف النظام، وتجويع الشعب والتي أبرمت على مدار أول سنوات الثورة بسلوك أحادي الجانب.

2.2.4 التدخل الأمريكي في الأزمة السُّورية:

أولاً: دوافع وأدوات التدخل الأمريكي في الأزمة السورية

كان نهج الولايات المتحدة خلال العقود الماضية تجاه الدول العربية هو العمل على تحقيق مصالحها الرئيسية في مجالات الطاقة، والتجارة العالمية، وتأمين سفن الملاحة البحرية وعبورها ضمن الخطوط الآمنة عبر مضيق باب المندب وهرمز وقناة السويس، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وخاصةً في العمل على تقييد الصعود الايراني في مجال الطاقة النووية، وأمن إسرائيل، والحرب على الإرهاب (الدسوقي، 2016: 89).

ثمَّ بدأ النهج الأمريكي في تطبيق سياسة تقليل الانخراط الإقليمي في المنطقة منذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق، واندلاع ثورات الربيع العربي إلى دفع الإدارة الأمريكية في اتجاه سياسات خارجية تدعم الإصلاح في الدول العربية عن طريق التركيز على دمج الأسواق التنافسية في الاقتصاد العالمي، والتركيز على التجارة الدولية، والمساعدات، والاستثمارات، وحماية الاستقرار المالي من خلال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لتحقيق التنمية (علام ،2016).

هذا التحوُّل أدَّى إلى خلق "فراغ قوة" حيوي، كان لا بدّ من ملئه بالقوة العسكرية البشرية، خاصةً وأن أنظمة عربية عديدة سقطت بعد إندلاع ثورات الربيع العربي، هذه التحوُّلات الإستراتيجية في السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية دفعت القوى الإقليمية التقليدية (إيران، وتركيا، وإسرائيل) إلى تبنِّي سياسات خارجية متعارضة لـ "ملىء فراغ القوة" في المنطقة العربية، وأدَّت إلى نمو الدور السعودي الإقليمي وحلفاؤها من دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاولة فرض إعادة النظر في النظام الإقليمي وإعادة النظر في الإستراتيجيات السائدة، خاصةً بعد دعوة الولايات المتحدة عام 2014 إقامة تحالف

دولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبعدها في سوريا (عبد الوهاب،2016: 104).

ونتيدة لذلك، فإنَّ فراغ القوة العسكري الذي تركته الولايات المتحدة في إنسحابها من العراق أدى في جانب منه إلى صعود جماعات إسلامية، وجهادية سنية، ملأت جزأ من الفراغ في العراق ولاحقاً في سوريا بعد اندلاع أزمة عام 2011، ففي حزيران 2014 أعلن "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" إقامة "دولة الخلافة الاسلامية" التي لا يوجد حدود لها، وقد أظهر "تنظيم الدولة الاسلامية" سلوكا وحشياً وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وتم استفزاز "الولايات المتحدة الأمريكية" خوفاً من تداعيات إعلان "خليفة" و"خلافة" (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2014).

التحوُّلات الهيكلية التي طرأت على مستوى التفكير الاستراتيجي واتجاهات السياسة الخارجية التركية في ذلك، وعلى مستوى آليات صنع القرار السياسي والممارسة السياسية:

اتَّسم الموقف الأمريكي بالتخبط خلال الأعوام الأربعة من تاريخ الثورة والحرب الأهلية في سوريا، حيث تفاجأ بدايةً بانطلاق الثورة، وارتبك في التعامل مع المتغير الجديد، ومن ثمّ عَمَد إلى مراقبة سلوك النظام وردات الفعل الشعبية، وسعى إلى تشجيع المعارضة السُّورية ودفع بقوى ترتبط به لقيادتها، كما شجع تركيا على اتخاذ موقف متقدم والابتعاد عن دور الوسيط في الأزمة، ثم اتجه الموقف الأمريكي إلى تغيير التحالفات وإنشاء مجموعات متطرفة تقاتل بعضها بعضاً، واستمرار العمل على إضعاف النظام، وهو ما يعني استمرار سياسة الاستنزاف الداخلي في سوريا لجميع أطراف الصراع لصالح إسرائيل (السُّورية نت، 2015).

وبالاستناد إلى التجربة المريرة للإدارة الأمريكية في أفغانستان والعراق اعتمدت الرؤية الأمريكية على إدارة الصراع من الخلف مع تقديم الدعم اللوجستي والغطاء الجوي وسياسة إستخدام المتاح من الأدوات المحلية: قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف

الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في جماعات البيشمركة العراقية، ووحدات الحماية الكردية السُّورية، والحشد الشيعي، وما توفر من صحوات سورية وعراقية، والإنفاق المالي، وأعباء وتكاليف العمليات والدعم لهذه الجماعات (مرسي، 2016).

أولاً: دوافع وأدوات التدخل الأمريكي في الأزمة السُّورية:

1- العقيدة الأمنية الأمريكية:

اعتمدت العقيدة العسكرية الأمريكية منذ استقلال أمريكا على مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تخدم الأمن القومي الأمريكي وتتسم العقيدة الأمنية بالثبات المطلق والغير قابل للتغيير، وتعتمد القيادة الأمريكية على المرونة في توجيه سياساتها بحسب ما يخدم مصالحها ويحقق أهداف أمنها القومي تماشياً واستجابة للتغيرات والمستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية والتغيرات التي تطرأ على هيكل علاقات التفاعل لأطراف السلوك الدولي (أحمد، 2016: 61).

وتأتي مرتكزات الإستراتيجية الكبرى التي تقوم عليها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتعاقبها الإدارات الأمريكية جملة من المبادىء الراسخة في العقيدة الأمنية الأمريكية ما يسمى بالإستراتيجية الكبرى وتقوم كل ادارة امريكية بالتعامل مع تلك المبادىء وفق سياسات واستراتيجيات بحسب عقيدة القيادة وبالاستناد إلى الفكر الاستراتيجي والتي تعود فسلفتها إلى ما قبل فترة الحرب الباردة وحتى إلى مرحلة تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية والتي تهدف في مضامينها وأهدافها الإستراتيجية إلى دفع المخاطر والتهديدات واحتمالية أي عدوان عن الأراضي الأمريكية من خلال هيمنة القطب الواحد واحكام السيطرة التامة على القارةالشمالية في منطقة أوراسيا (وزارة الدفاع، 2014).

ممَّا يعني إيجاد مناطق نفوذ أخرى بعيدة عن القارة الأمريكية الشمالية خاصة في منطقة (أوراسيا) بهدف خلق عازل حامي وذلك بحيث تتم معالجة كل الأمور والأزمات والقضايا خارج نطاق الأراضي الأمريكية وترتكز الإستراتيجيات العسكرية على الاستخدام المفرط لجميع اشكال القوة المباشرة وممارسة جميع اشكال الردع وإستراتيجية الحرب

الاستباقية أو الوقائية وكذلك استراتيجية الاحتواء المزدوج من خلال الاستراتيجيات التي مارستها أمريكا تتمثل في إستراتيجية حرب شاملة لمنع قيام أي منافسة، أو وقوع أي تهديد للمصالح والهيمنة الأمريكية، وإستراتيجية الحرب المحدودة ضد الإرهاب وبؤر التنظيمات الإرهابية (وزارة الدفاع للسودان، 2014).

وبالتالي تؤمن الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة الرئيس أوباما من حيث اتجاه السياسة الخارجية مع قضايا الشرق الأوسط من خلال تصريحات البيت الأبيض، وقرارات واشنطن حول التهديدات الأمنية في دول العالم داعياً إلى إبراز توجهات القيادة إلى سياسة التدخل في الصراعات الدولية والإقليمية عند الحاجة للقيام بذلك، وذلك في حال شكلت تلك الصراعات تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي (مركز الجزيرة للدراسات، 2016).

وبالتالي أكدت السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية على أولوية الحلول السياسية حيث تؤمن القيادة بعدم وجود اي مقاربات أمنية في ظل الصراع العسكري الأمني المحلي بين النظام والمعارضة السُّورية، حتى جاء تصريح وزير الخارجية الأمريكي في 2015 بأن الطريق إلى تسوية الأزمة وفرض الحلول عن طريق تفعيل الدبلوماسية قائلا،" بأن الرئيس السوري يجب أن يتنحَّى عن السلطة عن السلطة، ولكن ليس بالضرورة فور التوصل إلى تسوية لإنهاء الحرب" (دياب، 2015: 29).

وجاءت تصريحات القيادة الأمريكية في قمة العشرين التي عقدت في تركيا في عام 2015، حيث تعهدت الإدارة الأمريكية بالعمل على دعم الجهود وتفعيل الأدوار الممكنة للقضاء على الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامي في سوريا والعراق، مع التأكيد على تكثيف الجهود بدعم من قوات التحالف الدولية بما يضمن الانتقال السلمي للسلطة مع اسقاط النظام والقضاء على الإرهاب، مع التأكيد على دور الأمم المتحدة في رعاية المفاوضات بين النظام والمعارضة في عملية الانتقال السلمي للسلطة ووقف أطلاق النار بالتنسيق مع القيادة الروسية كما أكدته تصريحات وزير الخارجية الأمريكي على لسان القيادة الأمريكية إلى ضرورة البحث عن الحلول السياسية، كما ورد في مؤتمر فيينا لنفس العام في 2015،

بالإضافة إلى العمل على تقييد حرية الدور المتصاعد للقوى الإقليمية في مؤتمر فيينا الثاني في نفس العام وتأكيد وحدة الأراضي السُّورية والشعب والأقليم بصرف النظر عن مكونات المجتمع المدني والذي يجمع بين مكوناته التباين العرقي والأثني والهوياتي والطائفية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2014).

وبالتالي، وافقت القيادة الأمريكية على إرسال عناصر من قوات العمليات الخاصة الى الشمال السوري مع العمل على تنسيق الجهود مع المسلحيين المحليين ومع قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني اقتصار دور الولايات المتحده على دعم بعض الجماعات المسلحه واستخدام نهج الحرب بالإنابة في مع العمل على إجهاض الحركات والتنظيمات والجماعات المتشدده من ترجيح كفة الصراع لصالحها حرصاً على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى.

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة صياغة وتشكيل الإستراتيجية الأمنية والإقليمية لصالحها من خلال الضغط على دول الخليج العربي لحملها على التخلي عن التزاماتها السياسية والأمنية تجاه الأنظمة العربية التي تستجيب ببطء إلى الرؤيا الأمريكية في المنطقة مثل سوريا، وما تشهده من تطورات داخلية وما يعكسه الموقف العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية ودول عربية أخرى من الأزمة السُّورية (العوايدة، 2015: 352).

أعلن البيت الأبيض عام 2013أن الرئيس الأميركي باراك أوباما قرر تقديم دعم عسكري للمعارضة السُّورية، وكان السيناتور الأميركي، جون ماكين، أكد أن واشنطن قررت تسليح المعارضة السُّورية، وأكد البيت الأبيض أنه لم يتخذ بعد قراراً بشأن فرض حظر جوي على سوريا، وامتنع عن الإدلاء بتفاصيل الدعم العسكري للمعارضة، وذكرت الإدارة الأميركية أن أوباما أعاد حساباته بشأن الأزمة السُّورية بعد ثبوت استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي، وقال أعضاء في الكونغرس الأميركي إن البيت الأبيض أكد استخدام نظام الرئيس السوري بشار الأسد لأسلحة محظورة، وأعلنت واشنطن أن سلاح

الأسد الكيماوي أدى إلى مقتل أكثر من 150 شخصاً، مشيراً إلى أن نظام الأسد استخدم غاز السارين على نطاق محدود ضد معارضيه (العربية نت، 2013).

2- الأمن القومي الأمريكي:

تظهر محدّدات الأمن القومي الأمريكي من الثوابت القيمية الواردة في العقيدة الأمنية والإستراتيجية الكبرى في ترجيح المصالح على القيم ودعم الديمقراطية والاصلاح السياسي وكما ذكر آنفاً في أنها تختلف من حيث الأداء وآلية التطبيق عند توجيه سياساتها الخارجية في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي، ومنها:

أ. **ضمان أمن إسرائيل:** وتعد إسرائيل عنصرً ثابتاً من عناصر أهداف الأمن القومي الأمريكي باختلاف الحكومات المتعاقبة، حيث استمر تقديم الدعم إلى إسرائيل منذ قيام الكيان عام1948، إلى دخول القيادة الأمريكية في طرف المفاوضات حول السلام وتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وتقديم كل ما يساهم في تحقيق البقاء القومي لأمن إسرائيل، ولعل الشاهد على ذلك أيضاً، هو الدعم المستمر لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات عسكرية واقتصادية تجعلها تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث التفوق النوعي والكمي في التسليح العسكري، وجميع ما يضمن توفر مصادر القوة وتفوقها في الإقليم العربي، بالإضافة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي في الساحة الدولية، ويعدُّ واضحاً من خلال قرارات مجلس الأمن واستخدام حق الفيتو في عشرات المرات ضد أي مشاريع وقرارات وبيانات تقتضي إدانة إسرائيل واعتداءاتها المتكررة والعنف والاحتلال وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية لضمان أمن إسرائيل وعدم قيام المسؤولية القانونية عليها من خلال الموقف الداعم والثابت للإدارة الأمريكية بمختلف حكوماتها وتعاقبهم في القيادة (أحمد، 2016: 62).

ب. **النفط:** تقتضي المصلحة القومية في الإبقاء والمحافظة على أسعار النفط ثابتة ومستقرة من مصادر إمدادات النفط العالمي والتي تأتي من دول الخليج، وترتكز المصالح الأمريكية أيضاً على العمل على تكثيف الجهود الدولية في مواجهة أسلحة

الدمار الشامل النووية والكيميائية وتهتم بالإبقاء على علاقاتها مع دول الخليج التي تتوافق وجملة المصالح الإستراتيجية –الأمريكية في الشرق الأوسط (عبد الوهاب، 2016).

ج. مكافحة الإرهاب: حيث تشكل هذه الظاهرة تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي، فبعد أحداث 11 سبتمبر ومن خلال التجربة المريرة للإدارة الأمريكية في الغزو العراقي وما تلاها من إفرازات إثر الانسحاب الأمريكي من العراق وفراغ القوة التي خلفته وراءها الولايات المتحدة الأمريكية، وثورات الربيع العربي في عام 2011 وخريطة المخاطر من الإرهاب، تحول الموقف الأمريكي إلى حاجة واشنطن إلى بناء تحالفات إستراتيجية–سياسية مع دول الإقليم العربي لاحتواء خطر المد الإرهابي (أحمد، 2015).

وقد شكل إعلان دولة الخلافة قوة دفع ومحرك رئيسي في تحفيز انتقال مركز تنظيمات "السلفية الجهادية" من تنظيم "القاعدة" أي من التنظيمات التقليدية إلى "تنظيم الدولة الإسلامية" المتنامي في العراق وشكل ذلك قوة لهيمنة "تنظيم الدولة الاسلامية" على التنظيمات "السلفية الجهادية" في العالم وأعطى قوة للتقدم والسيطرة على مزيد من الأراضي في العراق وسوريا وغيرهما وشجع الاعلان على جذب عدد كبير من الشباب و"طلبة العلم"، و"الفقهاء"، و"القضاة"، وكفاءات متنوعة منها العسكرية والتقنية ومختلف التخصصات. وساهم إعلان "دولة الخلافة" كحارسة للدنيا والدين في رفع مستوى المعنويات القتالية وزيادة عدد أعضاء التنظيم "داعش" من مختلف جنسيات العالم شكل إعلان "دولة الخلافة" تهديدا مباشراً وعملياً لشرعية الأنظمة العربية مجتمعة (عيسى، 2016: 78)، هذا الواقع الجديد دفع الولايات المتحدة إلى الإعلان عن "تحالف دولي" لمحاربة "تنظيم الدولة"، هادفة منه إلى، حشد دول المنطقة حول الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وحثها على القتال معها والعمل على تعزيز دور "الجماعات السُّورية المعتدلة" ودعمها والهدف الاكبر الوصول الى تحالف على المستوى العالمي بقيادة الولايات المتحدة (علوي، 2016: 90).

وحصر التحالف الدولي بقيادة واشنطن نفسه "بقوة المنطق الأمريكي" في التعامل مع المنطقة بمحاربة "تنظيم الدولة" حصراً دون المليشيات الأخرى "السنية" و"الشيعية" المصنفة على "قائمة المنظمات الإرهابية"، الأمر الذي يعكس إزدواجية المعايير لكل من دخل في هذا التحالف حول مفهوم "محاربة الإرهاب" والإرهابيين، إضافة إلى أن "الولايات المتحدة"، و"حلف شمال الأطلسي" اعتمدتا سياسة "الضربات الجوية" تاركين القوى العسكرية البرية تواجهها القوى العربية وما توفر من ولاءات ودعم إقليمي في معادلة الصراع السوري، وأخيراً إقرار "الولايات المتحدة" بأنَّها لن تلعب في سوريا دوراً كما لعبته بالتدخُّل وغزو العراق (أحمد، 2016: 61).

3.4 التدخل الإقليمي في الأزمة السُّورية:

1.3.4 التدخل الإيراني في الأزمة السُّورية:

أولاً: دوافع التدخل الإيراني في الأزمة السُّورية

ثانياً: أدوات التدخل الإيراني في الأزمة السُّورية

1.3.4 التدخل الإيراني في الأزمة السُّورية

تُعدُّ إيران دولة إقليمية متميزة، وقوة أقليمية لما تمتلكه من إمكانات وقدرات ووسائل التنمية الذاتية، وهي تسعى للتأثير في القضايا الأوسع نطاقاً والتي تعدُّ من صميم اهتمامها، وهو ما يعني أن يكون لها نفوذاً خارجياً، فما يحدث في أفغانستان وآسيا الوسطى يؤثر بشكل مباشر على إيران ومصالحها القومية، تسعى إيران من خلال موقعها الجيواستراتيجي المميز والجيواستراتيجي وفن التعامل مع ملفات القضايا على مستوى المنطقة العربية، ولإيران مصلحة في التعامل مع هذه الملفات: الملف العراقي، الملف اللبناني، الملف التركي، ملف القضية الفلسطينية، وملفّي التطرف والإرهاب والتدخل في سوريا (الزويري، 2015: 19).

تتجه حركة السياسة الخارجية بدافع براعة القيادة الإيرانية في نسج التحالفات واللعب علىالتناقضات الأيديولوجية في سياسة إقليمية تخدم مصالحها الوطنية جعل منها نموذجاًومثالاً على براجماتية سياسية ودولة منافسة للحضارة أهدافها ومصالحها تتعارض من أهداف ومصالح دول الإقليم العربي (الزويري، 2015: 20).

ففي عام 1979، وعلى أثر رفض دمشق اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، مما دفعها الى اقامة جبهة "الصمود والتصدي" بقرار من قيادة الاسد والذي تزامن مع نفس عام الثورة الإيرانية ليقيم معها جبهة جديدة للممانعة والمقاومة والذي لاقى ترحيبا ودعما من طهران أدى ذلك إلى بناء تحالف إستراتيجي بين البلدين وأبرز الحلفاء لإيران ما بعد الثورة، ونموذجاً من نماذج التحالفات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط، وذلك لاستمرارها لأكثر من ثلاثة عقود على التوالي على الرغم من التغيرات الجيوبوليتيكية العميقة التي عصفت بالمنطقة كنظام حليف ومساند للقيادة الإيرانية، وذك من خلال الدعم والتنسيق في المواقف بين البلدين في جميع الأزمات التى مرت بها إيران بدءاً من العزلة الدولية مروراً بحربها مع العراق، حيث ساندت سوريا إيران خلال حربها مع العراق فى الفترة ما بين عامى 1980- 1988، ونتج عن هذا التحالف تكوين حزب الله في جنوب لبنان عام 1982، الذي تبنَّى مبدأ ولاية الفقيه، وأصبح بعدها التحالف ثلاثياً بين إيران وسوريا وحزب الله، وزادت علاقة التحالف الإستراتيجي بتوقيع دمشق وطهران اتفاقية للتعاون العسكري الإستراتيجي عام 2006. وبناءاً عليه استخدمت إيران سوريا لتحقيق أهداف أمنها القومي عبر حزب الله اللبناني لما له تأثير في تحقيق الأهداف الإيرانية في المنطقة (الزويري، 2015: 22-23).

وفي عام 1982، وقعّت دمشق وطهران اتفاقاً يقتضي بيع نفط إيراني إلى سوريا بسعر تفضيلي تزامن معبدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان وأرسلت إيران قوات من الحرس الثوري (الباسدران) لمساندة دور الحزب المتصاعد أنذاك للتصديلإسرائيل. وفي عام 1990 قام الرئيس السوري السابق حافظ الأسد بأول زيارة رسمية إلى طهران منذ عام

1979، وفي عام 2001 قام الرئيس السوري بشّار الأسد بأول زيارة رسمية إلى طهران، وانتهاج مسلك والده الراحل في علاقة بلاده مع إيران في تعزيز جبهة المقاومة ضد إسرائيل، وعمد الى عقد الاتفاقات لتحرير المبادلات التجارية الثنائية بينهما خلال الأعوام 2007 و2008 و 2010 على التوالي (حمادة، 2014: 91).

أولاً: دوافع التدخل الإيراني في الأزمة السُّورية:

1- العقيدة الأمنية الإيرانية

إنَّ ما يميِّز جملة مرتكزات العقيدة الامنية المحددة للسياسة الخارجية الإيرانية هو مرتكز المصلحة والذي تنطلق منه أهم مقومات الشخصية القومية الإيرانية والتي تصاغ منها توجهات الرؤية الأمنية الإيرانية في تحقيق أهداف الأمن القومي الإيراني كالآتي:

أ. **القومية الفارسية:** يعدُّ هذا المرتكز مصدراً ومقوماً أساسياً لموروث الحضارة الفارسية وتكتسب القيادة الدعم المحلي من المجتمع الإيراني لهذا الموروث وينعكس ذلك على الهوية الوطنية الإيرانية وعلى شتى شرائح المجتمع باعتباره موروثا تاريخيا وثقافيا ويعد من أهم المحركات للسياسة الخارجية الإيرانية إيماناً بالإمبراطورية والحضارة الفارسية التي كانت (النعيمي، 2015: 13).

ب. **البعد الديني الشيعي:** تُعدُّ إيران الدولة الشيعية الوحيدة في الإقليم والعالم؛ لذلك تعتمد على تقديم نفسها ككقائد للشيعة حول العالم من هذا المنطلق، وتحول المذهب الشيعي إلى جزءاً أصيلا في الدستور الإيراني يعمل على رؤية تسعى إلى وصل الشريط الأمني الشيعي في دول الإقليم العربي كدافع للحفاظ على الأمن القومي الخارجي الإيراني واستخدام البعد المذهبي ومزاوجته مع السياسة الخارجية ضمن ما يخدم أهداف المصلحة القومية العليا للبلاد (عبد المؤمن، 2015: 7).

ج. **المرتكز المصلحي:** وهو المرتكز الرئيسي الذي يحكم الخطاب السياسي للنظام والقيادة الإيرانية، وهذا يعد واضحا في مرتكزات العقيدة الأمنية من خلال المزاوجة بين الدين والسياسة في الخطاب والتصريحات الرسمية للإدارة الإيرانية مع تبني

اتجاه سياسي مصلحي في تحقيق الأهداف القومية العليا فضلاً عن امتلاكها مقومات القائد الإقليمي مما يحتم عليها أن تحظى بالقيادة الإقليمية من خلال سيطرة إيران على دول الخليج بما تمتلكه من قدرات دفاعية وتفوق نوعي (النعيمي، 2015: 13).

بينما يرتكز النظام الإيراني على معايير أيديولوجية نابعة من الثورة الإسلامية الا أن المواقف ترتكز على المعيار المصلحي في الدرجة الأولى على حساب تلك القيم، من خلال مقارنة الموقف الإيراني من الثورة السُّورية بمواقف إيران في باقي دول الربيع العربي ويظهر بوضوح التباين في موقف طهران الذي جاء داعماً للثورة الشعبية ضد النظامين التونسي والمصري، حيث حققت لها الثورة الأطاحة بنظامين منافسين لها على المستوى الإقليمي وخصوصا للنظام المصري، بينما بدا التأييد الإيراني أكثر وضوحًا في حالة البحرين الذي وصل الى التدخل المباشر في تحريك الأحداث التي شهدتها المملكة، مما وضع طهران في حالة مواجهة وأزمة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فيما بدا التأييد أقل وضوحًا في الحالتين الليبية واليمنية، أما في حالة الثورة السُّورية فقد جاء الموقف الإيراني على النقيض تمامًا مقارنة بالحالات السابقة، باتخاذ إيران موقفًا مؤيدًا لنظام الرئيس "الأسد" ومعارضًا بشدة لمطالب التغيير التي نادى بها المتظاهرون السوريون وتبني طهران التفسير الذي طرحته دمشق للتظاهرات التي اجتاحت العديد من المدن السُّورية، بأنها مستهدفة بسبب مواقفها السياسية ومناهضتها لإسرائيل (مبروك، 2015: 212).

تستدعي العقيدة الأمنية الإيرانية أن أي تغيير في موازين القوى السكاني الطائفي شمال سوريا لصالح "الشيعة" كجزء من إستراتيجية بناء ممر برّي آمن يمتدّ من إيران على طول الطريق إلى لبنان، وهذا النوع من الإحلال السكاني يختلف عن أية قوة إقليمية أخرى تتدخل في الحالة السُّورية، ومع انعكاس موازين القوى الإقليمي في المنطقة، أصبحت تشكل تهديداً لتماسك المحور الإقليمي الذي نجحت طهران في تشكيله بعد سقوط نظام

صدام حسين في العراق والذي يمتد من طهران إلى بغداد ودمشق وحزب الله ويصل حتى غزة، حيث يضع إيران في مأزق إستراتيجي صعب قد يؤثر على الجسر الذي يربط إيران بحلفائها الإقليميين خصوصاً في حال الاطاحة بالحكم في سوريا مما سيحد من مشروع الهيمنة الإقليمية لإيران، وسيضعف من نفوذها وسيمكن من تعزيز المعسكر السني في سوريا وفي العالم العربي، بما يخدم مصالح إسرائيل الإستراتيجية على حساب المعسكر الشيعي ومصالح إيران (اللباد، 2008: 36)

2- الأمن القومي الإيراني: يتكون الأمن القومي الإيراني من مرتكزات وأهداف ثابتة ومشتقة من العقيدة الأمنية والتي تعزز تحقيق المصالح القومية العليا من جملة أهداف ذات أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية ومذهبية ومعلوماتية وتداعيات أي تغير يطرأ عليها على المستويين الإقليمي والدولي (مبروك، 2015: 219).

وترتكز هذه الأهداف الى حماية وصيانة النظام الإيراني وفقا لقيم الثورة الأيسلامية، تحت مظلة محاربة قوى الظلم والاستبداد ودفع الظلم عن المستضعفين في الأرض، تشمل العقيدة الأمنية في التصور الإيراني حول مصادر تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تصدير نموذج الدولة من خلال تقوية تماسك المجتمع والحفاظ على االهوية الطائفية الشيعية، بالإضافة إلى تمكين امتلاك الإمكانات والموارد في الدفاع عن الدولة وتأمين مصالحها وتعزيز مكانتها الإقليمية من خلال توظيف موقعها الجيواستراتيجي والجيوبيولوتيكي للحصول على دور مؤثر لها في قلب المنظومة الاسلامية والدول العربية والمشاركة في ادارة قضايا ذات الشأن الدولي والعمل على استثمار العلاقات الدولية والتي تصب في خدمة المصالح القومية العليا للدولة وتشمل العقيدة الأمنية الإيرانية دوافع سياسية وإستراتيجية للتدخل في سوريا تتعلق بالأمن القومي الإيراني، والهيمنة الإقليمية لإيران، والبرنامج النووي الإيراني (موسوعة المقاتل نت، 2015).

أ. **الطموح الإيراني والهيمنة الإقليمية:** يعدُّ هذا البعد الدولي للأمن الإيراني المحرك الرئيسي للرؤية الوطنية للجمهورية الاسلامية من خلال سعي إيران إلى فرض مصالحها الحيوية الأمنية بشتى الوسائل والامكانات المتاحة للتصدي للقيم الغربية المعادية لها. مكونات هذا البعد تقع في الأمن الاقتصادي والأمن الإقليمي وذلك من خلال تعزيز التعاون مع دول الخليج العربي والقضاء على الخلافات المذهبية وفرض مدركات القيادة الإيرانية حول إجماع الدول العربية على أن اسرائيل عدو واحد والعمل على منع أي تدخل دولي في الإقليم (النعيمي، 2015: 13).

وفي ضوء هذه التداعيات الإيجابية التي حققتها إيران في المنطقة من التدخل، تندفع إيران إلى الحديث عن شرق أوسط جديد المنطقة على أنقاض الأنظمة التي سقطت في دول الربيع العربي، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقب احتلال العراق عام 2003 ويقوم على الايديولوجية وحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام وبمحاولات إيران تكوين حزام أمني استراتيجي يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار (حمادة، 2014: 49).

وتعمل إيران على ربط نفوذها الإقليمي من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا، التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولاً إلى لبنان لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع "إسرائيل"، أو بضغط كبير على الدول العربية الرئيسية، خصوصاً في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، وتتميز سوريا من الناحية السياسية والعسكرية عن بقية دول الثورات العربي لكونها تعد البيئة الحاضنة لكل ما يطلق عليه المقاومات العربية، وبالأخص المقاومة الفلسطينية واللبنانية، بالإضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي لإيران الذي يمثل حلقة الوصل التي تربط لبنان الهامة تاريخياً

وعقائدياً واستراتيجياً وإعلامياً لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي ومسلك إيران إلى النفاذ الإقليمي (الشيخ، 2014: 94).

ب. البرنامج النووي الإيراني

ترتكز الإستراتيجية العسكرية لإيران في المرحلة الراهنة على ربط الملفات الإقليمية، والاستفادة من تشابك المصالح الدولية والإقليمية للحفاظ على مصالحها في سوريا وتجنب أكبر قدر من الخسائر الإستراتيجية المحتملة لها، حيث تربط إيران ربطاً محكماً بين مسألة ملفها النووي ومفاوضاتها مع الغرب وبين مصالحها الإستراتيجية في سوريا والبحرين حيث تطالب طهران بطرح الملفين السورى والبحرينى على جدول أعمال جولة كازاخستان الخاصة بالمفاوضات مع الغرب بشان برنامجها النووي (العالم الجديد نت، 2014). ويؤكد ذلك من حيث رغبة طهران في توسيع إطار المقايضة في اتجاه تطبيع الأزمة السُّورية مع الغرب في محاولة لإيران في تخفيف الضغط المتنامي بسبب مشروعها النووي الذي يؤثر سلبا على القدرات الاقتصادية الإيرانية (المنتدى الاقتصادي السوري، 2014).

جاءت جولة كازاخستان بعد مرحلة من التوتر في العلاقات بين طهران وواشنطن وأنقرة حول الأزمة السُّورية، واتهمت إيران وسوريا الدول الخليجية وتركيا والغرب بتمويل المعارضة السُّورية وتسليحها، فإنها تعتبر أن هذه الدول تعتدي على مصالحها الإستراتيجية، حيث توصلت مجموعة الدول الخمسة "5+1" (ألمانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) إلى الاتفاق مع إيران بخصوص برنامجها النووي في عام 2015 مما يسمح لإيران بإعادة إطلاق اقتصادها واستعادة مكانتها البارزة في إنتاج النفط في العالم وتحقيق صعودها الإقليمي في استكمال مشروع المد الشيعي والهيمنة الإيرانية (ويكيبيديا، 2013). وجاء التحول في مفاوضات خمسة زائد واحد مع إيران بخصوص برنامجها النووي لصالح الأخيرة ونجحت بالتالي طهران في ربط طاولة مفاوضات القضايا الإقليمية بصفة عامة مع القضايا والحلول المحتملة للصراع الإيراني–

الأمريكي- الإسرائيلي- الغربي من خلال اتفاقات برنامجها النووي (صحيفة الغد نت، 2015).

تعدُّ أي إثارة لقضية الملف النووي الإيراني، ستهدف حتماً إلى إقصاء طهران من المعادلة السُّورية تزامنا مع التلويح من الجانب الاسرائيلي بتوجيه ضربة عسكرية للمنشات النووية الإيرانية، لذلك لم تتردد إيران في التصريح باستعدادها للرد على أي عدوان عسكري يستهدف منشاتها، وقامت طهران بالتهديد بإغلاقمضيق هرمز حيث يمر النفط الخليجي. ومع اتساع رقعة السيطرة الميدانية للمعارضة السُّورية وتصاعد قوة الجيش السوري الحر، والتوجه نحو تشكيل حكومة انتقالية، تجد طهران نفسها مضطرة إلى الدفع في اتجاه تحريك جبهة أخرى للتفاوض، وقدح صرح أحد المسئولين الإيرانيين سعيد جاليلى وهو رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "أن بلاده لن تسمح بسقوط نظام من أهم حلفائها الإستراتيجيين سواء من قبل الثوار أو أى تدخل خارجى" (رويترز، 2012).

ج. **محور الممانعة:** الذي تقوده إيران، ويضم كلاً من سوريا و"حزب الله" اللبناني، وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين في مواجهة "محور الاعتدال" الذي كان يضم دول مجلس التعاون الخليجي، إلي جانب مصر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى، ويعد ركيزة طهران فى أي مواجهات عسكرية محتملة مع إسرائيل هو حزب الله، باعتباره أحد الضمانات الأساسية لأمنها القومي من خلال تطبيق فكرة الحرب بالوكالة تفادياً لأي مواجهات مباشرة مع إسرائيل (الجزيرة نت، 2013).

ثانياً: أدوات التدخل الإيراني في الأزمة السُّورية

توظِّف إيران عدداً من الآليات والأدوات المتعددة لتنفيذ سياساتها الخارجية في سوريا، تعمل حكومة طهران على التدخل بأدوات سياسية وعسكرية مباشررة وغير مباشرة وبأدوات اقتصادية وفقا لميزان المصلحة الذي يحكم اتجاه السياسة الخارجية الإيرانية حيث تقدم الدعم المالي والعسكري والإقتصادي للنظام السوري والدعم المالي والعسكري

للجماعات المسلحة، إذ تقدم إيران الأسلحة والتدريب والمستشارين العسكريين، والعديد من هذه الجماعات التي تصنّف منظمات إرهابية دولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا تعتبر الولايات المتحدة إيران دولة راعية للإرهاب (عبد القادر، 2014: 96).

1- الأدوات السياسية والقانونية

تتصدر إيران زمام المبادرات السياسية التي تطرح في سبيل الوصول إلى تسوية وحلول سلمية للأزمة السُّورية ووفقا لهذه الرؤية، تعمل إيران على منع أي اتفاق قد يحدث بين المعارضة والنظام والذي سينتج عنه التنحي عن حكم البلاد والعمل على تسلميها ضمن مرحلة انتقالية، حيث شارك الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي بناء على دعوة من الملك السعودي وجاء الموقف الإيراني الرافض لقرار تعليق عضوية سورية، وشددت على ضرورة الحل السلمي للازمة السُّورية من دون تدخل خارجي وجاء إعلان أكبر صالحي وزير الخارجية الإيراني موقف بلاده الرافض لأي قرار من شأنه التدخل في سوريا تحت أي مسمى، أو تجميد عضويتها في المنظمة وحصرها في زاوية معينة (وكالة رويترز، 2012)

ومع صدور البيان الختامي لاتفاق جنيف (1) حول الأزمة السُّورية، والذي جاء بناء على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، رفضت إيران وموسكو البيان الذي لم ينص على تنحي الرئيس السوري صراحة والذي وافقت عليه الادارة الامريكية باعتباره يشمل ضمنيا تنحي الرئيس ودعت روسيا مراراً إلى تبني مجلس الأمن الدولي اتفاق جنيف، في حين أصرت واشنطن على إرفاق أي قرار يصدر عن مجلس الأمن بعقوبات على النظام السوري، الأمر الذي ترفضه موسكو والتي اتهمت الغرب بتخريب خطة جنيف، أشتمل البيان على خطة الوقف الفوري لاطلاق النار بين النظام والمعارضة، ووقف عسكرة الأزمة لما الت اليه الاحداث في سوريا مع احتدام الصراع الدموي الذي ينذر بكارثة انسانية في الداخل السوري كما ونص البيان على الية طرح الحلول السياسية وجملة التدابيروالاجراءات اللازمة في تشكيل الحكومة الانتقالية تسند اليها

الصلاحيات التنفيذية على ان لا يتم المساس سيادة الدولة واستقلالها وأشار البيان عن الية تمكين المجتمع المحلي وانعاشه، والدعوة إلى حوار وطني تشارك فيه جميع شرائح المجتمع السوري. كما تضمنت الخطة إمكانية البدء بمراجعة للدستور، إضافة إلى إصلاحات قانونية، على أن تخضع هذه المراجعة لموافقة الشعب، وتتبعها انتخابات حرة ومفتوحة أمام جميع الأحزاب المحافظة على المؤسسات واعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية وشدد البيان على التمكين الإنساني من خلال تقديم المساعدات وضمان وصولها إلى المناطق الأكثر تضرراً وإطلاق المعتقلين ووضع حد لإراقة الدماء، بالإضافة إلى تخصيص إمكانات مادية لإعادة أعمار البلاد (حمادة، 2014: 89).

تمَّ تبنِّي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 بالإجماع عام 2015 والذي جاء حول ضرورة وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية للوضع في سوريا، حيث خرجت بعدها تصريحات نائب وزير الخارجية الإيراني أمير عبدالله يان أن إيران ستواصل دعم الحكومة السُّورية، بينما صوت مجلس الأمن الدولي على قرار يدعو إلى وقف لإطلاق النار والبدء بمفاوضات السلام، إلا أن تصريحات طهران نقلا عن وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية لاحقاً بعد قرار مجلس الأمن مؤكداً مواصلة بلاده تقديم الدعم الكلي للنظام السوري (بيان مجلس الأمن، 2015).

2- أدوات التدخل العسكري المباشر وغير المباشرة باستخدام القوة: تعد هذه الأدوات من أخطر الأدوات التي وظفتها إيران في تحقيق أهدافها ومصالحها من خلال استغلال الأزمة السُّورية في تحقيق صعودها الإقليمي، وتبذل إيران جميع الجهود المطلوبة لمنع سقوط النظام الحليف لما لذلك من تداعيات سلبية على مصالحها فى لبنان والعراق وقطاع غزة وشواطئ المتوسط، ومن ثم تستخدم إيران أدوات متعددة فى إطار تدخلها فى الأزمة السُّورية ومن أبرزها الأدوات العسكرية المباشرة والغير مباشرة.

أ. تقديم الدعم اللوجستي والسياسي

تسعى إيران إلى اختبار قوتها ونقل واقع خبرتها في الممارسات التي استخدمتها في قمع الاحتجاجات الكبيرة التي شهدتها مدن طهران بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها أحمدي نجاد عام 2009 وتتمثل هذه القوة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية خارج حدود إيران، في تكثيف الوجود للمئات من نخبة الحرس الثوري الإيراني الذين يعسكرون في دمشق بهدف تدريب نظرائهم السوريين على هذه الممارسات والتى تشمل التوسع فى حملة الاعتقالات وتعذيب الناشطين من أجل بث الرعب، وتكثيفتواجدالقوات الأمنية في أيام الاحتجاجات لمنع تشكيل تجمعات وعزل المناطق الثائرة وتسليح الشباب من مؤيدي النظام بالأسلحة النارية لاستعمالها ضد المحتجين، فضلاً عن القيام بمسيرات مؤيدة للحكومة لأغراض الدعاية لها، إضافة إلى تدريب القوات السُّورية حول كيفية مراقبة الوضع الداخلي والقيام بأعمال المراقبة الإلكترونية الأخرى كما يقومون بتزويد دمشق بمعدات السيطرة على أعمال الشغب. وهي كلها ممارسات تم استنساخها من ممارسات النظام الحاكم في طهران، يضاف إلى ذلك قيام عناصر من حزب الله إرسال مقاتلين إلى سوريا دعماً للنظام كرد فعل على قلقة المتزايد من قطع مصدر إمداده الرئيس بالسلاح (دار الحياة، 2011).

ب. التدخل البري

تسعى إيران إلى نشر قوات الحرس الإيراني والميليشات الموالية لها في الخارج **عن** طريق تدريب قوات التدخل السريع (قوات الحرس الإيراني وفيلق القدس)، وتأكيد أهداف إيران الوقائية في الحفاظ على مصالح الأمن القومي الإيراني وإنهاء السيطرة البرية بين دمشق وبغداد التي بيد "المعارضة السُّورية"، وذلك لضمان تأمين الإمدادات عبر البر،حيث الإمدادت الجوية للنظام مكلفة وباهظة مما سيمكن أيضافي عملية تأمين الشروط والظروف للإحتفاظ بقدرة "نظام الأسد" وضمان إستخدام الأراضي السُّورية لمتابعة مصالحها الإقليمية في المنطقة، نتيجة لذلك، تقدم إيران الدعم والمساندة للمليشيات الموالية

للحكومة السُّورية، بحيث أصبحت هذه الميليشيات تعتمد في تمويلها وقدرتها العسكرية على الإمدادات الإيرانية.(مركز دراسات الجزيرة،2014).

حيث تمَّ تشكيل عدداً من المليشيات الداخلية والمحلية والإقليمية المؤقتة تحت اسم "قوات الدفاع الوطني" لمساعدة نظام الأسد"منذ منتصف عام 2012 حتى منتصف عام 2013 بما فيها الفصائل المتمركزة في دمشق ضمن شبكة لواء أبو الفضل العباس و التي جمعت عدداً كبيراً من المجموعات المؤيدة والموالية للأسد "الشبيحة"، إضافة إلى القوات الإحتياطية التي قاتلت ضد "المعارضة السُّورية" إلى جانب "نظام الأسد".(البيان،2015).

وحشد الجماعات العراقية الشيعية المسلحة في سوريا والموالية لـ "الحرس الثوري الإيراني" من أجل رعاية وحماية "مرقد السيدة زينب" وغيرها من المراقد الشيعية في سورية، حيث يوجد 70 موقعاً لمراقد شيعية في سوريا.. أغلبها في دمشق، ثم حلب وباقي المدن والمناطق السُّورية" (التركي، 2016)، وتستغل إيران "المزارات الدينية الشيعية، لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية.. تارة للقتال من أجل هذه المقامات، وتارة للسياحة والإستثمار"(ساسا، 2016)، إذ يوجد في سورية "كتائب الإمام علي" العراقية الشيعية التي دخلت عام 2014، ولواء "فاطميون" الأفغاني الشيعي، حيث تم "تجنيد هؤلأ المقاتلين الأفغان من مخيمات اللاجئين في إيران، وفي مجتمعات الشتات الأفغاني الشيعية" (أرتيربوري، 2016).

ج. **قيادة العمليات العسكرية والأمنية:** عن طريق شجب المظاهرات الاحتجاجية وتقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي لقمع المظاهرات بتزويده بالبترول والعتاد والخبراء والغاز المسيل للدموع، ومراقبة استخدام الانترنت والهواتف النقالة، ومشاركة قوى الأمن من الطرفين في تأمين وتفعيل ميناء اللاذقية العسكري الذي يساعد طهران وأعوانها بطريقة مباشرة على إمداد نظام الأسد. بالإضافة إلى استخدام أدوات إدارة الحرب في تشكيل قوات من مختلف العناصر وتعبئتها وتجهيزها لحرب المدن كأداة من أدوات التدخل العسكري غير المباشر، ولهذا اقترحت الحكومة الإيرانية تكوين قوات تعبئة لحرب المدن، قوامها 60

ألف عنصر من القوات المقاتلة؛ لتتسلم مهمة حرب الشوارع من الجيش السوري وفقاً لتصريحات مسئولين إيرانيين، فإنَّ هناك قوة من ستين ألف مقاتل تشرف عليها إيران في سوريا.(عبد الفتاح، 2015).

د. حرب الوكالة: يأتي دعم إيران لحزب الله بعد أن أخذ دوراً عام 2012، حيث إن "نظام الأسد" فقد السيطرة على الكثير من الأراضي السُّورية، وجاء تدخل الحزب انسجاماً مع المصالح الإيرانية والاستمرار في مسك الأوضاع الداخلية اللبنانية (علوي، 2016: 90) ودعم تواجد الميليشيات العراقية الشيعة المتشددة (لواء الفضل أبو العباس، وكتائب عصائب الحق، وكتائب حزب الله العراقي)، وهو مؤشر يدل على مدى خطر إتساع الصراع المذهبي الطائفي في جميع أنحاء المنطقة (عبدالوهاب، 2016: 105).

وتقديم الدعم اللوجستي والسياسي لـ "حزب الله اللبناني" والمليشيات العراقية الشيعية المتواجدة في سوريا، والذين يعتنقون عقيدة "ولاية الفقيه" على إنشاء وحدات عسكرية على صورة "حزب الله"، مثل "فوج الإمام الحجة" الذي تكوّن من الشيعة السوريين، و"جيش الإمام المهدي"، و"المقاومة الوطنية العقائدية في سوريا" التي عرفت باسم "الغالبون- سرايا المقاومة الإسلامية" في سوريا، حيث دخلت قوات من "حزب الله اللبناني" عام 2013 إلى سورية لتقاتل إلى جانب "نظام الأسد"، وحزب الله اللبناني يعتبر من أكبر حلفاء إيران في المنطقة وليس في لبنان فقط، إذ إن الحزب "يعمل جنباً إلى جنب مع الحرس الثوري الإيراني في ساحة المعركة السُّورية بغية تحقيق هدف إيران من دعم النظام السوري (القدس العربي، 2015).

هـ. استخدام المجال الجوي العراقي: تستخدم إيران الأجواء المجاورة لسوريا وتحديداً العراق؛ لضمان تدفق أشكال الدعم المطلوبة من مؤن وسلاح ومقاتلين، وتوفير رحلات الشحن الإيرانية التي تمر إلى دمشق عبر المجال الجوي العراقي دون إخضاعها للتفتيش كما صرح محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري الإيراني في أن قوات "فيلق القدس" المسؤول عن تنفيذ العمليات العسكرية والسرية خارج إيران موجودة في سوريا، مشيراً إلى

أن الهدف هو تقديم الاستشارات الأمنية والمساعدات الاقتصادية فقط، وتزداد تصريحات المسؤولين العسكريين الإيرانيين وتصبح أكثر وضوحاً إزاء حجم وطبيعة الدعم العسكري الذي تقدمه طهران إلى نظام الرئيس السوري بشَّار الأسد في حربه ضد معارضيه، وقال اسكندري: "سوريا ليست بحاجة للأسلحة والعتاد فقادة الحرس الثوري قد جهزوا 42 لواء و138 كتيبة، وهي على أهبة الاستعداد لخوض الحرب ضد الأعداء"، وقام أحد أبرز قادة الحرس الثوري "حسين همداني" في إلى الكشف عن تكوين 42 لواء، و138 كتيبة تقاتل في سوريا لصالح بشَّار الأسد، وزعم أنَّ هذه القوات تتكون من عناصر "علوية وسنية وشيعية"، وذلك لدى إعلانه عن تشكيل "حزب الله السوري" (بوابة الشرق الإلكترونية، 2014)

و. تقديم الدعم التسليحي والبشري: وذلك عن طريق الدعم اللوجستي من أسلحة ومستشارين من "الحرس الثوري الإيراني- فيلق القدس" الذراع الخارجي لـ "قوات الحرس الجمهوري الإسلامي" وتوظيف "حزب الله اللبناني" والعديد من المليشيات المسلحة العراقية الشيعية، إذ تمَّ نشر (1800) رجل من فيلق القدس، وحتى بعض من أفراد الجيش النظامي- القوات الخاصة الإيرانية في سوريا، بالإضافة إلى "قوات الدفاع الوطني" التي جمعت "الشبيحة" والموالين للأسد، وتجنيد ميليشيات من العراق وأفغان وباكستانيين وإيرانيين لاستكمال القوات البرية السُّورية، وهناك ما يقارب من (20,000) مقاتل شيعي في سوريا (Katzman, 2017, p. 35-36) "يدعمهم أيضاً آلاف من مقاتلي الباسيج المتطوعين بالاضافة إلى متحدثين بالعربية"، عدا عن أنه تم تزويد سورية "بفرق خاصة لجمع المعلومات وتدريب القوات" بالإضافة إلى "مئات الخبراء العسكريين الإضافيين في سورية" وجميع أفراد هذه القوات "تحمل بطاقات هوية محلية وترتدي ملابس عسكرية سورية وتعمل مع وحدة إستخبارات سورية، ولم تتوقف إيران عن زيادة دعمها من أجل أن لا يضطر نظام الأسد إلى تقديم تنازلات سياسية في محادثات السلام المتعثرة" (بي بي سي عربية نت، 2015).

ثالثاً: أدوات التدخل الاقتصادي:

أ. التسهيلات والاستثمارات في القطاع الاقتصادي للنظام السوري

تضيف الأدوات الاقتصادية بُعداً آخر لتبرير التدخل الإيراني، إلى جانب الأدوات السياسية والإستراتيجية العسكرية المباشرة والغير مباشرة التي تقف خلف التدخل الإيراني في سوريا، حيث أشارت التقارير الأمريكية إلى ان النظام يعد حليفا اقتصاديا يساعد في تحقيق التنمية بالنسبة للاقتصاد الإيراني وان إيران استثمرت تاريخيًا قدرًا كبيرًا من المال والموارد والقوات المحترفة والعمالة في سوريا، وأن هذه الاستثمارات زادت بصورة خاصة في الأعوام الأخيرة قبل بداية الثورة ضد نظام بشَّار الأسد في مارس 2011، بالرغم من تعثرها مع توسع الانتفاضة الشعبية (المنتدى الاقتصادي السوري،2014).

ازدادت العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا بعد اندلاع الثورة السُّورية في مارس 2011 بسبب عزلة الدولتين من جانب المجتمع الدولي، وأصبحت بذلك الروابط الاقتصادية بينهما أكثر أهمية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الإيرانية الضخمة والمتنوعة في سوريا، حيث وقَّعت إيران اتفاقية قيمتها 10 مليارات دولار مع سوريا والعراق بموجبها ستعمل إيران بإمداد خط أنابيب غاز طبيعي عبر سوريا ولبنان والبحر الأبيض المتوسط حتى يصل إلى عدة دول فى غرب أوروبا عبر أمداد الغاز الطبيعي لسوريا، كما تمَّ توقيع اتفاقية هامة بين البلدين قبل اندلاع الثورة بإنشاء بنك مشترك في دمشق تمتلك الحكومة الإيرانية 60% من رأسماله. وأوضح أن العقوبات الدولية المفروضة مؤخراً على سوريا أدت إلى إيقاف جميع تلك الاتفاقيات، ووضعت ضغوطاً هائلة على إيران وأدت إلى فقدان الجنيه السوري 25% من قيمته وارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية (مركز الشرق العربي، 2013).

وأكدت وسائل الاعلام الرسمية في كلا البلدين أن إيران قدّمت إلى سورية أكثر من 4 مليارات دولار على شكل ائتمان، وتُفيد تقديرات غير مؤكَّدة بأنَّ إيران تعطي سورية حوالي 700 مليون دولار أميركي شهرياً، وأيضاً بالتعاون مع حزب الله، توفّر إيران لسورية

المساعدات العسكرية والتدريب الاستخباراتي لمساعدتها في سحق الثورة، وأن طهران ساعدت أيضاً على تأسيس جماعة سورية شبه عسكرية قوامها 50 ألف رجل تُعرف باسم الجيش الشعبي لمساعدة قوات نظام بشّار الأسد (المنتدى الاقتصادي السوري، 2014).

2.3.4 التدخل التركي في الأزمة السُّورية

أولاً: دوافع وأدوات التدخل التركي في الأزمة السورية

يحظى الدور التركي بأهمية خاصة منذ العقود الماضية في التأثير على مجرى الأحداث المعقدة في الإقليم العربي، حيث إنَّ البعد التاريخي للتدخل التركي والأتي من خارج الإقليم العربي في الأزمة السُّورية الممتدة، ساهم في تفعيل الدور التركي تجاه الأزمة السُّورية والتي يرى الأتراك أنَّ لها انعكاسات على المصالح الأمنية والاقتصادية لتركيا ومن هنا لا بدَّ من استعراض الدور التركي وتوجهات السياسة الخارجية التركية والموقف الحالي من الأزمة مع عرض موجز لموقع تركيا في المنطقة والذي سيمكن من تقديم تصورا حول أسباب:

التحوُّلات الهيكلية التي طرأت على مستوى التفكير الأستراتيجي واتجاهات السياسة الخارجية التركية في ذلك وعلى مستوى آليات صنع القرار السياسي والممارسة السياسية

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج عام 1990 ومؤتمر مدريد عام 1992 الذي جاء استجابة للصراع العربي الإسرائيلي في إطار تسوية سلمية. وبما أنَّ هذه التغيرات التي طرأت في الساحة الدولية والإقليمية والتي أفرزت شكلاً جديداً لهيكل العلاقات الدولية الحالي، وجدت تركيا أمام فرصة لاستعادة دورها الإقليمي في ظل خريطة جيوسياسية على المستوى السياسي، الاقتصادي، الأمني والثقافي لها، وتحمل في مكوناتها متغيرات جديدة من إرث المناطق المتصلة جغرافيا مع تركيا والتي تعمل تركيا على استعادتها ولعب دور فاعل فيها، من البحر الأدرياتيكي إلى حدود

الصين، مروراً بالبلقان شمالاً وغرباً، آسيا الوسطى وإيران شرقاً، والإقليم العربي جنوباً، كل هذا دفع الرؤية التركية للقيام باعادة تشكيل لإستراتيجياتها السياسية في المنطقة لتتماشى مع الضرورة التي أفرزتها البيئة الدولية وضمان تحقيق أهدافها وزيادة استقرار مصالحها مع حلفائها الإستراتيجيين كالولايات المتحدة الأمريكية (مجيب، 2014: 21).

وبما أنَّ موقع تركيا الجغرافي والتعددية القومية والأثنية والعرقية والمذهبية والثقافية، الديني، العقائدي واللغوي المكونة لمنظومة القيم الاجتماعية التركية وشبكة التفاعلات والسياسات الداخلية وماينتج عن هذه التفاعلات، برزت الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا ودفعت فكرة صعود الدور التركي في المنطقة من خلال تبني سياسات جديدة فعالة و متعددة وأكثر حيوية بين اوروبا واسيا والشرق الأوسط ليمكن هذا الدور في تحديد مستقبل موقع تركيا في سلم العلاقات الدولية.(الجراد،2016).

واستثمرت تركيا موقعها الجغرافي لاقامة تحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في مواجهة المد الشيوعي الذي اسس له مبدأ ترومان أتى على شكل تقديم مساعدات الى تركيا بعد الانسحاب البريطاني منها وانضمام تركيا الى حلف الشمال الأطلسي عام 1952، أصبحت بذلك تركيا تمثل القاعدة العسكرية للحلف في مواجهة القوى الاشتراكية في العالم العربي وقاعدة دفاع من الجنوب عن المصالح الأوروبية الأطلسية.(رؤية تركية،2012).

جاءت أزمة الخليج الثانية 1991 بتداعيات كبرى على المستويين الدولي والإقليمي، لتعطي تركيا، فرصة تاريخية لتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة والذي استطاعت من خلاله تقوية مركزها الاستراتيجي، سواء بالنسبة للولايات المتحدة والحلف الأطلسي والإقليم العربي ودول الخليج العربي.

وفي إطار هذا الصعود الإقليمي التركي سياسياً واقتصادياً، برز دور الفاعل في إدارة الصراع الإقليمي حول الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية على مصادر الغاز والنفط ومصادر الطاقة الطبيعية، لعبت تركيا دوراً في طرح قضايا اقليمية للتدخل في

شؤون العراق، مثل ملف القضية الكردية، وملفات الأمن المائي بين العراق وسوريا وتركيا، وتحقيق مصالحها في الموصل وكركوك وإثارة الأجواء الإقليمية في خصوص الملف التركماني بين العراق وتركيا (العبيد، 2009: 280).

وما تلاه بعد ذلك من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، في حين جاء موقف الحكومة التركية واضحاً في رفضها المشاركة في الغزو بأي من الأشكال والذي عبرت عنه الأدارة التركية في رفضها فتح قواعدها العسكرية، وإرسال قواتها العسكرية مع سماح تركيا في وقت لاحق إلى فسح المجال الجوي للعمليات والاستطلاعات للدول المشاركة في الحرب على العراق، والموقف التركي عبر عن عدم مشروعية تلك الحرب الذي أسهمت تردي الأحوال الأمنية أكثر مما كانت عليه في السابق، وتعود دوافع الموقف التركي في عدم التدخل المباشر لأسباب تتعلق في خريطة التهديدات الداخلية للأمن الوطني العراقي والتي دفعت تزايد فرص صعودها أثر الغزو الأمريكي خاصة في طبيعة التكوين الاجتماعي ومنظومة القيم على العراق والذي أسفر عنه صعود لأدوار التنظيمات والجماعات الطائفية والاثنية والعرقية وصعود الحركات الانفصالية لأقاليم الأقليات الكردية وتزاحم محور الصراع السني الشيعي وبروز التنظيمات الجهادية ومع جملة هذه الأخطار في وصف الواقع الحالي للأزمة والتدخل الأمريكي المكثف في ظل خوف تركيا من تدفق اللاجئين العراقيين وخلق أزمة حدودية مع جملة الأزمات المحيطة بالواقع العراقي في حال قبولها مثل هذا التدخل.(اورينت نت، 2015).

انعكس موقف الحكومة التركية على المكانة والدور الإقليمي لها في بيئة العلاقات الدولية وتم رفض طلب عضوية تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وشهدت تلك الفترة تراجع الاقتصاد المحلي والتضخم المالي في اتجاه أزمة اقتصادية سياسية عانت منها الحكومة التركية من جراء الحصار على الذي فرض في العراق الأمر الذي دفع تركيا الى التقدم بطلب المساعدة من اقتصاديات العالم التي يمثلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سبيل الخروج من تلك الأزمة.(الديار نت، 2016).

أولاً: دوافع وأدوات التدخل التركي في الأزمة السُّورية:

خلال السنوات من 2011- 2014 اعتمدت تركيا سياسة إدارة الأزمة، بالتنسيق مع دول الخليج العربي والجامعة العربية، والدول الإسلامية، وبالتنسيق الدائم مع الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي، إلا أن عدم دخول تركيا في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية وارغامها بعد ذلك، والتدخل العسكري الروسي، والدعم الإيراني المتزايد لنظام حكم الأسد، والدعم الأمريكي العسكري والاستخباري لوحدات الحماية الكردية للتوسع والتمدد في شمال وغرب سوريا، ودعم أكراد العراق، والضغط الأمريكي على الإتحاد الأوروبي للتخلي عن تركيا، مع وجود ملايين اللاجئين السوريين في تركيا، جميعها شكلت قوة دافعة للتدخل التركي العسكري في سوريا في العام 2016 (الديار نت، 2016).

1- العقيدة الأمنية التركية: تعكس العقيدة الأمنية رؤية الادارة التركية لمفهوم الأمن القومي التركي وسياساتها الخارجية تجاه العقيدة الأمنية وتطبيقها، وأولها هي التي تهدف إلى إعادة دور تركيا في المنطقة التي صيغت في مفهوم العمق الاستراتيجي وسياسة تصفير المشكلات التي تتبناها القيادة التركيةوهي عبارة عن مخاوف مشروعة ترتكز على حسبات موضوعية في رسم مسار موقفها من الأزمة السُّورية، بحسابات دقيقةواعتبارات التوازن بين الأمن القومي الداخلي في قضايا تمس القيم الحيوية العليا للقيادة التركية (عبد الفتاح، 2014: 77).

أ- **حزب العدالة والتنمية:** خرجت تركيا عن الخط العلماني الذي كان قد رسم للدولة التركية لانتهاجه، وبصعود حزب العدالة والتنمية الذي يحكم البلاد منذ عام 2002، حيث يتنبَّى هذا الحزب التوجُّه الإسلامي، ويتبنى عقيدة أمنية إستراتيجية تعكس توجهات بلاده في تحقيق (العدالة والتنمية)، حققت تركيا مؤشرات النجاح والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد واعتماد التقارب العربي- الإسلامي وإتِّباع نهج سياسي اقتصادي مع الوسطية في تسوية القضايا وسياسة حسن الجوار مما يمثل تهديداً مباشراً على امن

اسرائيل في المستقبل وتهديداً لحكومات دول اخرى مجاورة او بعيدة (عبد الفتاح، 2014: 81).

ب- سياسة تصفير المشاكل: تلعب تركيا دورا فعالا في قضايا الخلافات العربية-العربية، كوسيط في تسوية النزاعات العربية، حصر التمدُّدات الإقليمية والتدخلات الدولية تارة، والتأكيد على أولوية تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية، في جميع أشكال الضغط السياسي، وتتولى استضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في حالة سوريا، أو بتقديم مقترحات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ علي الأمن والاستقرار، القيادة التركية في اتباع الوسطية في ملف المفاوضات السُّورية -الإسرائيلية، والدخول على خط تشكيل الحكومة في العراق والتدخل في فض نزاعات السياسيين العراقيين، ودعم حملة فك الحصار عن غزة التي لاقت استجابة عاطفية قوية من قبل الشارع العربي، واتخاذ موقف مختلف عن حلف الناتو في بداية الأزمة الليبية، والدور الفاعل الذي لعبته تركيا في ثورات الربيع العربي وقضايا الملف النووي الإيراني ومحاولة التدخل الفاعل كوسيط في العديد من الأزمات التي شهدتها المنطقة (تملكوران، 2012: 32-36).

وتعمل القيادة على إدارة علاقاتها الخارجية مع كل الأطراف بحسب المصلحة والفهم الإستراتيجي للأمن القومي التركي، ومتطلبات السياسة التي يقررها المجتمع الدولي وذلك يتضح في الحرب على داعش وجبهة النصرة للحفاظ على التماسك الاجتماعي والسياسي في الداخل التركي مع تأكيد العلاقة الإستراتيجية مع العالم العربي والعالم الإسلامي في مواجهة الأخطار وتأمين دور تركي في أية تسوية يمكن أن تقوم بها روسيا (الديار نت، 2016).

حيث اعتمدت تركيا منذ بداية الثورة على عدم الانخراط المباشر في الصراع بين النظام والمعارضة وعلى نهج التدويل والأممية في التعامل مع الأزمة بواسطةالأمم المتحدة واستجابة لما جاء في البيان المؤرخ (2042) من مجلس الأمن أول محاولة بشأن الأزمة السُّورية، وذلك بعد فشله في مناسبتين سابقتين إثر لجوء روسيا والصين في عام 2011

و2012 على التوالي إلى استخدام حق النقض أو بواسطة أي تحالف دولي وتقديم الدعم للمعارضة، اتخذت تركيا موقفاً داعماً للثورة، واستضافت بكل علانية المعارضة السُّورية في أغسطس 2011 (الجزيرة نت، 2012).

وبما أنَّ الرؤية التركية كانت قد اكتفت في إدارة الأزمة إنسانيا في السابق، وذلك عن طريق استقبال السوريين على أراضيها كضيوف والتركيز على تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين داخل سوريةو توفير الدعم اللوجستي للثوار بالاستناد إلى تجربة النموذج العراقيفي ضد أي مسألة للتدخل العسكري الخارجي فيه،ومع تعاظم الاستياء من النظام، جاء إعلان رئيس الوزراء أردوغان كاستجابة لحلف شمال الأطلسي والحلفاء الغربيين فيضرورة انشاء مناطق أمنة ومناطق عازلة،و في ظل هذه الفوضى، جاءت ممارسة الضغوط الدولية ودعوة المجتمع الدولي بإنشاء مناطق آمنة داخل البلاد.

ج- تحقيق العمق الاستراتيجي: تتبنَّى العقيدة الأمنية سياسات في اتجاه التزاوج التنموي والسياسي بهدف تمكين القدرات الاقتصادية في الداخل التركي، وتمكنت الادارة في تحقيق و تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي من خلال توسيع أسواق الصادرات والطاقة وتحقيق النمو الاقتصادي وسد العجز المالي وتعزيز العلاقات مع دول الجوار وتنشيط التجارة والمعاهدات كمعاهدة الشراكة الإستراتيجية مع سوريا (تملكوران، 2012: 32-36).

د- التهديدات الأمنية: وهي مدركات القيادة التركية عن خريطة وبيئة التهديدات الأمنية المباشرة التي قد تنتج عن تدفق اللاجئين وزيادة تحركات حزب العمال الكردستاني من داخل سوريا وانعكاسها على الأمن القومي التركي (خالد، 2014، 45).

شكلت بيئة الثورات العربية تهديداً مباشراً على مكانة تركيا في المنطقة وعلى مصالح تركيا الأمنية والاقتصادية كذلك، مما تطلَّب من القيادة التركية الى اتخاذ موقف حازم اتسم بالبطء والتأني من المناداة للإصلاح السياسي إلى المطالبة في تغيير النظام

وإسقاطه، كما جاء منسجماً للموقف الداعم من الجامعة العربية والمبادرات العربية لاسقاط نظام الأسدعندما بدأت الأحداث في سوريا في آذار 2011.(الجراد،2016).

اتَّسم الموقف التركي بالدعوة إلى الإصلاح السياسي والوساطة في حل الأزمة السُّورية في عام 2016 وتأييدا لمواقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السُّورية ومواقف مجلس الأمن في بيانه المؤرخ في 3 آب 2011 الذي أدان "إنتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السُّورية على نطاق واسع" ودعا فيه جميع الأطراف إلى العمل الفوري لإنهاء جميع أعمال العنف (بيان مجلس الأمن، 2011)، وسرعان ما تحوَّل إلى تدخل عسكري مباشر لحماية ومواجهة التهديدات الأمنية النابعة من سوريا على المدى القصير قبيل امتدادها الى داخل العمق التركي، ودفع التغير في الموقف التركي القيادة التركية إلى الوقوف إلى جانب الثورة كإجراء وقائي تجنباً لحرب أهلية طائفية تمتد إلى باقي دول المنطقة ونظراً لرفض نظام الأسد أي مقترحات لإنهاء العنف ورفضه التفاوض مع المعارضة، وعجز المجتمع الدولي عن الوصول إلى اتفاق حول إطار سلمي لنقل السلطة ارتفعت الأصوات الداعية إلى تسليح المعارضة أو التدخل العسكري الخارجي (اورينت نت، 2015).

تحول الموقف التركي لاحقاً إلى مطالبة في تغيير النظام، حيث يعتبر من أخطر التحديات التي واجهت السياسة الخارجية التركية على مدى العقود الماضية وفرض عقوبات على النظام السوري، منسجما مع موقف الولايات المتحدة، وتسليح المعارضة السُّورية والإخوان المسلمين بخاصة، ودعم الجيش الحر عسكرياً واستخباراتياً بتمويل خليجي سعودي- قطري، وإقامة مخيمات لاستقبال اللاجئين، مع العودة إلى الموروث التاريخي السلبي في الخطاب، مع الأخذ بعين الاعتبار خطر القضية الكردية وتوتر العلاقات التركية العراقية. إلا أن مدّ التيار الجهادي الراديكالي وحالة الإنقسام الشعبي" العربي والدول العربية حول الموقف من الحالة السُّورية ساعد على تحوّل الصراع شكلياً من "صراع سياسي" إلى "صراع سياسي مذهبي" آخذاً أبعاداً إقليمية، وموقفاً داعماً لخطة

الجامعة العربية على تنحِّي الرئيس السوري وتسليم سلطاته وندد مشروع قرار مجلس الأمن الذي تم إخفاقه بالانتهاكات الفاضحة التي يرتكبها النظام السوري في حق المدنيين ودعوة القرار إلى الوقف الفوري لأعمال العنف ضد المتظاهرين (الجزيرة نت، 2011).

هـ- التدخل العسكري: وقع التدخل العسكري في سوريا وفق البيان الرسمي للجيش التركي عام 2015، وتدخلت القوات التركية، والموقف الداعم الأمريكي للقوات التركية، وقوات التحالف الدولي معززاً بقوات خاصة أمريكية، وإمدادات وموارد الجوية التي قدمتها الى تركيا في مجال تسليح جماعات المعارضة السُّورية بهدف القضاء على سيطرة التنظيمات الأرهابية والأكراد على الشريط الحدودي والذي يبدأ من جرابلس وينتهي ببلدة الراعي بمسافة 40 كلم، وهو الذي أشارت اليه التصريحات التركية حول توسيع نطاق العمليات العسكرية البرية على امتداد المسافة الحدودية بين البلدين مما أثار قلق الادارة الروسية في احتمالية تصاعد الصراع وتعظيم الخلافات الطائفية للطوائف التي تقطن في المنطقة (الخزرجي، 2016: 157).

وأعلن الرئيس التركي في عام 2016 رجب طيب أردوغان بأن الهدف من عملية درع الفرات هو القضاء على الصراع الحاصل على الحدود التركية، ولا تستهدف فقط تنظيم الدولة الإسلامية وإنما المقاتلين الأكراد، ودخلت القوات التركية المدعمة بالاليات الجوية والعسكرية وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الى مدينة جرابلس السُّورية والتي تعتبر البوابة الحدودية بين سوريا وتركيا بعد ماوقعت تحت سيطرة تنظيم الدولة الاسلامي، بهدف محاربة الارهاب ومحاربة المد الكردي بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي هو عبارة عن امتداد للحزب العمالي الكردستاني، إذ خاض صراعات مع الجيش التركي منذ أكثر من تأسيسه عام 1978 حتى تمت المصالحة بين الحكومة والحزب عام 2014 على شكل دعوات تقتضي سحب المقاتلين إلى شمال العراق، والعمل على تحسين أحوال الأكراد في تركيا، ألا أنَّ الأزمة السُّورية في ظل المواجهات التي وقعت بين تنظيم الدولة والحزب وعمليات التصدي لها بل وتسجيل النجاحات للحزب نتج عنه حرية وسرعة

التمدد والزحف في عملياته مما يعني الصعود المطرد للملف الكردي في قضايا مخاطر المد الكردي بين الشريط الحدودي لتركيا وسوريا والذي يعتبر مصدراً رئيسياً يهدِّد مصلحة الأمن القومي التركي (سكاي نيوز عربية، 2015).

يتضح أن التدخل التركي المباشر أنَّه جاء في مواجهة "الأكراد" وتنظيم الدولة"، وتحاشي الإصطدام المباشر مع قوات النظام أو المليشيات المقاتلة معه والمدعومة من إيران جاء التدخل التركي لإنقاذ الأمن القومي التركي من حالة عدم الاستقرار السياسي ولتعزيز دور تركيا الإقليمي وخاصة في حدودها الجنوبية "السُّورية"، وأعادة تركيا كلاعب على المستوى الإقليمي والدولي (عبد الفتاح، 2014: 75).

2. الأمن القومي التركي

يرتكز الأمن القومي التركي على عناصر البقاء القومي في صورة ضمان إستمرار حزب العدالة والتنمية في الحكم، وتعزيز أمن الحدودالجنوبية والداخلية، ولتحديدالقطبية التركية في البيئة الإقليمية، وإعادة مكانة ودور العلاقات التركية-الأمريكية، ومن دوافع التدخل التركي العسكري المباشر جاء لمواجهة إقامة كيان كردي في سورية، ولمشاركة التحالف الدولي في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية - داعش، وتحاشى الاصطدام المباشر مع قوات النظام السُّورية أو المليشيات المقاتلة معه والمدعومة من إيران (عبد الفتاح، 2014: 78).

أ- **وقف تمدد الأكراد:** على الحدود الجنوبية لتركيا "منطقة روج آفا"، منطقة الإدارة الطردية في شمال سوريا أو "الغرب الكردي". منع لأي محاولة أقامة كيان كردي في شمال سورية؛ لأنه سيؤدي إلى تشجيع كرد جنوب تركيا، على التمرد وربما العودة إلى حمل السلاح ضد الدولة التركية. والعمل على تعظيم حلم وصل أرضهم التاريخية وقيام الدولة الكردية في شمال سورية، وجنوب تركيا، وصولا إلى استنساخ تجربتي كرد العراق وحراك كرد سوريا (خالد، 2014).

عملت تركيا على تعزيز وجودها العسكري قرب الحدود مع الاحتفاظ بحقها في الرد في الوقت الذي تختاره وأصبح الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا أكثر وضوحا وانسحبت قوات النظام من مناطق كثيرة في الشمال، مما مكن للجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني في بسط سيطرتها على المدن الصغيرة كرد فعل عندما ضربت الصواريخ السُّورية المقاتلة التركية إف-4 في يونيو 2012، ونتيجة لذلك قامت تركيا بتدويل الحادث، وأعلنت أنها تعاملها مع النشاط العسكري السوري قرب الحدود التركية بالعمل العدواني (سكاي نيوز عربية، 2015).

ب- **وقف تدفق اللاجئين:** بسبب سياسة التطهير العرقي التي مارستها وحدات حماية الشعب الكردية في سورية، وذلك نتيجة للمعارك المحتدمة في شرق وشمال سوريا، وعمليات التطهير العرقي التي مارستها وحدات الحماية الكردية بحق عشرات القرى والمناطق التي سيطرت عليها أدت إلى حدوث موجات نزوح بشري كبيرة للسكان، وبعد أن اتسعت رقعة المعارك لتشمل الحسكة وإمكانية توسعها لتشمل مناطق جديدة قد يؤدي إلى موجات نزوح جديدة وهو ما قد يشكل أزمة استيعاب إنسانية لتركيا (حافظ، 2016).

ج- **العلاقات لإستراتيجية التركية- الأمريكية:** من الواضح أن الموقف الامريكي الداعم لأكراد شمال سوريا إستطاع أن يدفع الأحداث داخل تركيا إلى عدم الإستقرار على المستوى الأمني والسياسي والأجتماعي والتنموي الإقتصادي، وهذه قضية إستراتيجية تفرض على الحكومة التركية إعادة النظر في علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان وجودها وإستقرارها ووحدتها الداخلية، وأيضاً إعادة العلاقة التاريخية والإستراتيجية مع دول الإتحاد الأوروبي التي يبدو أنها أخذت مواقف لها علاقة بنقد الديمقراطية التركية وحقوق الإنسان فيها جعلت الإتحاد الأوروبي يرفض عضوية تركيا في الإتحاد. هذه التغيّرات في الموقف الأمريكي وموقف الإتحاد الأوروبي، دفعت الحكومة التركية للضغط بأن البديل روسيا ودول آسيا الوسطى، وعلى الرغم من أهمية روسيا في إنعاش الاقتصاد التركي واستقرار الأمن على حدود تركيا الخارجية، إلا أنَّ الواقع

الجيوإستراتيجي لتركيا لن يكون مستقراً بدون ضمانات الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي (نور الدين، 2016: 200).

وبدعم من طيران التحالف نجحت وحدات الحماية الكردية من السيطرة على منطقة تل أبيض ومنطقة عين العرب، مما يجدر الذكر في أن فكرة الدويلة الكردية تلوح في مدركات هذه الوحدات التي أصبحت أكثر نشاطاً وطموحاً، وزيادة الرغبة في التمدد باتجاه عفرين في الغرب وجرابلس وسط شمال سورية كنقاط إستراتيجية وحلقة وصل بين شرق وغرب الشمال السوري من جانب وبين وسط الشمال والجنوب من جانب آخر انتهاءً ببلدة منبج الأمر الذي يعني إمكانية وصل الكانتونات التي تسيطر عليها هذه الوحدات ببعضها البعض وصولاً إلى حلب نفسها والتي يسيطر الكرد فيها على بعض الأحياء (رؤية تركية نت، 201).

شكَّلت تطور الأحداث وتزايد التدخلات الإيرانية كمنافس إقليمي وغيرها دافعا للتدخل التركي عن طريق الحرب بالوكالة بدعم "الميليشات المسلحة الجهادية" للتصدي لأية محاولة تسعى لإنشاء "كيان كردي" في سوريا، أو تقسيم سوريا وإقامة "دولة علوية" "الدولة المفيدة" بالإشارة إلى النفوذ الإيراني الذي يميل إليه النظام السوري، فهذان خطران على الأمن القومي التركي، بالإضافة إلى دعم قوى بديلة في حالة سقوط "نظام الأسد" كلياً أو جزئياً (أورينت نت، 2016).

الفصل الخامس
نشأة الأزمة السورية وتطورها

1.5 نشأة الأزمة وتطورها

انفجرت الأزمة السُّورية في واقع وبيئة سياسية إدارية تعود في جذورها إلى عام 1946 بانتهاء الانتداب الفرنسي، وقيام الاستقلال في سوريا، وتأسيسها على نظام قائم يحاكي النظام الفرنسي من مؤسسات دستورية وتعددية حزبية، وبما أن هذا الإنتاج الغربي الذي قدَّمه الاستعمار لم يلاقِ طريقه إلى الوحدة القومية العربية (الجزيرة نت، 2012).

تمثلت نقطة بداية أزمة نظام الحكم في سوريا في الانقلاب الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1963، ومنذ إدارته للانقلاب وصولاً إلى استلامه مقاليد السلطة والحكم، شكَّلت هذه القيادة نظام قائم على مركزية الحزب الواحد ومروراً بتاريخ سوريا السياسي، منذ حركة التصحيح التي قام بها الرئيس الراحل حافظ الأسد عام 1970 واستلامه الحكم، والحرص على تكريس نظام قائم على هيمنة الحزب الواحد الذي ضم في مكوناته النُّخب العسكرية الصاعدة والمتحالفة مع حزب البعث القائد، وعليه كان إنشاء مجلس الشعب مروراً بتأسيس الجبهة التقدمية عام 1972 إلى مرحلة إعلان الدستور عام1973، شكَّل هذا التاريخ القائم على سيطرة الحزب الحاكم عائق في تطوير المؤسسات السياسية، واستمر هذا الدستور وسلطة الحكم السلطوي المركزي على كل أجهزة الدولة حتى تاريخ اندلاع الثورة السُّورية عام 2011، وعلى أثره تمَّ تغيير المادة الثامنة في الدستور استجابة إلى مطالب الشعب (فرحاتي، 2015: 106).

قام الدستور في سوريا على أساس نظام حكم جمهوري رئاسي، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، ولكن ما ميَّز النظام السوري أنَّه أحال مهام ووظائف وأدوار السلطات الثلاث إلى سلطة إدارية تقوم جميعها على تنفيذ قرار القائد السياسي، وعليه بدت السلطات الثلاث بالنسبة للدولة والمجتمع قائمة فقط والتفريق بينهما في الشكل فقط

والمضمون بحسب الدستور ينفرد فيه الرئيس، وتعمل جميعها تحت إمرته وتنفذ قراراته، حيث إنَّ سلطة القائد السياسي والقرار السياسي في سوريا منذ تأسيسها، قامت على مبدأ ترسيخ قيادة الحزب للدولة والمجتمع؛ الأمر الذي أدى إلى قيام الجبهة التقدمية الوطنية التي تضمَّنت جميع الأحزاب والقوى الحزبية من ناصرية واشتراكية وشيوعية وسياسية وإقرارها بقيادة الحزب لها وللدولة وللمجتمع، مع إرجاء العمل السياسي إلى الجيش والطلبة. وبما أن المجتمع المدني أسند إليه دور ثانوي؛ ممَّا كرس من تهميشه في الحياة السياسية، واقتصر دوره على اللجان والاتحادات والنقابات والتي تحمل شعارات التأييد للنظام الحاكم بدون تعبئة شعبية تُعنى بمطالب واحتياجات المجتمع المدني ومتطلبات الرفاه الاجتماعي، حيث عمل كله على تفشِّي الفساد والمحسوبية؛ لان الإطار المرجعي للعمل المدني محصوراً في سلطة قرار ومركزية الحزب القائد، الأمر الذي سمح للقيادات التابعة للحزب إلى اختراق أجهزة الإدارة العامة في الدولة، وتكريس الهموم، وتعظيم الحرمان بشتى جوانب الحياة العامة، وارتباط نظام الحكم بشخص رئيس الجمهورية وحده (معايطة، 2016: 33-34).

واستمر نظام الحكم الجمهوري المركزي الرئاسي لحافظ الأسد، وتلاه ابنه في تطبيق سياسات والده الراحل حتى انعكس ذلك سلبياً على جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وساد هذا التراجع في ظل عجز النظام الحاكم ومؤسساته إلى العمل على تطوير نظام الحكم بما يتماشى مع المجتمع المحلي، وبقي النظام يعتمد على مصادر العشيرة والطائفة والعائلة في أجهزة الدولة المسؤولة، وسياسة تطهير أجهزة الأمن والجيش من الطائفة السنية لحساب الطائفة العلوية، وعملت منظومة إحلال المجتمع المحلي والمدني وشطره رأسيا خلافاً على سياسات التمييز الطائفية للأقليات الكردية فيها. سجلت سوريا على مدار الحكم الموروث لنجل الأسد نسباً متصاعدة لمظاهر تردِّي الأوضاع في عدم المساواة الاقتصادية، والإقصاء السياسي، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية حتى جاء عام 2011 بعفوية وبدون سابق إنذار، واتِّساع رقعة

المطالب الشعبية في صورة احتجاج تزامناً مع الثورات التي قامت في دول الجوار السوري، وحراك شعبي يطالب بالحرية والديمقراطية والتنمية ورفع الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في جميع جوانب الحياة العامة (نور الدين، 2014).

اندلعت موجة احتجاجات شعبية في دول الربيع العربي التي بدأت في أواخر 2010، واستمرَّت واتَّسعت في سرعة انتقالها إلى الدول المجاورة 2011 متأثرةً بالثورة التونسية التي قامت على رفض الظلم، والمطالبة بالعيش الكريم كما أشير سابقاً من قبل المواطن بوعزيزي الذي أحرق نفسه احتجاجا على الظلم والحرمان من شتى جوانب الحياة المدنية العامة. قامت موجة احتجاجات أخرى استجابة لما حصل في تونس، من مصر واليمن وليبيا وسوريا الأخيرة التي صعَّدت على أمال استجابة النظام لمطالب الإصلاح السياسي وإدماجهم في الحياة السياسية، والمشاركة الفعالة، وتحقيق التنمية والديمقراطية للإبقاء على النظام في هذه الحالة، وجملة مطالب تُعنى بحياة المواطن والمجتمع والعيش الكريم، على أن يتم بعدها إعداد الخطط العامة في اتجاه تحقيق جملة المطالب التي يقف مسؤولا عنها النظام منذ قيامه، إلا أنَّ هذه المطالب عانت القصور الذاتي من قبل القيادة الحاكمة في الخطاب الرئاسي تارة، والتعديلات التي تمت على المادة الثامنة تارة أخرى، وفيها لم تجلب أي بوادر إنعاش للواقع السوري، وسرعان ما أحدثت شرارة الانطلاق والتي بدأت من درعا، وامتدت إلى جميع الأراضي السُّورية في أكثر الثورات دموية بين أجهزة الحكم وأدوات القمع التي استخدمتها في أبشع صوره ضد الشعب السوري (مجيب، 2014: 19).

وجاءت جمعة الكرامة يوم 18 مارس بمثابة شرارة بدء الثورة، وفي ترقُّب للأحداث في دول الربيع العربي بدأت الثورة من خلال مراحل سير عفوية بدأت بتجمعات حول سفارات دول الربيع العربي، واستخدمت وسائل الاتصال الاجتماعي من حسابات المواطنين الشخصية، وتناقل مواعيد وأوقات الاعتصامات بصفة شخصية وانتشارها ببساطة عير تناقلها من شخص إلى آخر بالاعتماد على المعارف والأقارب والأصحاب

...إلخ، وكانت التجمعات تواجه باستفزازت أمنية من إهانات وإذلالات متكررة لم ترقَ إلى العنف، إلا أن مؤشر اللهيب كان موجوداً بين صفوف الشعب حتى تصاعد الاحتقان من جراء حادثة تلو الأخرى، استقالت على أثرها الحكومة السُّورية، وألقى الرئيس الأسد خطاباً مُحبطاً في نفس الشهر من قيام الثورة السُّورية متوعداً بإحباط التآمر والفتنة التي تتعرَّض لها سوريا في مرحلة الإصلاح؛ اتَّسم الخطاب بعدم إدراك للحرمان الذي تفاقم من أجل حقوق أساسية في الحرية والديمقراطية، وبدأت الاحتجاجات تأخذ طابعاً أقوى بين صفوف الشعب وأكثر انتشاراً من درعا في جنوب سوريا، وامتدَّت إلى أن وصلت إلى قلب العاصمة دمشق (جبر، 2015).

وبفعل القمع العسكري المُفرط التي اتَّخذته حكومة دمشق ضد الشعب، وفَّر ذلك البيئة الحاضنة للقوى الكامنة، وساهم الحال في انتقالها من حالة الظلام إلى حالة العلن؛ لتتشكل منها قوة مضادة غير رسمية ترفض الحكم أو تتنازع الدولة في وظائف الحكم، أدى ذلك إلى صعود تنظيمات وميليشيات وجماعات إرهابية، والنزعات الانفصالية، كأكراد سوريا، ضاربة بعرض الحائط القيمة العليا للدولة في الحفاظ على النظام السلطوي، أو أجهزة الدولة في أشد مراحل تهديد للأمن السوري على الإطلاق وتوالي العنف واتساع رقعته (علي، 2015: 4).

إنَّ ثورة الربيع العربي في سوريا والدوافع المتداخلة من غياب الكرامة والعدالة الاجتماعية والحريات الشخصية، وبسبب التهميش الاقتصادي، والإقصاء السياسي يبدو أنها وضعت الأرضية الأساسية لما يجب أن يكون عليه شكل الدولة في المستقبل من تصورات سياسة واقتصادية (عدلي، 2013: 9).

في ظل ما كشفته الثورات عبر مراحل سيرها للطبيعة المضطربة، وهشاشة الدولة السُّورية والتي أسست للنظام الإقليمي باعتبارها دولة من دول الإقليم، تبدو واضحة في عدم قدرة الدولة للاستجابة لرياح التغيير التي نجحت في دول أخرى في إسقاط النظام السلطوي مثل مصر وليبيا، ومن هنا بدأت تتنازعها القوى الدولية والإقليمية.

2.5 انعكاسات التدخُّل الدولي على الأزمة السُّورية

أنتج التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية حالة من عدم اليقين والاستقرار السياسي منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، إلى أن جاءت تصريحات وإعلانات قيادات القوى الغربية بمشاريع تقطيع أوصال الدولة السُّورية لحسابات الموازين القوى والمصلحة القومية لكل من تلك القوى، ولا تزال تداعياتها تُثير العديد من التطورات المؤثرة في المنطقة العربية، وانعكاس التدخُّل على المصادر التي تهدِّد الأمن القومي العربي أهمها:

أ- التغير في مستوى الأزمة السُّورية

بالنسبة للموقع الإستراتيجي لسوريا والصراع الإستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية عليها، حيث تطوَّرت الأزمة على شكل ثلاث مستويات، أخذت الأزمة بالتغير عبر تطور النزاع من شكله الوطني المطالب بتغيير النظام السياسي فيه إلى تداوله إقليمياً عبر الدعم الذي قُدِّمَ من أطراف إقليمية لأطراف النزاع، ونشير هنا إلى إيران والسعودية، وصعود الدعم الخليجي التركي المناهض للنظام الحاكم، ممَّا حفَّز إلى بروز المنافسة الإقليمية بين محور المؤيد لنظام الأسد، ومحور المناهض لنظامه والداعم للثورة، وكلاهما يُقدِّم دعمه لأطراف النزاع بما يتَّفق مع قلب ميزان القوة لصالحه وهكذا.

والمستوى الثاني الذي اتَّخذته الأزمة السُّورية، جاء على شكل تداوله دولياً من خلال الدعم الأوروبي- الأمريكي لدعم المعارضة وتسليحها مقابل تقييد النفوذ الإيراني وتحقيق الأهداف الجيوإستراتيجية، أهمها أمن إسرائيل، وسياسة احتواء روسيا والصين، قابله التصدي الروسي والصيني لتلك السياسات الأمريكية حيث تسعى روسيا إلى حماية مصالحها وتحقيق سياساتها في سوريا وتعمل على حمايتها لضمان وصيانة أمنها القومي.

والمستوى الثالث الذي اتَّخذته الأزمة والذي يعدُّ الأخطر من حيث مكوِّناته وأشكاله وعناصره وملامحه الآخذة في البروز، ويتمثل في أدلجة الصراع، بحيث يحمل في عناصره المذهبية والأثنية والطائفية مع تزامن تنامي هذه الجماعات والتنظيمات الأصولية

واستعدادها للانتشار عبر الإقليم لما تمتلكه من مقومات للقوة ووسائل التأثير والحضور السياسي وآلة القوة البشرية والعسكرية (مجيب، 2014: 19).

ب- نظام إقليمي فرعي جديد

إنَّ من تداعيات التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية لم تقتصر على تغيير أنظمة الحكم السلطوية وحمايتها أو دعمها، وهو الذي اندفعت له أغلب التحليلات السياسية حول الحديث عن نظام إقليمي فرعي جديد من جراء المعادلة الإقليمية المتعلقة بمستقبل النظام الإقليمي العربي يحدِّد ملامحه القوى الكبرى المتدخِّلة (عتريسي، 2015: 120).

في ظل دخول الصين وروسيا ببراعة وقوة في قلب معادلات الإقليم العربي وما يشهده من تحولات هيكلية، وبالرغم من المواقف العربية تجاه سياسات القيادتين وعدم مراعاة السياسات العربية تجاه أمن الإقليم العربي، إلا أن تدخلهما فيما يتعلق بالأزمة السُّورية جاء بقوة لمنع مرور المشروع الغربي مدعوماً من دول الخليج والجامعة العربية لإسقاط نظام بشار الأسد، مما يبدو أن انتصار التصور الروسي الصيني سيؤدي إلى وجود نظام إقليمي عربي مختلف، وأن مستقبل سوريا مرهون بالتدخُّل الروسي والصيني في الأزمة التي يمر فيها، والذي يشير إلى تحوُّل جديد في هيكل النظام الدولي القائم إلى قطبية ثنائية، أو قطبية التعددية (العوايدة، 2015: 352).

تغيير المعادلة الإقليمية في ظل هيمنة وحضور اللاعب الروسي في المنطقة، حيث تمتلك روسيا قوة التأثير، وقدرة القيادة الروسية في لعب الدور الفاعل لها في الإقليم، وسياسة فرض القوانين، والتحكم بقواعد العلاقات الدولية، ولعب دور الراعي المباشر والضامن عند استدعاء الحاجة إلى تغيير، أو ثبات مكوِّنات النظام الإقليمي الفرعي والتدفقات الجارية بين عناصره؛ يستدل بها كمؤشر مستقبلي حول مستقبل الإقليم الذي سيبقى قائماً كما نشاء، ولكنه سيتشكل لجهة القوى الإقليمية من داخله أو من خلال التغيير الذي سيحصل في هيكل العلاقات والتفاعلات فيما بينها يمكن الاستدلال على تشكل ملامح نظام فرعي جديد تحركه قوى الغرب من خلال تكريس التجزئة القائم بين

دول الإقليم العربي والنزاعات العربية– العربية، وتباين المواقف والمصالح وبؤرة التحالفات، سواء قامت بمحركات دفع سلبية، أم إيجابية لخدمة الإقليم، يشير ذلك إلى اتِّساع حجم ومدى الانقسامات العربية وفي ظل هذا الواقع الحالي، ممَّا يستدعي إلى تغيُّر جيواستراتيجي في تلك الدول الرخوة (عتريسي، 2014: 120).

ج– الأمن في إسرائيل

إنَّ الخريطة الحالية ومجرى أحداث الأزمة، تشير إلى أن إسرائيل آمنة حالياً، حيث لم تبدِ إسرائيل أي تحفظات على التدخُّل العسكري الروسي المباشر في الأزمة لما له أن يتماشى مع مصلحة وأمن إسرائيل، والتي تتمثل في القضاء على الإسلام الجهادي، ممَّا يعني أنه لو تمَّت الإطاحة بالنظام الحاكم في سوريا بواسطة قوى المعارضة بغض النظر عن عناصرها وأشكالها، كان بالتأكيد سيشكل خطراً مباشراً على الأمن القومي الإسرائيلي والتي سيترتب عليه حالة حرب بعد هدنة 1973 والتي اتفق عليها الطرفان، وأكدت مرة أخرى في محادثات السلام عام 1991 بأنَّ المصلحة الأعلى لإسرائيل هو بقاء واستمرار النظام الحالي الحاكم (الكواكبي، 2015: 135).

د– إيران وتركيا

منذ بداية الثورة السُّورية وحتى الآن، لم تتوقَّف إيران عن تقديم الدعم اللوجستي والسياسي للنظام الحاكم على أساس تأكيد الرؤية الإيرانية في أن ما يحدث في سوريا ما هو إلا مؤامرة إسرائيلية – أمريكية ضد معسكر الممانعة في المنطقة، ومع تعقيد المشهد وتفاقم الصراع في سوريا والتطورات التي صاحبت مراحل الأزمة مع التشابك بين أدوار القوى الإقليمية والغربية في الخريطة الحالية، صعود النفوذ الإيراني بالاعتماد على وكلاء يعملون بالنيابة وبالتركيز بالقول عن سوريا، فقد أسهمت الأزمة في تمكين النفوذ الإيراني في المنطقة العربية من جراء وضع سوريا كخط دفاع، وتحقيقاً لأهداف بقائها القومي، وأن خسارة النظام يُخرج طهران من معادلة القيادة والطموح الإقليمي، وقد يُخرجها من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وقدمت طهران في سبيل ذلك، كل الدعم العسكري

والاقتصادي، وتقديم الإمدادات على مختلف أشكالها، ودفعت بعناصر من الحرس الثوري الإيراني للمشاركة في العمليات العسكرية من وكلائها بالنيابة وحرسها الأساسي (مجيب، 2014: 19).

يقترن الدور المتصاعد لطهران مع تنامي القدرة العسكرية الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية، وإصرار طهران على العمل على إكمال مشروعها النووي إلى النهاية، ويتوازى مع هذا الصعود للدور الإيراني الصعود في الدور التركي بمنهج وسياسة تصفير المشكلات بدءاً بدول الجوار، ولم تختلف تركيا عن منهجيتها التي تقع في العقيدة الأمنية للقيادة التركية، وأن من تداعيات التدخُّل التركي في الأزمة السُّورية، هو تلك المواقف التي تتطلب أي دور عسكري لتركيا من خلال حلف الشمال الأطلنطي في مواجهة ومعالجة قضايا التدفق السكاني عبر الحدود التركية وقضايا اللاجئين (المحجوب، 2016: 92).

3.5 انعكاسات الأزمة السُّورية على معضلة الأمن القومي العربي

نبعت ظاهرة ثورات الربيع العربي من داخل النظام الإقليمي العربي بسبب الأنظمة السلطوية والذي ميَّز هذا النوع من الثورات التي قامت عن في الخمسينيات والسيتينيات هي صفة القيادة، حيث إن الثورات العربية في الماضي قامت بمبادرات وقيادات الجيوش التي قلبت النظام أو إطاحة بنظام الحكم، أما بالنسبة لثورات الربيع العربي، فقد اتَّسمت بصبغة جديدة لم يعرفها النظام الإقليمي منذ تقسيم سايس بيكو للدول العربية، ومنذ قيام مؤسسة النظام الإقليمي العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية، وتأتي هذه الصبغة المكونة للثورات المدنية التي قام بقيادتها الجماهير والشعوب العربية في دول الثورات وليس بمبادرة الجيش، وهي جماهير تتألَّف من طبقات وشرائح المجتمع الوسطى من شباب متعلم ومستخدم لآلية التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يعدُّ واضحاً في الأزمة السُّورية من حيث قيام الشباب في توظيف تلك الوسائل والتشبيك؛ أي الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية من أجل إيصال الثورة، والحثّ على تفعيل الدور الجماهيري

بمشاركة الأحزاب والقوى السياسية المعارضة كما في النموذج التونسي والمصري، كلها تحركت واتَّحدت في أطار دفع الأسباب الداخلية لأنظمة الحكم السلطوية التي نبعت منها الثورة في دول الربيع العربي (برهومة، 2014: 49).

ضغطت الأزمة السُّورية على جملة التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي بنمو مطرد لتلك التهديدات، ووفَّرت الأزمة السُّورية من خلال الوضع السياسي والأمني فيها البيئة الحاضنة والخصبة لأيديولوجيا الطائفية الدينية العقائدية، أو كما وردت في الأدبيات بالإسلام السلفي الجهادي، وتحمل في مجملها المكوِّن الديني الذي اختزلته تلك الجماعات من مفهومه الأصلي ليأخذ منحى مغاير لما يقوم عليه الدين، بالإضافة إلى خريطة الأثنيات والهويات والعرقيات المضطربة في أنحاء سوريا (علي، 2015: 3).

ومن الجدير أيضاً ملاحظته، بأن دور القوى الدولية والإقليمية وتدخلها كان حاضراً بأشكال عدة، ولكنه لايعني أنَّها كانت المسبِّب لتلك الثورات، وهذه الأشكال تفاوتت بحسب حاجة الدول المتدخلة لتوظيف دول الربيع العربي لتحقيق مصالحها، فمثلاً نجد أنَّه في الحالة السُّورية، جاء التدخُّل بناءً على طلب النظام بعد اشتعال فتيل الثورة فيها، وموالاة النظام لروسيا، أو التدخُّل للتأثير في العملية السياسية الداخلية للنظام، كما حصل في مصر، وتدخل الولايات الأمريكية المتحدة لضمان وصول الإخوان المسلمين للسلطة حينما قامت بإطار المصالحة بين المجلس العسكري والإخوان، وهكذا بالنسبة لكل دولة اشتعل فيها فتيل الاحتجاجات السلمية والمطالبة بالعيش الكريم (السيد، 2015: 13).

وبما أنَّ تدخل القوى الإقليمية والدولية جاء بعد قيام الثورات واندلاعها، ممَّا يعني أن أنظمة الحكم التي تعرَّضت للثورات هي نفسها الدول الحامية لمصالح القوى الكبرى، وأمن إسرائيل أولا، وهذا يعدُّ ظاهراً واقتصاراً في الحديث عن سوريا بشكل خاص، حيث لم تتعرَّض هضبة الجولان لأي ممارسات، أو تسلُّلات، أو أي مظاهر اعتداء على الجانب المحتل منذ عام 1973 بالرغم من اعتداءات إسرائيل المتكرِّرة على سوريا (مجيب، 2014: 18).

إنَّ نظام الاختراق والتغلغل الأجنبي في النظام العربي، كان قائماً على مصالح الدول والقوى الكبرى، وضمان تحقيق مصالحها مع الأنظمة العربية الحليفة، أو الموالية للغرب، ممَّا يثبت أنَّ السبب في تلك الثورات لم يكن بسبب التدخُّلات الأجنبية في الإقليم العربي، بل حتى القوى الغربية قد تفاجأت باندلاعها (المحجوب، 2016: 90).

جاءت قوة الدفع والمحرك الرئيسي للثورة من قوى المجتمع المدني ضد أنظمة الحكم، بسبب الإقصاء السياسي، واحتكار آلة السياسة من قِبَل النُّخب السياسية الحاكمة، وعدم سماح الأنظمة لتلك القوى للتعبير عن حرية الرأي العام، وضعف التمثيل النيابي، وإقصاء قوى بالكامل عن مشاركتها للرأي السياسي، كالقوى الإسلامية واليسارية في الدول العربية، والقمع الممنهج من قِبَل سلطات الحكم، وظاهرة تهميش الشباب اقتصادياً وسياسياً يتمثل في ارتفاع نسب البطالة والفقر، وتنامي الوعي لدى طبقات المجتمع حول الحرمان الكلي من متطلبات الدولة للوفاء بالتزامها لشعوبها ومواطنيها، وفشل الدولة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد تلك الفجوة (المحجوب، 2016: 91).

أ- التغييرات السياسية الحادة التي تنتجها الثورات كما حدث في سوريا: وتأتي هذه التغييرات وتتشكل بحسب السياق الذي حدثت ونشأت فيه الثورة وما ينتج عنه من إمكانية وجود فرص تحول اقتصادي واجتماعي في تلك الدول، والطابع الذي اتَّسمت به الثورات، حيث إنها لم تعد ضد أنظمة الحكم السلطوية والمستبدة بل أصبحت تجمع فيها بين السياسية والاقتصاد؛ أي المطالبة بالديمقراطية والتنمية (ناجي، 2015: 22).

ب- الفجوة بين تطلُّعات المجتمع والتنمية وبين انعدام الرفاه الاجتماعي: وتأتي هذه التداعيات في المساهمة في اتساع الفجوة بين طموح الشعوب بكل مكوناتهم في الداخل، والواقع العربي في المحيط، ومدى قدرة أنظمة الحكم في إعداد تصورات لمجتمعاتهم لحل هذه المعضلات، حيث لم يعد كافياً في الواقع الحالي تحقيق ذلك؛ لأن تصريحات الحكومات الجديدة تأتي في قوالب وعود سخيّة دون تطبيقها وإعدادها لإدراك مدى وحجم

التهديدات الاقتصادية وانعكاسها على الواقع الحالي لمجتمعات الدول العربية (السياسة الدولية، 2013: 4).

ج- الخطاب الأيديولوجي للأحزاب السياسية: تحول عن ما كان عليه في السابق، وأصبح يحمل قيماً مضافة تظهر في الخطابات والتصريحات حول الاقتصاد والتنمية على أرضية سياسية لا تستثني مطالبها السياسية بخصوص البحث عن صيغ توافقية للديمقراطية بينها وبين الحكومة تتقاطع مع أهداف تنموية والرفاه الاجتماعي، فمثلاً بحركة النهضة التي برزت في تونس، والإخوان المسلمين في مصر، وأحزاب العدالة التنموية في تركيا والمغرب (عدلي، 2013: 9).

د- تصاعد حدّة التهديد: أي تنامي التلويح باستخدام القوة واستخدامها من قبل التنظيمات الارهابية أو الاسلام الجهادي، خصوصاً بالمكاسب التي حقَّقها تنظيم الدولة الإسلامية في الدول الجوار العربي، ومخاطر سلوك تنظيم الدولة الإسلامي في سوريا على المستويات المختلفة سياسياً واقتصادياً وإنسانياً، والانجازات التي تحقَّقت للتنظيمات الإرهابية مقابل عجز النظام السوري القائم عن التصدي لمثل هذا التهديد على أراضيها؛ ممَّا سمح للتدخل الدولي فيها من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من حلفائها دون الحصول على موافقة سلطات الحكم وامتلاكها لإمكانات السيطرة والتحكم في المناطق، فضلاً عن امتلاكها الموارد مالية والدعم الخارجي (أحمد، 2015: 64).

هـ- نزاع إقليمي طائفي: وهو الذي يعد شاهداً على انتقال التنظيمات الإرهابية من مختلف الدول إلى ساحة القتال السُّورية، ممَّا دفع أطراف إقليمية إلى المشاركة في الصراع السوري بشكل مباشر من إيران وحزب الله والتي ساهمت في ألتاثيًّر المباشر في التشكيل الاجتماعي للدول العربية واضعاف ولاؤه ورفاهيته (حجاج وآخرون، 2013: 389).

و- ضعف الإحساس بالولاء للدولة القطرية: حيث نتج هذا الضعف بفعل تآكل الولاء القطري على الولاء القومي بسبب عدم تحقيق تلك الحكومات السلطوية أي مظاهر للرفاه الاجتماعي لشعوبها، أثر ذلك الى القيام بالبحث عن مصادر أخرى للهوية الوطنية، مقابل

صعود الهوية الطائفية، وتجربة الدولة الحديثة التي تفتقر إلى التأييد الشعبي، والتي مازالت ترتكز بقوة على النخب الحاكمة التي تستند إلى القوة العسكرية، وتستخدم تلك القوى ضد شعوبها، مع تفاقم عناصر الضعف الاقتصادي، وسوء توزيع الثروات، والتوتُّر بين مختلف المجموعات الأثنية وصعودها، مما أدى إلى ضياع الهوية العربية واستقلالها، وهي بدورها عوامل مانعة من تشكيل نظام توازن أمني (حجاج وآخرون، 2013: 388).

ممَّا يعني ظهور خريطة سياسية جديدة كما وصفها أحمد يوسف بأنَّها حالة حرب الجميع ضد الجميع تخضع لحسابات هوياتية متعددة من أثنية وعرقية وطائفية وغيرها، واختراقات خارجية بمعنى تدخلات إقليمية ودولية (أحمد، 2015: 61).

جلبت الأزمة السُّورية تداعيات خطيرة على التهديدات التي يتعرَّض لها الأمن القومي العربي باتت تهدِّد الدولة الوطنية في مفهومها التقليدي، في حين تنشغل الدول العربية في الاعتناء بشؤونها الداخلية، وخريطة الأخطار التي تثقل الملفات الأمنية في هذه الدول التي نشأت في بيئة متصارعة أكثر منها تعاونية، وتنامي ظاهرة تدخلات القوى الغربية في الشؤون الداخلية والخارجية، وظاهرة اختراق الأمن القومي العربي للإقليم العربي، كما هو الحال الواقع في العراق وشاهداً في اليمن، والأزمة الممتدة في سوريا، أدَّى إلى تردِّي الأحوال الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وتدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا؛ وذلك بسبب المظاهرات والاحتجاجات العنيفة التي شهدتها المنطقة العربية منذ اندلاع الأزمة، وصولاً إلى تفشي ظاهرة التشرد والهجرة غير الشرعية، واللجوء القصري إلى مراتع أمان أو دول عبور للبحث عن عيش كريم، وأدَّى ذلك أيضاً إلى ارتفاع حالات الفقر والبطالة، وتفشِّي الأوبئة والأمراض، ونقص الموارد الطبية والكوادر، وتردي الأوضاع الاقتصادية؛ الأمر الذي قد يستحيل فيه إعادة الإعمار لسوريا. وسبب عامل الإنهاك والاستهلاك الذي تعرَّضت له الآلة العسكرية العربية من أجل تطبيق سياسات النظام الحاكم في ما يسمى بالحفاظ على الأمن الداخلي ضد مجتمعاتهم، أو في محاولة لضبط الأمن المحلي، كما في بيئة دول ما بعد الثورات، تداعيات على التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي (العوايدة، 2015: 359).

الخاتمة:

إنَّ واقع الصراع في سوريا يبين الأهمية المستقبلية لماهية الخريطة السياسية الإقليمية والسياسة العربية على مستوى الدول العربية، وتأثيره أيضاً على مجمل العلاقات الدولية في بيئة دولية متصارعة بمنحى متطور بين القوى الإقليمية والدولية، والذي يعكس بطبيعة الحال صراع استراتيجيات الدول الكبرى في اتجاه تحقيق أهداف من تحديد مستقبل الأزمة السُّورية وانعكاسها على الأمن القومي العربي.

نتيجةً لما تقدَّم، يمكن القول بأنَّ من تداعيات التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية على الأمن الوطني السوري هو حالة الفوضى وعدم الاستقرار، وخلق بيئة من التناقضات على الساحة السُّورية، إضافة إلى تدمير البنية التحتية لسوريا، وتداعيات ذلك على الاقتصاد السوري، وإضعاف الدولة، وغموض مستقبل مؤسسات الدولة وجعلها عرضة للانهيار.

ولعلَّ من أهم هذه التداعيات، هو ما يمكن وصفه بالأخطر، وهو خلق حالة عدم التوازن في القوة مع الكيان الصهيوني المستفيد الأول من الحالة السُّورية، وإخضاع سوريا للهيمنة، والتهديد الإسرائيلي لسوريا سواء كان ذلك في بقاء النظام الحالي أو من يخلفه في حال سقوطه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سوريا قبل الأزمة كانت الدولة العربية الوحيدة – باستثناء دول النفط– التي لم تعاني من معضلة الديون الخارجية، وتتمتع إلى حدٍ ما بالاكتفاء الذاتي النسبي مقارنة مع العديد من دول الإقليم العربية.

وبما أنَّ سوريا، كدولة محورية في الإقليم العربي، أصبحت الآن عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي على المستويين الأمني والاقتصادي، فإن ذلك يؤكد على خروج سوريا من منظومة الأمن القومي العربي أو ما تسمى بالعمل العربي المشترك؛ وذلك لانشغالها حالياً ومستقبلاً بإعادة البناء والخروج من مخلفات الأزمة، فإنَّ ذلك سوف ينعكس وبالتأكيد على توازن القوى الإقليمي والذي يعاني أصلاً من معضلات متعدِّدة وتحديات للحد الأدنى لأمنه واستقراره، وهو ما تناوله المبحث الثاني من الدِّراسة.

إنَّ من أهم معضلات الأمن القومي العربي في الماضي والحاضر والمستقبل هو ضعف النظام العربي الرسمي في مواجهة التحدي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

ويمكن القول بأن هشاشة منظومة العمل العربي المشترك و غلبة القطرية على الهم القومي والتي آلت إلى إضعاف الدول الفاعلة في الإقليم العربي وانشغالها بقضاياها الداخلية، وفي مقدمتها مصر ومعضلاتها الاقتصادية والمديونية، ثم تدمير العراق إلى مستوى الدولة الفاشلة، والآن سوريا، جميعها عوامل ساهمت ولحدٍ كبير في فتح أبواب التدخُّل الدولي والإقليمي في قضايا الأمة العربية، وهنا إشارة واضحة على فشل جامعة الدول العربية في معالجة هذه الفجوة.

ولعلَّ من أهم تداعيات التدخُّل الأجنبي في الأزمات العربية بشكل عام والأزمة السُّورية تحديداً على الأمن القومي العربي حالة الغموض التي تواجه منظومة الأمن القومي العربي أولاً، وعجز الدول العربية عن مواجهة التحديات الخارجية بعمل عربي مشترك، نتيجة لغلبة القطرية والتبعية على الهم العربي المشترك ثانياً، وتفكك نظام توازن القوى العالمي، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر لإسرائيل ثالثاً، ثم التسارع في التحوُّلات الدولية وتقاطع المصالح والصراع الدولي الرامي للهيمنة على الإقليم وموقعه الإستراتيجي و ثرواته رابعاً، وأخيراً تنامي ظاهرة البحث عن بديل للنظام العربي الذي عجز عن تحقيق الحد الأدنى من طموحات شعوب الإقليم وهو ما يمكن وصفه بتنامي شعور اليأس والإحباط لدى شعوب المنطقة، والذي كان من نتائجه ما يسمَّى بالربيع العربي، وتنامي الميل إلى ما يسمى بالإسلام السياسي، والذي كانت من نتائجه ولادة تنظيم القاعدة سابقاً، والدولة الإسلامية تم إفشالها وتحولت من حركات تحرير إلى معضلة إضافية جديدة ومعقدة وعابرة للحدود، يرى البعض بأنها أكثر تهديداً للأمن القومي العربي، أخطر في رأي البعض من أطماع الكيان الصهيوني والتدخُّلات الأجنبية، خاصة بعد تنامي ظاهرة الطائفية السنية والشيعية، وتنامي القوة الإيرانية وسعيها للهيمنة على الإقليم بأبعادها الطائفية والتي أصبحت الآن من أهم

معضلات الأمن القومي العربي، خاصةً لتواجد عدد كبير من أتباع المذهب الشيعي في كل من العراق واليمن والبحرين والكويت والسعودية وعُمان وسوريا ولبنان والحركة الدؤوبة للتشييع المدعومة من إيران.

هذه المعضلة المستحدثة بدأت من خروج العراق من منظومة الأمن القومي العربي نتيجةً للاحتلال الأمريكي وما ترتب عليه من نتائج، وتضاعفت عند ولادة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في إقليم حيوي وهام جداً وركيزة أساس من ركائز منظومة الأمن القومي العربي ألا و هما سوريا والعراق.

إضافةً إلى ذلك، تتنامى الحركات الانفصالية العرقية في الإقليم، والتي من أهمها المسألة الكردية و المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وهي معضلة أخرى و تحدٍ جديد للأمن القومي العربي في كل من العراق وسوريا وهما الدولتان المجاورتان لكل من إيران وأبعادها الطائفية وتركيا التي تعاني من مشكلة الحركة الانفصالية الكردية، ثم رغبة الحزب الحاكم في تركيا – حزب العدالة و التنمية– وتطلعاته العثمانية.

النتائج والتوصيات:

نتيجة لما تقدَّم، فقد توصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1– إنَّ معضلة الأمن القومي العربي بدأت منذ نشوء جامعة الدول العربية 1945 والتي عزَّزت مفهوم القطرية في النظام العربي، ثمَّ عجز الجامعة من تحقيق الحد الأدنى من طموحات شعوب الأمة العربية.

2– ولادة دولة الكيان الصهيوني 1948، وضياع فلسطين كاملة عام 1967، وأجزاء أخرى من الوطن العربي، كالجولان السوري، وسيناء المصرية، ومزارع شبعا اللبنانية، إضافة إلى تعاظم قوة دولة الكيان الصهيوني والدعم المطلق لها من أمريكا والغرب.

3– أدى سقوط العراق كقوة فاعلة ومؤثرة في الإقليم العربي إلى ضعف منظومة توازن القوى الإقليمي مقارنة مع إيران وإسرائيل، وما تبعه من تداعيات وغياب العمل العربي المشترك خاصةً بعد تهميش الدور المصري بعد معاهدة السلام مع إسرائيل.

4- غياب نظام توازن القوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وانعكاساته على نظام التحالفات الدولي والعربي بشكل خاص.

5- تحويل مسار الهم العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية إلى معضلة تنامي الحركات الإسلامية المتشددة، داعش، إضافةً إلى الأخطار الطائفية السنية الشيعية المدعومة من إيران.

6- إنَّ عجز منظومة الأمن القومي العربي والعمل العربي المشترك ساهمت في زيادة التدخُّلات الأجنبية في القضايا العربية وهي إحدى معضلات هذا الأمن.

وفي الختام، فقد أثبتت الدِّراسة خلال فصولها الخمسة فرضية الدِّراسة القائمة على أنَّ هناك علاقة بين معضلة الأمن القومي العربي والتدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية من حيث إن ضعف وهشاشة الأمن القومي العربي ساهم في فتح المجال أمام التدخُّل الدولي في الأزمة السُّورية.

وبناءً على ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

حيث إن التهديدات التي أفرزتها البيئة الإقليمية الدولية – الحالية على الأمن القومي العربي متعددة الجوانب والأبعاد، لذا توصي الدراسة إلى العمل على صياغة إستراتيجية لمواجهة التحديات المستقبلية، سواء كانت سياسية، اقتصادية، ثقافية، مجتمعية، وغيرها، وذلك عن طريق تحديد التالي:

1- **تحديد مفهوم جديد للأمن القومي العربي والوحدة العربية:** حيث تُعدُّ المنطقة العربية موقعاً تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى في مواجهة بعضها بعضاً؛ ولذلك توصي الدِّراسة بالعمل على تفعيل قدرات الأمن القومي العربي في استيعاب وتحقيق بعض من الإصلاحات الجوهرية عن طريق تفعيل آليات تعزيز ثوابت الهوية، ووحدة المصير العربي على صعيد الشعوب العربية، والعمل على سدِّ الفجوة التي وقعت في مدركات النُّخب الحاكمة وسياساتها تجاه اهتزاز منظومة الأمن القومي العربي وقيامه على الوحدة والهم العربي الواحد منذ عام 1945.

2- تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية: حيث ما زال هنالك بوادر أمل في ظل النظام الإقليمي العربي الذي يقف متماسكاً بالرّغم ما تعرَّض له من تغيُّرات حادة منذ تأسيسه، توصي الدراسة على وجوب تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بما يتناسب مع حجم التحديات والأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية، من خلال تفعيل الجهود العربية في تحقيق تطلُّعات الشعوب العربية عن طريق إصلاح منظومة العمل العربي المشترك وتطوير آلية عمل الجامعة العربية في إطار الوصول إلى حلول عربية للنزاعات والصِّراعات العربية بعيداً عن التدخُّلات الخارجية؛ بمعنى أن تتم تسوية الأزمات القائمة بالتنسيق والتعاون العربي للدول الأعضاء، خاصة في ظل الغياب شبه الكامل عن تسوية الأزمة السُّورية، مقابل الصعود اللافت لتدخُّلات القوى الغربية على حساب المصالح العربية والأمن القومي العربي.

3- تحسين الوضع الاجتماعي: توصي الدراسة العمل على تبنِّي مشروع إصلاح يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء نبع من المجتمع، أو كان درساً مستفاداً من تجارب الآخرين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل قطر عربي على حدة، من خلال ترسيخ النظام الديمقراطي على أُسس الحرية والتعددية السياسية، التي تقود بدورها إلى وجود مؤسسات سياسية فاعلة تقوم على احترام كافة حقوق الجميع، واقتصادياً عن طريق إرساء قواعد الحكم الرَّشيد، والتنمية الاقتصادية بما يؤمن معالجة الفقر، والعمل على رفع معدَّلات النمو الاقتصادي الفعلي بما يتناسب مع خصوصية كل دولة عربية، والعمل على وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله وبما يتماشى مع المعايير الدولية، والعمل على صياغة إطار مفاهيمي للعلاقة بين بناء الدولة والمجتمع فيها يقوم على تحديد اتجاه الدولة حول تحقيق أهداف الرفاه الاجتماعي، والتزام المواطنين بالوفاء للدولة القطرية القومية، كما أن تفعيل التنسيق السياسي بين دول الأعضاء يُعدُّ من أهم التوصيات في إطار التوصل إلى إجماع حول التهديدات الأمنية التي يتعرَّض لها الأمن القومي العربي، ومن خلال العمل على وضع إستراتيجيات ملاءمة للتصدي ومواجهة التحديات والأخطار التي تحول دون تحقيق الأهداف القومية العليا للدول العربية،

ومن خلال تقوية العلاقات العربية- العربية في مجال التعاون عبر التخطيط الإستراتيجي بهدف خلق التضامن العربي حول التهديدات الداخلية وإمكانية تحقيق تلك السياسات والاستراتيجيات.

المراجع

1- الكتب العربية:

توركماني، العماد حسن، (2004)، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

جمعة، جمعة بن علي، (2010)، **الأمن العربي في عالم متغير**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

جمعة، محمد، (2005)، النظام الإقليمي العربي: الأزمة، المضاعفات، المستقبل، الحلقة الثانية، **مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية** عدد9، البصيرة، الجزائر، ص: 37-48.

خيري، سمير، (1983)، نظرية **الأمن القومي العربي: دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام حسين**، دار القادسية للطباعة، بغداد، العراق.

ربيع، حامد، (1984)، **نظرية الأمن القومي العربي: والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، دار الموقف العربي، القاهرة، مصر.

زهرة، عطا محمد صالح، (1991)، **في الأمن القومي العربي**، جامعة قاريونس، بنغازي.

السيد علي، أحمد، (2011)، **التدخُّل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة**، دار الأكاديمية، الدار البيضاء، المغرب.

السيد، سامح عبد القوي، (2012)، **التدخُّل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

شبلي، علاء، (2002)، **التدخُّل الدولي الإنساني وإشكالياته**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة.

العزاوي، أنس أكرم، (2009)، **التدخُّل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي**، دار الجنان، ط1، عمان، الأردن.

العلاف، إبراهيم خليل، (2009)، **النظام السياسي العربي والإقليمي: التغيير والاستمرارية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ط1، العراق.

القصبي، عبد الغفار رشاد، (2007)، **مناهج البحث في علم السياسة**، المؤلف، القاهرة، مصر.

كعوش، يوسف، (1988)، **الأمن القومي العربي**، المؤلف، عمان، الأردن.

المجذوب، محمد، (2004)، **القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي، ط5، بيروت، لبنان.

محمود، عبد الفتاح، (2009)، **النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام**، دار دجلة، عمان، الأردن.

مراد، علي عباس، (2005)، **مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

المشاط، عبد المنعم، (1989)، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، شركة الفجر للطباعة، القاهرة، مصر.

مهنا، محمد نصر، (1996)، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

نهار، غازي صالح، (1993)، **الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد الداخلي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

هلال، علي الدين، (1986)، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.

يونس، عدي محمد رضا، (2010)، **التدخُّل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.

2- قائمة الرسائل الجامعية

جرار، سهى محمود خضر، (2009)، **التحديات السياسية المواجهة للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المعايطة، أمجد سالم عطوان، 2016، **الأزمة السُّورية وتحولات العلاقات الأمريكية-الروسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

حلايقة، إسلام عبد الكريم، (2012)، **الخطاب والسياسة التركية العثمانية الجديدة تجاه العالم العربي: الهلال الخصيب نموذجاً 2002-2012**، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، بيت لحم، فلسطين.

3- قائمة الدوريات:

إبراهيم، حسنين توفيق، (1985)، نظرية الأمن القومي، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع43، ص: 258-263.

أحمد، إبراهيم عبد الكريم، (2015)، الغرب وقضايا الشرق الأوسط، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164.

أحمد، أحمد سيد، (2016)، قضايا الشرق الأوسط في الانتخابات الأمريكية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج51، ع205، ص: 58-63.

أحمد، أحمد يوسف، (2015)، تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع199، ص: 60-65.

الأسطل، كمال، (2011)، العلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، **مجلة النهضة**، القاهرة، مصر، مج12، ع1، 137-171.

الأمير، نيللي كمال، (2011)، تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط، حالة العراق و الخليج العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت، مج 39، ع1، ص: 171-177.

بدرخان، عبد الوهاب، (2015)، الحلول السياسية في المنطقة: هل تستند إلى معطيات حقيقية؟، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164، ص:34-42.

بدرخان، عبد الوهاب، (2015)، القمة العربية: مواجهة لتحديات الأمن القومي أم استجابة ظرفية لضغوط الأحداث، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع162، ص: 72-81.

برهومة، محمد، (2014)، القابلية للاحتضان: عوامل صعود السلفية الجهادية في بلاد الشام، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع197، ص: 46-51.

البزوني، عادل حمزة، (2014)، التدخُّل في العلاقات الدولية: رؤية قانونية، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مج7، ع20، ص76-98.

بشير، هشام، (2012)، خسائر مشتركة: التداعيات الاقتصادية الإقليمية للأزمة السُّورية، **السياسة الدولية**، مج47، ع190، ص:86-89.

بلقزيز، عبدالإله، (1990)، الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مج 13، ع 135، 146-153.

البهي، رغدة، والشيخ، نورهان، (2016)، مناقشة كتاب: مقومات صعود روسيا في النظام العالمي ومعوقاته، **السياسة الدولية**، القاهرة، مصر، ع 204.

بوبوش، محمد، (2010)، الأمن القومي العربي في ظل التحوُّلات العالمية الراهنة، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان، الأردن، مج14، ع53، ص13-53.

بوروبي، عبد اللطيف، (2015)، نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان، ع150، 23-37.

بيبرس، سامية، (2014)، تنامي داعش و تنامي مخاطر تهديده للأمن القومي العربي، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع159، ص184-199.

تملكوران، إيجي، (2012)، عثمانية جديدة في بلاد العرب، **مجلة بدايات**، بيروت، لبنان، ع1، ص: 32-36.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، (2015)، القمة العربية: إعلان شرم الشيخ: صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، شرم الشيخ 28 – 29 آذار، مج 38، ع435، ص: 182-185.

الجراد، خلف، (2016)، تركيا بين الطورانية والعثمانية الجديدة، **مجلة الفكر السياسي** – اتحاد الكتاب العرب بدمشق – سوريا ، س17، ع57، ص: 79-162.

حافظ، زياد، (2016)، منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي الراهن، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، سنة 39، ع 448.

حبيب، كمال السعيد، (2012)، قيد التشكل: الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف في العالم العربي، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج47، ع190، ص: 40-43.

حجاج، خليل، والمقداد، محمد، والسرحان، صايل، (2013)، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، مج40، ع2، ص379-393.

الحساني، خالد، (2014)، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخُّل الإنساني، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مج37، ع425، ص41-63.

حمادة، أمل، (2014)، الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية-الأمريكية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع196، ص:88-91.

حمزاوي، عمرو، (2015)، أزمة الديمقراطية:عالمياً و وطنياً، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع200، ص:68-71.

الخزرجي، مصطفى، (2016)، الأزمة السُّورية ومواقف الدول الكبرى، **مجلة دراسات**، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية، مج3، ع1، ص:145-161.

خضر، باسل خليل، (2012)، إدارة التعقيد: البُعد النفسي في الصراع العربي- الإسرائيلي، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج47، ع190، ص10-21.

دحمان، غازي، (2015)، التناقض الروسي الإيراني في سوريا، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164، ص: 138-146.

الدسوفي، أبو بكر، (2016)، هل يستطيع العرب مواجهة "سايكس- بيكو" الجديدة؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، المجلد 51، العدد 205، ص: 88-89.

دياب، أحمد، (2015)، تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السُّورية، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164، ص: 18-33.

دياب، أحمد، (2015)، محاور الاستقطاب والتحالف في شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع199، ص: 144-147.

راشد، سامح، (2015)، الشرق الأوسط بعد التدخُّل الروسي في سوريا، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164، ص: 113-127.

راشد، سامح، (2016)، أزمات المنطقة أمام تسويات منقوصة، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج 50، ع 204.

راشد، سامح، (2016)، الأزمات ُاليمية، حلول أو تدوير؟ **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج 51، ع 205.

رجب، إيمان أحمد، (2012)، اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، **السياسة الدولية**، مج47، ع187، ص: 34-41.

رجب، إيمان، (2014)، الأطراف الخارجية وأنماط التدخُّل في الصراعات الداخلية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع195، ص25-30.

رزق، مينا، (2014)، استعادة الزخم: مستقبل إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع196، ص: 54-57.

رشدي، داليا، (2014)، اختلال الهياكل: متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع196، ص: 9-14.

رفعت، سعيد، (2014)، قضايا المنطقة وعلاقتها المركبة بالولايات المتحدة الأمريكية، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع157، ص5-16.

رفعت، سعيد، (2015،) دور الأوضاع السُّورية في استدعاء التدخُّلات الخارجية، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164، 5-16.

الزين، سمير أحمد، النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، الإمارات العربية المتحدة، ع47.

الزواوي، محمد سليمان، مستقبل النظام الإقليمي العربي في عصر الثورات، **البيان**، ع288.

الزويري، محجوب، (2015)، العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع199، ص:19-24.

سعد الدين، نادية، (2016)، المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج51، ع205، ص7-12.

سعيد، رفعت (2015)، دور الأوضاع السُّورية في استدعاء التدخُّلات الخارجية وتصعيد النشطات الإرهابية، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع 164، ص:5-16 .

سلامة، معتز، (2012)، سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج47، ع190، ص: 94-95.

السلامي، سامي، (2016)، التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى، **السياسة الدولية**، مج51، ع205، ص: 29-36.

سليم، محمد السيد، (2013)، ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، **السياسة الدولية**، مج48، ع192، ص: 46-54.

السيد، دلال محمود، (2014)، مقومات مفقودة: معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع196، ص:15-20.

السيد، دلال محمود، (2015)، الميراث العسير:هل تعيد القوة العسكرية روسيا قطباً عالمياً، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع202، ص:13-18.

السيد، دلال محمود، (2015)، انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع200، ص:11-16.

الشطي، عبد الغفار، (2016)، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، مج 39، ع 448.

شكر، عبد الغفار، (2016)، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مج 39، ع 448.

شلبي، السيد أمين، (2016)، هل يتجدد سباق التسلح بين الغرب وروسيا؟، **السياسة الدولية**، مصر، ع 204.

الشيخ، نورهان، (2014)، استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي، **السياسة الدولية**، مج49، ع198، ص: 17-22.

الشيخ، نورهان، تحالف محسوب: محددات التوافق بين إيران وروسيا، **السياسة الدولية**، مج49، ع196، ص: 92-95.

رجب، إيمان أحمد (2013)، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، **النهضة**، مج14، ع1، 163-170.

الصلح، رغيد، النظام الإقليمي العربي: مصالح متضاربة، إرادات غائبة، محاور زائفة.

الصواني، يوسف، (2012)، السياسة الروسية تجاه الوطن العربي: الثوابت والمتغيرات، **المستقبل العربي**، لبنان، مج35، ع405، ص111-140.

أبو طالب، حسن، (2015)، مؤتمر القمة العربية الـ 26 والأمن القومي العربي: رؤية تحليلية نقدية، **المستقبل العربي**، لبنان، مج38، ع435، ص:176-181.

عارف، نصر محمد، (2013)، أفكار متقابلة: تصادم الشرعيات بين التقليدية والحركية، **السياسة الدولية**، مج48، ع192، ص: 84-87.

عاشور، أمل عبد الكريم، (2014)، **الموقف التركي من الأزمة السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

عباس، النذير صالح الخليفة، (2013)، التدخُّل الإنساني: كنهه، مشروعيته وأنواعه، **مجلة العدل**، السودان، س1، ع38، 18-60.

عبد الجواد، جمال، (2015)، مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوى الحاضر، **السياسة الدولية**، مصر، مج50، ع199، ص66-70.

عبد الصبور، سماح، (2014)، نظريات التدخُّل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية، **السياسة الدولية**، مصر، مج49، ع195، ص: 5-9.

عبد الغفار، محمد أحمد، (2013)، التدخُّل الإنساني بين السياسة والقانون، **مجلة التنوير**، السودان، ع14، 151-167.

عبد القادر، محمودي، (2012)، دور اختلالات النظام الإقليمي العربي الوظيفية في استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية، **دفاتر سياسية**، ع6، ص:91-131.

عبد المجيد، وحيد، (2014)، الشرق الأوسط بين التفكك والتفتت، **السياسة الدولية**، مج49، ع198، ص:36-41.

عبد المؤمن، محمد السعيد، المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي، **السياسة الدولية**.

عبد الناصر، وليد، (2016)، خريطة الشرق الأوسط بين الاستمرار والتغيير، **السياسة الدولية**، مصر، مج51، ع205، ص: 94-97

عبد الواحد، عزت، (2014)، تأصيل نظري: مقومات و سياسات الأمن القومي، **السياسة الدولية**، مج49، ع197، 32-43.

عبدالوهاب، شادي، (2016)، العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، **السياسة الدولية**، مصر، مج51، ص205، ص: 102-107.

عبد ربه، أحمد، (2014)، الاستثناء الديمقراطي: مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع، **السياسة الدولية**، مج50، ع195، ص:31-35.

عبد الحليم، محمد بسيوني، (2014)، ثنائية متنافسة: أنماط القيادة السياسية بين التكيف والابتكار، **السياسة الدولية**، مج49، ع196، ص:5-8.

عبد العظيم، خالد، (2012)، العثمانية الجديدة :تحولات السياسة الخارجية التركية فى الشرق الأوسط، تاريخ العرب والعالم - لبنان، مج 36، ع256، ص: 70-90.

عبد الفتاح، بشير، (2014)، تنصيب أردوغان وهواجس العثمانية الجديدة، **آفاق سياسية - المركز العربي للبحوث والدراسات** - مصر، ع10، ص: 74-82.

عبد الفتاح، بشير، (2015)، إيران و التدخُّل العسكري الروسي في سوريا، **شؤون عربية**، ع164، 147-158.

عبد القادر، محمود، (2012)، دور اختلالات النظام الإقليمي العربي الوظيفية في استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية، **دفاتر السياسة والقانون**، ع6، 91-113.

عبد الناصر، وليد محمود، (2015)، جذور الصراعات في الشرق الأوسط ومساراتها، **السياسة الدولية**، مج50، ع202، ص:84-87.

عتريسي، طلال، (2016)، تجارب الرهان على الخارج لحل مشكلات الداخل، **شؤون عربية**، ع166، ص: 50-59.

عتريسي، طلال، (2015)، تداعيات تدخل روسيا العسكري في سوريا على علاقاتها بدول المنطقة، **شؤون عربية**، ع164، ص:102-112.

علام، رابحة سيف، (2016)، مصير سوريا.. بين الوحدة والتقسيم، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج51، ع205، ص: 114-117.

علي، خالد حنفي، (2014)، بلا رأس: لماذا فشلت الثورات العربية في إفراز قيادة، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ، مصر، مج49، ع196، ص: 3-4.

علي، خالد حنفي، (2015)، النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع200، ص:3-5.

علي، خالد، (2014)، التدخُّل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع195، ص3-4.

عيسى، محمد عبد العال، (2016)، الإستراتيجية الأمريكية في الحرب على "داعش" وحدود الفاعلية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، المجلد 51، العدد 205، ص: 78-81.

أبو القاسم، محمود حمدي، (2015)، تداعيات خطرة : أبعاد التدخُّل العسكري الروسي في سوريا، آفاق **سياسية - المركز العربي للبحوث والدراسات** - القاهرة، مصر، ع23، ص:22-31.

قرم، جورج، (2016)، التنمية المستقلة في عصر النزاعات والفتن العربية، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، سنة 39، ع 448.

قشقوش، محمد، (2015)، سباق التسلح في الشرق الأوسط.. إلى أين؟، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع202، ص: 118-122.

القطاطشة، محمد حمد، (2010)، إشكالية العلاقة بين الصلاح السياسي والأمن القومي: العالم العربي دراسة حالة، **حوليات آداب عين شمس**، القاهرة، مصر، مج38، ص244-272.

قفوجيلي، سيد أحمد، (2015)، الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي، **شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان، ع150، ص: 9-22.

الكواكبي، سلام، (2015)، قوة الضعف وضعف القوة: روسيا نموذجاً، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164، ص: 128-137.

الكيلاني، هيثم، (1994)، معضلة الأمن العربي في عاصفة المتغيرات، **شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان، ع34، ص: 49-62.

مبروك، شريف شعبان، (2015)، روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع164، ص: 230-236.

مبروك، شريف شعبان، (2015)، مواجهة التهديدات الأمنية على الساحة العربية بأدوات إقليمية، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع162، ص:95-108.

المجالي، رضوان محمود، (2014)، موقف القانوني الدولي الإنساني من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة (2008-2012): دراسة في الاعتبارات السياسية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**- لبنان، ع 41، 42.

مجيب، مي، (2014)، الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات، **السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع197، ص:7-22.

مجيب، مي، (2015)، النظام الإقليمي مصادر التغيير و جدل الهوية، **السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع200، ص:5-10.

المحجوب، عبد الحليم، (2012)، معادلات متشابكة: المسألة السُّورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة، **السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج47، ع190، ص: 90-93.

محمد، خديجة، (2014)، أشكال وأدوات التدخُّل الخارجي في شؤون الدول، **السياسة الدولية،** مصر، مج49، ع195، ص19-24.

محمد، علاء عبد الحفيظ، (2014)، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، **شؤون عربية،** لبنان، مج37، ع429، ص:7-19.

مراد، علي عباس، (2005)، مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،** دراسات إستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ع105.

مرسي، مصطفي عبد العزيز، (2015)، التدخُّل العسكري الروسي المكثف في سورية : الدوافع والتداعيات والنتائج، **شؤون عربية،** القاهرة، مصر، ع164، ص: 88-101.

مرهون، عبد الجليل، (2010)، الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات والخيارات، **شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان، ع136، ص:113-126.

مسلم، طلعت أحمد، (2016)، مقترحات حول القوة العربية المشتركة، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مج38، ع445، ص:30-49.

المشاط، عبد المنعم، (1994)، الأمن القومي العربي: لا تزال هناك فرصة، **شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان، ع36، ص: 41-53.

المشاط، عبد المنعم، (2012)، سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج47، ع190، ص:34-39.

المطيري، نواف منير، (2014)، الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات، **مجلة النهضة**، القاهرة، مصر، مج15، ع4، ص: 1-34.

المعايطة، أمجد سالم عطوان، (2016)، ، رسالة د **الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية- الروسية** ()كتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

معوض، علي جلال، (2014)، العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع195، ص11-17.

المقداد، قاسم، (2010)، الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات وسبل المواجهة، **مجلة الفكر السياسي**، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا، س12، ع39، ص23-36.

الموسوي، بتول هليل جبير، (2014)، العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** - بغداد، العراق، ع45، ص:61-84.

الموسوي، بتول هليل جبير، (2016)، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط، **شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان، ع152، ص: 51-67.

ناجي، محمد عباس، (2015)، العوامل المفسرة لتحول أنماط الصراعات الإقليمية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع200، ص: 17-24.

نافعة، حسن، (2015)، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مج38، ع438، ص: 17-38.

ندوة، (2016)، الأزمة السُّورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية، **مجلة دراسات**، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية، البحرين، مج3، ع1، ص: 185-191.

النعيمي، سلطان محمد، (2015)، التغير المقيد: سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع الشيطان الأكبر، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج50، ع199، ص: 13-18.

نهار، غازي صالح، (1995)، الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد الداخلي، **شؤون عربية**، القاهرة، مصر، ع81، ص: 342-345.

نور الدين، خضر، (2014)، الأزمة في سوريا قراءة في الأسباب والنتائج، **شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان، ع148.

نور الدين، محمد، (2016)، تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها، **مجلة الغدير** – مركز الدراسات والتوثيق في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بيروت، لبنان، ع70، ص: 197-198.

أبو النور، محمد محسن، (2016)، انعكاسات التدخُّل الروسي على دور إيران في سوريا، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ع 204.

هادسون، مايكل، (2000)، معضلة الشرق الأوسط: سياسات واقتصاديات التكامل الاقتصادي، **مجلة النهضة**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج1، ع4، ص:130-136.

الهباس، خالد نايف، (2013)، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الرياض، السعودية، مج27، ع1، 271-318.

هلال، رضا محمد، (2016)، الأكراد بين الفيدرالية والانفصال، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج51، ع205، ص: 124-129.

هلال، علي الدين، (2014)، سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع198، ص:42-48.

همام، جمال أمين، (2015)، 30 خبيراً أكَّدوا أهمية إنشاء القوات العربية المشتركة لمواجهة التحديات إجماع عربي على التكامل والتعاون الأمني والعسكري في اجتماع مؤسسة الفكر العربي بالجامعة العربية بالقاهرة، آراء حول الخليج، **الإمارات**، ع100، ص16-21.

همام، جمال أمين، (2015)، أزمات المنطقة والحلول العربية، آراء حول الخليج، **الإمارات**، ع98، ص104.

وهبان، أحمد محمد، (2014): النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية: دراسة تقويمية، **المجلة العلمية**، (كلية التجارة، جامعة أسيوط)، أسيوط، مصر، ع57، ص:7-30 .

يونس، محمد، (2014)، أدبيات ما بعد التدخُّل الخارجي في ضوء التجارب الدولية، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، مج49، ع195، ص31-35.

4. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

أبعاد متشابكة: تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، هشام بشير، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015.

http://www.acrseg.org/39601

أسباب وأهداف وتوقيت التدخُّل العسكري التركي في سورية!، خليل المقداد، Orient.NET، 2015/8/9، الساعة: 23:00

http://orient-news.net/ar/news_show/89665/0.

البيت الأبيض يؤكد تورط نظام الأسد في استخدام الكيماوي ضد المعارضة، الرأي العام اللبنانية، 14/ يونيو، 2013. http://alrai-am.com/?p=975

تداعيات خطرة: أبعاد التدخُّل العسكري الروسي في سوريا، محمود حمدي أبو القاسم، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015.

http://rawabetcenter.com/archives/15132

التقارب الإيراني الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 1/ أبريل 2014، الساعة 15:26، مكة.

http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03

تنامي الدور الإيراني و تأثيره على الأمن القومي العربي، موسوعة مقاتل من الصحراء.

HTTP://WWW.MOQATEL.COM/OPENSHARE/BEHOTH/SIASIA2/DOORIRANI/INDEX.HTM

حزب العمال الكردستاني، سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، الخميس 23 يوليو، 2015، 17:11 بتوقيت أبو ظبي.

http://www.skynewsarabia.com/web/article/761927/

دور الجامعة العربية في الأزمة السُّورية الجزيرة نت، 2011.

http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2011

سياسة تركيا تجاه الأزمة السُّورية، رؤية تركية، دراسات: أرول جبجي وقادر أوستن، 2012.

http://rouyaturkiyyah.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7

الصحف العربية تحذر من تنامي الدور الإيراني في المنطقة، BBCعربي، 2015.
http://www.bbc.com/arabic/inthepress/2015/03/150315_arabic_press
عقوبات سوريا، الجزيرة نت، 2012.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/3/24
قرارات مجلس الأمن حول سوريا، الجزيرة. نت ، 2012.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/5/29/
مراحل تطور الثورة السُّورية، البيان، إياد جبر، 2015/11/11.
http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733
ميثاق الأمم المتحدة، هيئة الأمم.
هكذا بدأت الثورات في سوريا، الجزيرة. نت، 2012.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/20122/3
هل يقلب التدخُّل العسكري التركي موازين الأزمة في سوريا؟، الديار، 26 آب 2016، الساعة 04:59، الكاتب: موقع DW .
http://www.addiyar.com/article/1225460
الوجود الروسي في سوريا: الأهداف المعلنة وغير المعلنة، أمير طاهري، الشرق الأوسط، رقم العدد (13625)، 18 مارس، 2016.
http://aawsat.com/home/article/594541/

5. المراجع باللغة الإنجليزية:

Brownlie, Ian, (2003). *Principles of Public International Law*, 6th ed.

Donnelly, Jack, Universal Human Rights in Theory and Practice, Cornell University Press, 2nd ed.

Popp, Roland, (2012). The Syrian Civil War: between Escalation and Intervention, *Analyses in Security Policy*, Issue 124, p1-4.

Smith, Rhona K. M., (2007). *Textbook on International Human Rights*, Oxford University Press, 3rd ed.

Terrill, W. Andrew, (2015). The Russian Intervention and Internal Dynamics of Syria, *Journal of International Security Assistance Management*, Vol. 4, p127-129.

المعلومات الشخصية

الاسم: رانية محمَّد طالب عابد

التخصص: علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2017/2016م

العنوان:

خلوي: 0770999998